كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

مخالفة الصناعة النحوية للنصوص القرآنية
دراسة نقدية

إعداد

د/ رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد

الأستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثالث ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

جسدت هذه الدراسة «لظاهرة نحوية» تفشت بين النحاة، حيث صورت: كيف أن نحاة العربية – قد دارت بينهم العديد من المعارك الحامية والحاسمة حول ما يسمى «بالصناعة النحوية»؛ والتي يقصد بها القواعد والأحكام النحوية التي حكموا بمقتضاها على الأساليب العربية والتي جادت بها قرائح الأفذاذ وأصحاب العقول من أبناء اللغة العربية، والعلماء في السابق وامتد إلى عهدهم في تدوين قواعد اللغة، واستنباط أحكامها العامة والفرعية، فلم تكن هذه الصنعة لتقف إلى حد التدوين واستنباط الأحكام فحسب بل وصلت بهؤلاء الأفذاذ إلى حد الغلو، فاتخذوا من المذاهب الكلامية والفلسفة الجدلية طريقة في التأليف والدراسة، فعبدوا على أسرها ما صنعوا من أحكام وصلت بهم إلى حد الرد والرفض لنصوص فصيحة من القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً.

فجاءت هذه الدراسة بعين الإنصاف لبيان ما لهذه الصناعة وتلك الأحكام والقواعد من عيوب وما لها من مزايا وهبات وطباع منصفة في الأصل والهدف لنصوص القرآن وكلام العرب والأشعار فتناولت الدراسة فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في الفساد المترتب على الأسلوب، وما يحويه من ألفاظ التصديد والابتداء وما قد لزم من رد، ورفض لأعاريب جاءت على من فصل بين العامل والمعمول، أو تقديم المعمول أو متعلق للمصدر أو الصلة أو إذا الفجائية أو حروف النفي أو الاستفهام أو المجازاة مما لا يستحق في صناعتهم ذلك، بل يمتنع.

والفصل الثاني: في الفساد المترتب على التأويل في العطف على الموضع أو التأويل بالحذف أو مجيء التابع مخالفاً لمتبوعه من عطف بيان على التفسير الصناعي.

والفصل الثالث: في الفساد المترتب على العوامل اللفظية وما تقتضيه من فساد في صناعتهم عند إشراك المظهر علامة المضمر دون إعادة الخافض أو مجيء اسم «لا» الممطول بدون إعراب أو نصب، أو فساد في صناعتهم في إعمال المصدر المؤكد مما يلزم امتناع ذلك في القاعدة التي حكموا بها في صناعتهم، وما أثبتته هذه الدراسة من وجوب الآخذ بظاهر النصوص، ولاسيما لغة القرآن إذ إنه هو الأصل وليست الصناعة هي الأصل حيث أوجد الله «كلاماً» وهو خالق اللغات وأهلها فيلزم أن يكون هو الحجة والبرهان، فلا يجوز لهؤلاء أن يصرفوا هذه النصوص القرآنية عن وجهها، ويحرفونها عن مواضعها ويحيلونها عما أوقعها الله عليه إذ إن القراءات السبعة بل العشرة ثابتة وموافقة لقواعد العربية فيلزم الأخذ بظاهر النص حتى في الأربعة عشر. فما بالك بالمتواتر منها مما دعا البحث إلى أنه كان يلزم على النحاة إعادة النظر في النصوص الفصيحة مما وردت فيها قراءات متواترة أثبتها البحث في مكانها منه، فمتى صحت القراءة، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو بالاحتمال لا يصح ردها، ورفضها وتفضيل القاعدة النحوية عليها، حتى لا تفسد الصناعة النحوية لديهم، إذ إنه كان من الصحيح ألا يقاس القرآن على شيء!!، بل الواجب أن يقاس عليه، فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نص يشبهه في قوة إثباته وتواتر روايته، والقطع بصحته، والصحيح الذي يراه البحث أن الرواية إذا ثبتت عن أئمة القراءة لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

Research Summary

This study embodied a "grammatical phenomenon" that spread among grammarians, depicting how the grammars of the Arab world had fought among them many fierce and decisive battles over the so-called "syntactic industry", which means the grammatical rules and judgments by which they judged the Arab methods and seriousness. These slogans did not stop to the point of codification and deviation of judgments, but reached these bombs to the point of hyperbole, so they took the doctrines of speech and dialectical philosophy. I Aiqa authoring and study, Fbdoa on what their families have made provisions reached to the extent of their response and rejection of the texts of the Koran eloquent of the Arabs and the words of poetry and prose.

This study came fairly to show what the industry and those provisions and rules of defects and their advantages and gifts and imprint fair in the original and the goal of the texts of the Koran and the words of the Arabs and poems The study dealt with three chapters:

Chapter I: In the corruption resulting from the method, and the words contained in the phonetic and commencement and the response that may be necessary, and rejecting the necks came from the separation between the worker and the worker, or the submission of the applicable or related to the source or link or if suddenness or letters of exile, questioning or rewarding which In their industry it is not worth it, but refrains.

Chapter II: Corruption resulting from the interpretation of the kindness of the position or interpretation of deletion or the coming of the follower contrary to his followers of the kindness statement on the industrial interpretation.

And chapter three: in the corruption resulting from verbal factors and the corruption required in their industry when engaging appearance sign track without re-depressor or the coming of the name of the "no" prolonged without express or erect, or corruption in their industry in the realization of the source of the sure, which must be refrained in the rule that They ruled them in their industry, and what this study proved from the necessity of taking the phenomenon of texts, especially the language of the Koran, as it is the origin and not the industry is the origin where God created «words», the creator of languages and people need to be the argument and proof, it is not permissible for those to dismiss these texts Quranic from the face, and distort them from their positions and transmit What God put her as the seven readings, but the ten fixed and the approval of the Arab rules was needed, taking the apparent meaning of the text even in the fourteen. What is the frequency of which the research called for that the grammers had to reconsider the eloquent texts, which contained frequent readings proved by the research in its place, when the reading is correct, and approved one of the Ottoman Korans, even if the probability is not correct, and rejected and prefer the grammatical rule on them, even It does not spoil the syntactic industry, as it was true that the Koran is not measured on something !!, but must be measured by it, it is the correct fixed and frequent text, and there is no text similar to the strength of proof and the frequency of his novel, and cutting health, and the correct view that the research that the novel If it is proven that the imams of reading do not want it measured in Arabic, and for The language so widespread, because reading followed a year need to be accepted and determination to it.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي نهج لنا سبل الرشاد وهدانا بنور الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، بل نزله قيماً مفصلا بيَّناً، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

ثم أما بعد،،

فقد استهواني البحث أن أقوم بدراسة نقدية حول «الصناعة النحوية» ، والقواعد والأحكام التي تعسكر في معقلها البصريون على وجه الخصوص، وقليل من الكوفيين، يرفضون، ويردون بعض الأعاريب، التي تصطدم بهذه المعاقل، برغم استقامة المعنى مع تلك الأعاريب، مستشهدة في ذلك بقول ابن هشام في الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض فيها على المعرب من جهتها، وذلك: «أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة»[1]، ثم تجده يورد لك أمثلة من ذلك، فيظهر من هذه الأمثلة الرفض، والرد لبعض الأعاريب، التي تُبنى على الأخذ بالظاهر، ويبعد الأمر فيها عن صنعة النحاة، ولاسيما البصريين.

فالهدف من هذه الدراسة: بيان ما لهؤلاء المتشددين من مواقف صادمة جراء تشددهم – إذ إنهم بأسرهم أنفسهم في معاقل هذه الصناعة وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة: تعارض مذهبهم وتهدم قواعدهم مما استلزم الأمر عندهم أن لجئوا إلى التمحل والافتعال، والتكلف والتأويل، ويتبعون ذلك بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها يتناولونها بالتأويل المصنوع كي تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم إلى الحد الذي تظن أنت فيه أن القاعدة أصبحت هي الأصل والكلام العرب

(١) مغنى اللبيب جـ٢/٢٣٥.

أصبح هو الفرع فإذا أعجزهم هذا التمحل والافتعال بالتأويل المصنوع لجئوا إلى الحكم بالقلة والندرة ونحو ذلك.

مما دعاني لدراسة هذه المواقف، وإبراز ما لهؤلاء النحاة من أمجاد، فهم الذين يرجع إليهم فضل العناية المعجزة في جمع أصول اللغة ولم شتاتها، واستنباط أحكامها العامة والفرعية.

وكيف لهم من هذا «التحول» الذي ظهر في عبادة ما يسمى «بالصناعة النحوية»، وكلمة إنصاف يراها البحث لرصد هذه الظاهرة، وإبراز ما لها، وما عليها في دراسة نقدية محايدة ومنصفة للغة العرب، بل لغة القرآن الكريم، متحمسة في ذلك بما قد أشار إليه بعض الباحثين المحدَثين من قول أبى البقاء العكبري:

«كيف نجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له، ولا ثبات – حجة على لسان العرب الفصحاء؟ هذا لا يكون، ولا يحتج به إلا جاهل»[1].

فقد دعا هؤلاء النحاة – همهم بالصناعة والقواعد والأحكام اعتقادهم أن فيها سلام اللغة والدين فلم يتوانوا في تطبيق قواعدهم على آيات الذكر الحكيم، كما طبقوا ذلك على ما ورد في اللغة من شعر وأساليب، الأمر الذي رأيته بالمفيد، أن أقوم بهذه الدراسة لإظهار وإبراز هذا الجانب الجريء، إذا نظرنا إلى إجماع علماء العربية – بأن القرآن نزل باللسان العربي الفصيح، البليغ، فكيف يكون ذلك مع دعوة البصريين، ومن شابههم إلى التكلف، والتأويل، عندما تصطدم أساليبه بما وضعوه من أحكام وتعاليل، مما دعاني البحث في هذه الدراسة إلى الثبات والصمود

(١) شرح ديوان المتنبي – للعكبري تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الإبياري – عبد الحفيظ سلبي – دار المعرفة – بيروت، في القصيدة الرائية في مدح العميد عند البيت الذى أوله: «خنسى الفحول.. ..) وينظر: اللغة والنحويين القديم والحديث ص٩٢، لعباس حسن – دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

أمام فصاحة القرآن الكريم، فلا خضوع لما تجرؤ عليه قواعدهم في آيات الذكر الحكيم مستندة في هذا الثبات بما ذكر من قول الزجاج ونقله أحد الباحثين: «القرآن الكريم محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب»(١).

وقول الفخر الرازي:

«إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول؛ فجواز إثباتها بالقران أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن. فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته أولى»(٢).

وكذلك قول ابن خالويه في شرح الفصيح: «قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك»(٣).

(١) المواهب الفتحية جـ٢/٨٢، نقلا عن اللغة والنحويين القديم والحديث ٩٥-٩٨.

(٢) مفاتيح الغيب جـ٣/١٩٣.

(٣) المزهر في علوم اللغة جـ١/١٢٩ للسيوطي – تحقيق البخاري – الطبعة الرابعة – ١٩٥٨م، القاهرة.

وقول السيوطي في الإتقان: «كل ما ورد أن القرآن قرئ به، جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً، أن أحاداً، أم شاذاً»[1].

وكذلك قال الإمام الشاطبي في شرح الألفية:

«استشهد النحاة بكلام العرب وشعرهم، فإن رواتها اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليها من النحو، ولو وقعت على اجتهادهم لقضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات»[2].

خطة البحث:

هذا وقد اقتضت خطة البحث أن تكون على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أسباب اختيار الموضوع للدراسة، والهدف منه.

التمهيد: ويتضمن بيان بعض مصطلحات ذات صلة بالبحث وهى:

١- اللفظ.

٢- الطبع.

٣- الصنعة.

ثم الدراسة:

وقد قسمتها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الفساد المترتب على الأسلوب.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: فساد الصنعة في تعلق ما بعد «الاستفهام» بما قبله.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في تقديم ما في حيز «ما» النافية عليها.

---

(١) ص ١٤، ١٥، طبعة الهند، ص٩٩.

(٢) محاضر المجمع اللغوي دور الانعقاد الأول ص٣٤١، نقلا عن اللغة والنحو بين القديم والحديث ٩٥ -٩٨.

المبحث الثالث: فساد الصنعة في إعمال ما بعد «المجازاة» فيما قبلها.

المبحث الرابع: فساد الصنعة في إعمال ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها.

المبحث الخامس: فساد الصنعة في «الفصل» بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

المبحث السادس: فساد الصنعة في الفصل بين المتضايفين.

المبحث السابع: فساد الصنعة في «تقديم» متعلق الصلة «الظرف والجار والمجرور» على الموصول نفسه.

المبحث الثامن: فساد الصنعة في «تقديم» معمول المصدر عليه.

الفصل الثاني: الفساد المترتب على التأويل

وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: فساد الصنعة في العطف على «موضع» اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في «حذف» حرف النداء مع الاسم المبهم (اسم الإشارة).

المبحث الثالث: فساد الصنعة في مجيء عطف البيان مخالفاً متبوعه حملاً على «التفسير الصناعي».

الفصل الثالث: الفساد المترتب على العوامل اللفظية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فساد الصنعة في إشراك «المظهر» علامة المضمر دون إعادة الخافض.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في مجيء اسم «لا» الممطول بدون إعراب ولا نصب.

المبحث الثالث: فساد الصنعة في إعمال «المصدر» المؤكد.

ثم الخاتمة:

وفيها أهم النتائج المستخلصة من البحث.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

ثم الفهارس الفنية.

وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .

التمهيد

ويتضمن : بيان بعض المصطلحات ذات صلة بالبحث وهى:

(اللفظ – الطبع – الصنعة)

أما: اللفظ:

فاللفظ في اصطلاح اللغويين هو (النطق) يقول: لفظ بالكلام (نطق)، كتلفظ [١]، وهو في الأصل مصدر للفعل (لفظ) كضرب وسمع، ثم استعمل بمعنى اسم المفعول، فأريد به (الملفوظ).

إلا أنهم يرجعون استعماله في الكلام من قبيل المجاز.

إذ يقول الزمخشرى: ومن المجاز: لفظ القول، ولفظ به [٢].

وأصل اللفظ عندهم: الرمي، قيل مطلقاً وقيل من الفم خاصة.

إذ يقول ابن منظور: اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشيء يقال: لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظاً رميته[٣].

ويعلل الفخر الرازي لاستعمال اللفظ في المنطوق بقوله:

وسمي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب[٤].

---

(١) القاموس المحيط ص١٤٧٩– للفيروزآبادي – دار الحديث – القاهرة.

(٢) أساس البلاغة (لفظ)– للزمخشري – طبعة دار الكتب المصرية ١٣٥١هـ.

(٣) لسان العرب مادة لفظ جـ٤/٤٠٥٣– لابن منظور – دار المعارف – القاهرة.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ١/٢٠.

أما في اصطلاح النحاة المتأخرين:

فهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية (تحقيقاً) كزيدٍ، أو تقديراً كألفاظ الضمائر المستترة [١].

وعند المحدثين:

صوت، أو مجموعة أصوات تواضع الناس على أن تكون جزءاً من الحديث، لتنقل بينهم فكرة من الأفكار [٢].

وأما الطبع:

فهو الخليقة والسجية جُبل عليها الإنسان [٣].

والطبع ليس خاصاً بقوم دون قوم؛ لأن العرب مشتركة في اللغة واللسان، وأنها سواء في النطق والعبارة، وإنما تفضل القبيلة أختها بشيء من الفصاحة»[٤].

وأما: الصنعة:

فالصنعة والصناعة: حرفة الصانع، وعمله – الصنعة: والصناعة: ما تستصنع من أمر[٥].

فإذا عالج إنسان أي صنعة، من الصناعات، فقد جاءه هذا كسباً وصناعة، وفرق بين الصنعة، والتكلف، فإن الأولى – منها المحمود ومنها المذموم، وأما التكلف فكله مذموم [١].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ١/٢٠.

(٢) ينظر: فنون الأدب ص٤، تأليف هـ . ن تشارلين، تعريب الأستاذ زكى نجيب محمود وقضية اللفظ والمعني وأثرها في تدوين البلاغة العربية ص٣٦، لمحمد حسن عبد الله العماري.

(٣) ينظر: القاموس (ط ب ع) ص ٩٩٠، ولسان العرب مادة (ط ب ع) جـ٣/٢٦٣٤.

(٤) الوساطة بين المتنبى وخصومه: ص١٦ بتصرف، على الجرجاني، الطبعة الثالثة – طبعة الحلبي وينظر: قضية اللفظ والمعنى لعلى محمد حسن عبد الله العماوي ص٥٢.

(٥) لسان العرب (ص ن ع) جـ٣/ ٢٥٠٨، وينظر: القاموس (ص ن ع) ص ٩٥١.

وقال الأصمعي: زهير والنابغة من عبيد الشعر، يريد أنهما يتكلفان إصلاحه، ويشغلان به حواسهما، وخواطرهما [٢].

والصنعة لا تهجن الكلام، ولا تجعله ساقطاً رديئاً، إذا جاءت دون قصد[٣].

المقصود بالصناعة النحوية في اصطلاح النحاة:

أما المقصود هنا في البحث من الصناعة النحوية: فـ «النحو» «نفسه» من حيث كان «علم» بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها، بالنسبة إلى لغة لسان العرب؛ إذ قال الخضراوي[٤]: «النحو: علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها، بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

وقال ابن عصفور[٥]: «النحو: علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها».

وقد صرح علماء النحو بأنه صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب، من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ حيث قال صاحب «المستوفى» [١]:

---

(١) ينظر: قضية اللفظ والمعنى ص٥٩.

(٢) ينظر: العمدة في محاسن الشعر جـ١/٨٧ – لابن رشيق القيرواني – الطبعة الثانية – تحقيق محي الدين سنة ١٩٥٥م، وينظر: أيضاً قضية اللفظ والمعنى ص٥٣.

(٣) ينظر: قضية اللفظ والمعنى ص٥٣.

(٤) ينظر: شرح الاقتراح لابن علان ص٤٩، وشرح الاقتراح لابن الطيب ١/٢٣٥، ٢٣٦، نقلاً عن الاقتراح – للسيوطي ص١٣، بتحقيق د/ حمدي عبد الفتاح.

والخضراوي: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، من أهل الجزيرة الخضراء، صنف: «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، و«النقد على الممتع لابن عصفور»، توفي سنة ٦٤٦هـ.

ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١٨١، ط رابعة ١٩٥٤م.

(٥) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/٤٥، تح. أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط. أولى ١٩٧١م، وشرح التسهيل لأبى حيان ١/١٠، تح. د. مصطفى حبالة.

«النحو: صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب، من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة/ النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى».

وقال صاحب «البديع»[٢]: «النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بالعلم المصدر به حدود العلوم: الصناعة، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور».

---

(١) ينظر: المستوفى في النحو لابن الفرخان ١١/١، تح. د. محمد المختون، دار الثقافة العربية بالقاهرة، ١٩٨٧م، وشرح التسهيل لأبي حيان ٩/١، تح. د. مصطفى حبالة، نقلاً عن الاقتراح للسيوطي ص١٢.

وصاحب المستوفى: أبو سعد علي كمال الدين بن مسعود بن محمود بن الحكم ابن الفرخان، من مؤلفاته: «المستوفى في النحو»، وقد اشتهر به، وأكثر أبو حيان من النقل عنه وسماه هكذا: «ابن أم مكتوم في تذكرته»، توفي سنة ٥٤٨هـ.

ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢٠٦/٢، تح. أ. أبو الفضل إبراهيم، ط. أولى ١٩٦٤م، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٦٧٥/٢، مكتبة المثنى – بغداد، نقلا عن الاقتراح ص١٢، التحقيق د/ حمدي عبد الفتاح.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لأبي حيان ١١/١، تح. د. مصطفى حبالة، وشرح الاقتراح لابن الطيب ٢٤٠/١، ٢٤١، نقلاً عن الاقتراح ص١٤، التحقيق د/ حمدي عبد الفتاح.

وصاحب البديع: محمد بن مسعود الغزني، ألف كتاب «البديع» في النحو – وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة – ، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وسماه ابن هشام الأنصاري ابن الزكي، توفي سنة ٤٢١هـ.

ينظر: المغني لابن هشام ص٧٠٨، ٧٠٩، تح. د. مازن، وبغية الوعاة ٢٤٥/١، وشرح الاقتراح لابن علان ص٥٢، وكشف الظنون ٢٣٦/١، وهدية العارفين ٦٤/٢، نقلا عن الاقتراح ص١٤، التحقيق د/ حمدي عبد الفتاح.

وقال ابن السراج في «الأصول»[1]: «النحو: علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب».

(١) ينظر: الأصول ١/٣٥، تـج. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٨م، نقلا عن الاقتراح ص١٤، التحقيق د/ حمدي عبد الفتاح.

الفصل الأول

الفساد المترتب على الأسلوب

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: فساد الصنعة في تعلق ما بعد «الاستفهام» بما قبله.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في تقديم ما في حيز «ما» النافية عليها.

المبحث الثالث: فساد الصنعة في إعمال ما بعد «المجازاة» فيما قبلها.

المبحث الرابع: فساد الصنعة في إعمال ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها.

المبحث الخامس: فساد الصنعة في «الفصل» بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

المبحث السادس: فساد الصنعة في الفصل بين المتضايفين.

المبحث السابع: فساد الصنعة في «تقديم» متعلق الصلة «الظرف والجار والمجرور» على الموصول نفسه.

المبحث الثامن: فساد الصنعة في «تقديم» معمول المصدر عليه.

المبحث الأول

تعلق ما بعد "الاستفهام" بما قبله

ذكر من مواطن الفساد في الصناعة النحوية، وهدم القواعد أن ما بعد الاستفهام يتعلق بما قبله، حيث إن الاستفهام يعد من الألفاظ التي تستحق الصدارة.

إذ يقول العكبري عند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾[1] «(من يتبع) من بمعنى الذي في موضع نصب بـ (نَعْلم) و (ممن ينقلب): متعلق بـ نعلم. والمعنى ليفصل المتبع من المنقلب.

ولا يجوز أن يكون (من) استفهاماً؛ لأن ذلك يوجب أن تعلق (نعلم) عن العمل، وإذا علقت عنه لم يبق (لمن) ما يتعلق به، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله، ولا يصح تعلقها (بـ يتبع)؛ لأنها في المعنى متعلقة بـ نعلم، وليس المعنى: (أي فريق يتبع ممن ينقلب)»[2].

فكما يوضح النص، يرى العكبري مسار (من) – أن تكون اسم موصول بمعنى الذي في قوله: ﴿مَن يَتَّبِعُ﴾ ولا تكون اسم استفهام؛ وذلك لما تفرضه الصناعة إذ لو جعلت (من) اسم استفهام – لتحتم تعليق الفعل الذي قبلها، عن العمل فيها، فيعلق الفعل (نعلم) عن العمل في (من)، فلم يبق لها ما تتعلق به، إذ لا يصح أن تعلق (من) (بـ يتبع) الذي قبلها أيضاً لأنها في المعنى ليست متعلقة (بـ يتبع) بل (بـ يعلم).

---

(١) من سورة البقرة من الآية: ١٤٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن جـ١/١٢٤– للعكبري – تحقيق على محمد البيجاوي.

وإنما استحق تعليق (الفعل نعلم) عند جعل (من) استفهام؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله لتعارضه مع الصدارة المستحقة للاستفهام.

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى:

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾[1]. «﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ ﴾ : الهمزة عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله،وقال يونس: الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط، تقديره: أتنقلبون على أعقابكم إن مات؛ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط»[2].

ثم قال: «ومذهب سيبويه الحق لوجهين: أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه، إذ لا يصح أن نقول: (أتزورني فإن رزتك) ومنه قوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[3][4].

والثاني: أن (الهمزة) لها صدر الكلام، و(إن) لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد»[5].

(١) من سورة آل عمران من الآية ١٤٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن جـ١/٢٩٦.

(٣) من سورة الأنبياء من الآية ٣٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن جـ١/٢٩٦.

(٥) السابق نفسه.

كذلك قال أبو البقاء في موضع ثالث عند قوله تعالى: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (١).

«وكيف في موضع نصب بـ (فعلنا)؛ ولا يجوز أن يكون فاعل (تبين) لأمرين:

أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

والثاني: أن (كيف) لا تكون إلا خبراً، أو ظرفاً، أو حالاً على اختلافهم في ذلك»(٢).

فكما يظهر من النصوص السابقة انصراف الإعراب عما يفسد الصناعة فتخرج الأسماء المذكورة من نحو (من) في الآية الأولى من سورة البقرة و(الهمزة) في الآية الثانية من سورة آل عمران و(كيف) من الآية الثالثة من سورة إبراهيم إلى إعرابات تخرجها عن كونها في حال الاستفهام ما بعدها يتعلق بما قبلها.

ولذلك يجعلها في سورة البقرة (من) الموصولة ويجعل (الهمزة) في سورة آل عمران مقيدة بالشرط، وليس بالجواب، حتى تكون في موضعها الصحيح من الصدارة ويجعل (كيف) في سورة إبراهيم متعلقة بما بعدها وهو (فعلنا) دون ما قبلها وهو (تبين).

وما كل هذا إلا من أجل الصناعة اللفظية، لهذا تري أبي حيان يتهم الحوفي بالوهم الفاحش في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (٣) إذ يقول:

(١) من سورة إبراهيم الآية: ٤٥.

(٢) التبيان جـ٢/٧٧٣.

(٣) من سورة النمل آية رقم ٣٥.

«ووقع للحوفي أن الباء متعلقة بـ (ناظرة) وهو وهم فاحش»[1].

وفي السياق نفسه يري ابن هشام رد بعض الأعاريب التي تجعل ما بعد الاستفهام يمكن أن يكون متعلق بما قبله في نفس الآية إذ يقول:

«قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى:﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ متعلقة بناظرة، ويرده أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية في ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾[2]. إن أنى ظرف لقاتلهم الله.

وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما»[3].

فأنت تري أيضاً انصراف ابن هشام بعيداً عما قال الحوفي وابن عطية إذ يرفض في الآية الأولى في قول الحوفي تعلق الباء – التي اقترنت (بما) الاستفهامية – بالفعل قبلها؛ لأنه يعد فساد في الصناعة لاستحقاق (ما) الاستفهامية الصدر، لذلك وجه الإعراب الصحيح عنده إلى أن تكون الباء –متعلقة بالفعل الذي بعد (ما) وهو (يرجع).

وكذلك الحال يصرف الإعراب عن أن تكون (أنى) ظرف لقاتل الذي قبلها، إذ إنها اسم استفهام، يمتنع فيه ذلك، فلا يتعلق بما قبله؛ لاستحقاقه الصدارة التي تنافي ذلك لذلك ينصرف الإعراب إلى أن أنى تتعلق بالفعل الذي بعدها.

ويستأنس في قوله هذا بأنه في حال جعل (أنى) متعلقة بما قبلها يصاحبه فساد في الصناعة؛ فيلزم على ذلك أن الفعل (يؤفكون) لا موقع له حينئذ.

---

(١) البحر المحيط جـ٧/٧٠– لأبى حيان – تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وآخرون – دار الكتب – بيروت – لبنان.

(٢) من سورة التوبة من الآية رقم ٣٠.

(٣) مغني اللبيب جـ٢/٢٣٩ لابن هشام – تحقيق حسنا الفاخوري – دار الجيل – لبنان.

الدراسة:

أما عن استحقاق بعض الألفاظ للصدارة فترجع إلى أن النحاة وجدوا: بناء على ملاحظتهم للتراكيب الواردة في اللغة العربية – أن العرب تجعل صدر الكلام – لكل شيء دل على قسم من أقسامه، كالاستفهام، والنفي، والتحضيض، وإن وأخواتها، ما عدا (أن)، ولام الابتداء، وما التعجبية، وضمير الشأن، والقصة، وأحرف النفي، ورب، وربما، وغير ذلك.

فذهبوا إلى: إصدار حكم نحوي بناء على الغالب من هذه التراكيب المسموعة وهو: استحقاق الصدارة لتلك الألفاظ في التراكيب التي وردت فيه، ومن ثم:

يمتنع لهذه اللفظة المستحقة للتصدير أن تتقدم عليها العوامل فلا يقال مثلاً في (أين زيد): (كان أين زيد) .

كما أن اللفظ الواجب للتصدير لا يتوسط بين عامل ومعموله إذ يمنع عمل ما قبله فيما بعده.

ويقرر سيبويه في هذه الصنعة أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله فيقول: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مرة رأيته... ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت؛ إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفع؛ لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأً والفعل بعد حرف الاستفهام... فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، إنما يدخل على الخبر»[1].

(١) الكتاب جـ١/١٢٧ –١٢٨ لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة.

فأنت ترى أن سيبويه يريد أن يبين قاعدة حروف الاستفهام وما تستحقها من الصدارة، والصدارة قد تكون حقيقة، وقد تكون حكماً، باعتبار الصورة والشكل لكن الصدارة قائمة.

فقولك: (زيد كم مرة رأيته) فيلزم هنا رفع زيد على الابتداء، إذا إن ما في حيز «كم» لا يعمل فيه فينصبه، لذلك قال ولا يجوز النصب فلا يقال: زيداً هل رأيت. فلا يجوز أن تعمل رأيت في زيداً، بل يلزم الرفع، واستقلال جملة الاستفهام بالخبرية، عن زيد، ويؤكد على ذلك في السطور الأخيرة من النص بأن حروف الاستفهام لا يفصل بها بين العامل والمعمول؛ لأنها تعد حروف صدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ويقول في موضع آخر: «ومثل ذلك: ليت شعرى – زيد أعندك (هو) أم عند عمرو، ولابد من هو؛ لأن حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله، إنما يستغنى بما بعده» [(١)].

كما يقرر المبرد قاعدة محال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله أيضاً إذ يقول: «ومن فساد قولهم: أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقي الضمير على حاله، ومن ذلك أنك تقول: عبدُ الله هل قام، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله»[(٢)] .

فترى المبرد يقرر بهذا النص أن الاستفهام له الصدارة، إما لفظاً، وإما حكماً، والأمثلة هنا عن الصدارة حكماً، حيث يقع في التركيب أن يدخل الفعل بعد

(١) السابق جـ١/٢٣٨.

(٢) المقتضب جـ٤/١٢٨ – للمبرد – تحقيق – محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٩٩هـ.

حرف الاستفهام، فلا تظن إعماله في الاسم المتقدم، إذ يعد ذلك من الفساد على حد قوله؛ لاستحالة أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

ويؤكد على ذلك في موضع آخر فيقول:

«ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ﴾[1]. ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ﴾[2]؛ لأن هذه لام تفصل ما بعدها عما قبلها. تقول: علمت لزيدٌ خير منك»[3].

ويشير الزمخشري أيضاً إلى استحقاق حرف الاستفهام للصدارة إذ يقول: «وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه، لا تقول: ضربت أزيداً، وما أشبه ذلك»[4] .

ويؤيد ابن الحاجب هذا الحكم المستحق للاستفهام متمثلا في الهمزة فتراه يقول: «حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام»[5].

أما العلة في تصدر هذه الألفاظ ونحوها:

(١) من سورة الكهف من الآية رقم ١٢.

(٢) من سورة البقرة من الآية رقم ١٠٢.

(٣) المقتضب جـ٣/٢٩٧.

(٤) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٨/١٥٥- مكتبة المتنبي – القاهرة.

(٥) الكافية من خلال شرح الكافية للرضي جـ٤/٤٤٦ – تحقيق – يوسف حسن عمر – مؤسسة الصادق – ١٩٧٨م.

فيري العكبري: السبب في ذلك يرجع إلى: إضافتها فائدة معنى في الجملة لم يكن، فلو أعملت فيها ما قبلها لصارت وسطاً، وذلك ممتنع كما يمتنع قولك: لأضربن أزيداً في الدار [١] .

فإن قيل: فقد جاء في الحديث «صنعت ماذا؟»[٢]. قيل: هو محمول على أنه قدر حذف الفعل وتركه ثم ابتدأ وقال: ماذا ولم يذكر بعده فعلا؛ لدلالة المذكور المقدر الحذف عليه، وقيل أراد (ماذا صنعت) فحذف ماذا، ثم جاء بماذا بعدها دليلاً على المحذوف.

وقيل: التقدير: أصنعت ثم استأنف استفهاماً آخر، وقد حذفت أداة الاستفهام لدلالة الكلام عليها كقول الشاعر:

كـــذبتْك عينُـــك أم رأيـــتَ بواسِـــطٍ ∴ غَلَسَ الظلامِ من الرَّباب خَيالا[٣] [٤]

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٣٨٩، تحقيق/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده صـ٤٦٤، بتحقيق: جمال عبد اللطيف جـ٣٣، مؤسسة الرسالة.

(٣) قائله: الأخطل من بحر/ الكامل ينظر في/ الديوان ص٤١، تحقيق أنطون صالحاني – بيروت ١٨٩١م، والكتاب جـ٣/١٧٤، والخزانة جـ٤/٤٥٢ – للبغدادي، بولاق ١٢٩٩، وشرح شواهد المغنى ٥٢، للسيوطي، البهية ١٣٢٢، التصريح جـ٢/١٤٤.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري ص٣٨٩.

أما ابن الحاجب فيري العلة ترجع إلى:

رفع احتمال اللبس، فإذا قلت زيداً ضربت، وضربت زيداً فقولك (زيد) يلبس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت، أو أكرمت، أو نحوه، وإذا قلت: (ضربت) ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده زيداً، وأن يكون عمراً.

إذ لابد عند ذكر المتقدم من احتمال ما يمكن أن يجوز بعده، وفي هذا إلباس في أحاد المفردات، وذلك إلباس في أصول أقسام الكلام، فكان تقديم ما يدل على قسمه أهم(١).

وعند ابن يعيش:

أن اللفظ استحق التصدير من قبيل أنه دخل على جملة فنقلها من معنى قد استقر عليها إلى معنى آخر فاستوجب ذلك له التصدير.

فمثلاً استحق الاستفهام التصدير من قبل أنه حرف دخل على جملة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون مقدماً عليه، ليفيد ذلك المعنى فيها.

ومثل ذلك (ما) النافية كذلك حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب فكما لا يتقدم على (ما) ما كان في جملة المنفي كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء في الجملة المستفهم عنها فلا تقول: ضربت أزيدا، والجيد أن تقول: (زيداً أضربت) فتقدم المعمول على الهمزة، لأنك إذا قدمت شيئا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام، ومن تمام الجملة (٢) .

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب جـ١٢٩/٤، ١٣٠، مكتبة النهضة.

(٢) ينظر: شرح المفصل جـ١٥٥/٨ – لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.

وعند الرضى يرجع السبب إلى:

رفع التشويش عن السامع، إذ إن الكلام في الشرط والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك مما يغير معنى الكلام – يستحق التصدير لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدَّر – بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيره – لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيِّر، أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغيِّر لما سيجيئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه(١).

أما معنى الاستفهام:

فهو طلب الفهم، وهذه السين تفيد الطلب.

ولما كان الاستفهام معنى من المعاني فلزم أن تكون له أدوات تدل عليه، فالحروف دوال على المعاني؛ لإفادتها لها إذ إنها موضوعة لذلك.

ويخص الزمخشري حرفا الاستفهام بالهمزة وهل.

وابن يعيش يذكرها ثلاثة (الهمزة، وهل، وأم) ويعتذر للشيخ الزمخشري بعدم ذكر أم لذكرها في حروف العطف(٢).

ولأنها لم تخلص للاستفهام إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام.

أما (الهمزة) و (هل) فالعلة في أنهما لم يعملا – دخولهما على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصهما بأحدهما ولذلك لم يجز أن يعملا في لفظ أحد القبيلين بل إذا دخلا على جملة خبرية؛ غيرا معناها إلى الاستفهام ونقلاها عن الخبر.

(١) ينظر: شرح الرضي جـ٢٥٧/١ للكافية – تصحيح – يوسف حسن عمر – مؤسسة الصادق – تهران.

(٢) ينظر: المفصل في شرح المفصل جـ١٥٠/٨، وشرح المفصل عليه نفس الموضع.

فالهمزة أم الباب، والغالبة عليه، وقد يشترك الحرفان، ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى وأكثر تصرفاً من الآخر [١] .

إلا أن الهمزة أعم تصرفا على ما صرح بذلك الزمخشري[٢] في مفصله وابن الحاجب في كافيته وتناوله تفصيلاً رضي الدين الاستراباذي[٣].

فتجد (الهمزة):

تتصدر الجملة الاسمية نحو: أزيد مسافرٌ، وتتصدر الجملة الفعلية نحو: أسافر زيد، وكذلك (هل)، إلا إن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف هل، فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو: (هل زيد سافر) إلا على شذوذ وذلك لأن أصلها: أن تكون بمعنى (قد) فقيل (أهل)، ثم كثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها استغناء بها عنها وإقامة (هل) مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[٤]. أي: (قد أتي) فلما كان اصلها (قد) وهى من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت فعلا في حيزها، تذكرت عهودا بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة.

الهمزة تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل، ومنها أنه لا يقال: هل زيد خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر.

وللك لا يقال: هل زيدا ضربت على أن زيداً منصوب بما بعده، ولا بمقدر.

---

(١) ينظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٨/١٥٠.

(٢) ينظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي جـ٤/٤٥٠.

(٤) من سورة الإنسان من الآية رقم ١.

وأن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضاً قال تعالى: ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] . كما تدخل الهمزة على النافي للتقرير نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[2].

وأما (هل) فلا تدخل على النافي أصلاً، ومنها أن الهمزة تستعمل مع أم التسوية، مطرداً ولا تستعمل هل معها إلا شاذاً.

وتختص هل بحكمين دون الهمزة:

كونها للتقرير في الإثبات، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾[3]. أي: لم يثوب، وإفادتها إفادة النافي، حين جاز أن يجيء بعدها (إلا) قصداً للإيجاب، كقوله تعالى:﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[4].

ومن خصائص الهمزة:

أن تدخل على الفاء، والواو، وثم، ولا تدخل «هل» عليها، لأنها فرع الهمزة، فلا تتصرف تصرفها، فتقول: أفأنتم تنكرون.

أما الفاء والواو وثم:

فتدخل على (هل) نحو: (فهل أنت حاضرون)

ولا تدخل على الهمزة، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[5].

---

(١) من سورة الأعراف من الآية ٢٨، وسورة يونس من الآية ٦٨.

(٢) من سورة الشرح الآية ١.

(٣) من سورة المطففين من الآية رقم ٣٦.

(٤) من سورة الرحمن من الآية رقم ٦٠.

(٥) من سورة هود من الآية رقم ١٤.

ويحتج السيرافي لذلك: أن حروف العطف تربط ما بعدها بما قبلها والهمزة قد تدخل على الكلام وينقطع بها بعض الجملة كقولك: جواباً لمن قال لك: (مررت بزيد) : (أزيد)[١] وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمني، ولا تقول: أفتكرمنى، وتقول: أسلم عليه ثم هل يلتفت إلى، ولا تجيء الهمزة [٢] .

ولا تجيء الهمزة بعد (أم) ويجوز ذلك في هل وسائر كلام الاستفهام، لعروض معنى الاستفهام، فيها فتقول: (من يطعمني، أم من يسقيني) وأين آكل أم أين أشرب.

فلابد في هذه الأمثلة من إعادة ذلك الاسم بعد (أم) أي إعادة اسم الاستفهام، فلا يقال: من يطعمني أم يسقيني.

أما هل فيجوز فيها ترك الإعادة تقول (هل ما علمت زيد قائم أم قاعد).

ومن خواص الهمزة أيضاً:

جواز ذكر المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر.

تقول منكراً أو مستفهماً: أزيدٌ، أو: أزيداً أو أزيدٍ.

جواباً لمن قال:

جاءني زيد، أو رأيت زيداً، أو : مررت بزيد.

ولا يقال: هل زيدٌ، وهل زيداً، وهل بزيدٍ [٣] .

ويجوز حذف همزة الاستفهام لضرورة الشعر إذا كان في اللفظ ما يدل عليها.

---

(١) ينظر: شرح المفصل جـ١٥٣/٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي جـ٤٤٨/٤.

(٣) الرضى جـ٤٥٠/٤، وينظر: شرح المفصل جـ١٥١/٨.

تحليل واستنتاج: وفيه عدة نقاط؛ حيث اقتضت الصناعة النحوية الآتي:

١- احتلال ألفاظ الاستفهام «للتصدر» في التراكيب، حقيقة، أو حكماً؛ حيث إنها تنفصل بجملتها، وما في حيزها -عما قبلها فلا يكون قبلها شيء من جملتها.

٢- لزوم الابتداء لما قبلها لو ذكر ولا يجوز النصب على إعمال ما بعدها فيما قبلها.

٣- حرف الاستفهام لا ينفصل به بين العامل والمعمول لاستقلاله بجملته وما في حيزها.

٤- لا يتعلق شيء في حيز الاستفهام بما قبله فلا يعمل ما بعده فيما قبله.

٥- حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله بل يستغنى بما بعده.

٦- من الفساد أن يظن أن الفعل وقع بعد حرف الاستفهام وأنت تظن إعماله في السابق إذ محال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام في السابق عليه.

٧- إذا وقع الفعل بعد الاستفهام فيقدر له معمولاً أما السابق عليه فليس منه في شيء بل يلزم في السابق الابتداء على نحو قولك (زيدٌ هل قام).

٨- لا يدخل على حرف الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى على نحو: مثال: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ﴾[١]. و ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ﴾[٢]. والدليل على أن السابق قد ألغي أن الاستفهام دخل عليه ما يمكنه من الصدارة والاستقلال عن السابق؛ وهو لام الابتداء إذ إنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

٩- «الهمزة» أعم تصرفاً من «هل» لذا ترى الجملة مع الهمزة اسمية أو فعليه أما هل فلا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا تقول: هل زيد قام، وهكذا ترى

(١) من سورة الكهف من الآية رقم ١٢.

(٢) من سورة البقرة من الآية رقم ١٠٢.

اختصاص الهمزة وانفرادها بخصائص لا يصلح معها هل، وكل هذا بناء على الوارد في التراكيب العربية .

١٠- كذلك تختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الإثبات وإفادتها للنافي.

١١- العلة في التصدر في الاستفهام لإفادة معني في الجملة لم يكن من قبل إتباعاً للعكبري، ولرفع اللبس اتباعاً لابن الحاجب، ولنقل الجملة بواسطة حرف الشرط من معنى قد استقر عليها إلى معنى آخر اتباعاً لابن يعيش، ولرفع التشويش عن السامع اتباعاً للرضي.

١٢- الاستفهام (معنى) يتحقق بحرف، إذ إن الحروف دوال على المعاني.

١٣- حرفا الاستفهام من الهوامل غير العاملة لعدم الاختصاص.

١٤- رؤية الباحث في القاعدة التي وضعوها النحاة ترجع إلى:

السماع الوارد عن العرب واللغة هي سماع لا شك في ذلك.

ولكن بجانب الوارد الغالب في كلام العرب يبقي القرآن الكريم المصدر الرئيسي والأصل الأول في أصول الاستشهاد للنحو العربي وإصدار الأحكام والقواعد فإذا أخذنا بالظاهر واستقام المعنى بالظاهر على إعمال ما في حيز الاستفهام فيما قبله فيلزم عدم رد الصناعة والحكم عليها بالفساد على نحو ما يراه النحاة بل نعده وجهاً في الإعراب فلربما عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وخالف أصله لسر بلاغي ألم تكن هناك ألفاظ في النحو العربي رتبتها متأخرة وذكرت متصدرة؟ ألم يكن منها ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]. أليس في هذا التقديم قصر العبادة على الذات العلية.

(١) من سورة الفاتحة الآية رقم ٥.

فإذا رأينا ذلك في الاستفهام لماذا يتوجه الإعراب إلى غيره مما أرى لزوم النظر في التراكيب واستعمال الصنعة التي بدأها النحاة في دعوتهم بأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله نقول حسب التركيب الوارد والغالب أما إذا رأينا ما يبيح من معنى في تعلق ما بعد الاستفهام بما قبله فيلزم القبول وعدم ادعاء الفساد في الصناعة.

المبحث الثاني

تقديم ما في حيز "ما" النافية عليها

من مواطن الفساد في الصناعة النحوية، والخروج عن القاعدة النحوية عن بعض الأقوال على كون «ما» نافية في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] حيث قال: «وقيل (ما) للنفي أي لا يؤمنون إيماناً قليلاً»[2].

وقد جاء على شاكلته قوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[4].

ورأى العكبري: أن هذا القول – به فساد في الصناعة وإن كان أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدم معمول ما في حيِّز (ما) عليها، حيث قال:

«وقيل «ما» نافية أي فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً، ومثله: « قليلا ما تشكرون» و «قليلا ما تذكرون»، وهذا أقوى في المعنى؛ وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدم معمول ما في حيز «ما» عليها»[5] .

---

(١) من سورة البقرة الآية رقم ٨٨.

(٢) درج الدرر جـ١/١٩٦ – للجرجاني – تحقيق د/ طلعت محمد الفرحان، والدكتور/ محمد أديب شكور، دار الفكر – الطبعة الأولى ٢٠٠٩م –١٤٢٠هـ.

(٣) من سورة الأعراف من الآية رقم ٣.

(٤) من سورة الأعراف من الآية رقم ١٠.

(٥) التبيان في إعراب القرآن جـ١/٩٠.

وكذلك يقول الألوسي:

«(ما) مزيدة لتأكيد معني القلة لا نافية، لأن ما في حيزها لا يتقدمها»[١].

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب سورة النجم الآية رقم (٥١): ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[٢]

«قال بعض العلماء: أي فلم يبقهم على كفرهم وعصيانهم حتى أفناهم وأهلكهم. وهذا القول خطأ؛ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز أن تنصب ثموداً بأبقى، وأيضا فإن بعد الفاء «ما» وأكثر النحويين لا يجيز أن يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها»[٣].

ومثل هذا أيضاً منعه ابن هشام على قول بعضهم:

في إعراب «ثموداً» من قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾(٤). إن ثموداً مفعول به مقدم. حيث قال ابن هشام:

«وهذا ممتنع؛ لأن لـ «ما» النافية: الصدر، فلا يعمل فيما قبلها»[٥].

الدراسة:

وهكذا تري الصناعة النحوية على مذهب جمهور النحاة تقضي بلزوم الصدارة لبعض الألفاظ العربية، ومن ثم لا يجوز بناء على استحقاقها لذلك

(١) روح المعاني جـ١/٣١٩- للألوسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

(٢) من سورة النجم من الآية رقم ٥١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس جـ٤/٢٨١- تحقيق د/ زهير غازي زاهر – مكتبة النهضة العربية – بيروت.

(٤) من سورة النجم من الآية رقم ٥١.

(٥) مغني اللبيب جـ٢/ ٢٣٥.

ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يتقدم ما في حيزها عليها فيجعلون التصدر علة وسبب لصرف الإعراب عنه إلى غيره.

ومحل البحث هنا في النفي بـ «ما» وما تستحقه من صدارة:

فكما تري رفض جمهور المفسرين – الإعراب على جعل «ما» نافية فيترتب على هذا الإعراب إعمال ما بعدها فيما قبلها وهذا فساد، فإذا رجعنا إلى المحققين من النحاة لوجدناهم ينصون على أن «ما» النافية تلزم صدر الكلام.

فترى (الأنباري) يحتج لمذهب البصريين في امتناع تقديم خبر (مازال) عليها بأن: (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعني في الاسم والفعل؛ فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا، ألا تري أنك لو قلت في الاستفهام: «زيداً أضربت) لم يجز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق به بعد حرف الاستفهام عليه؛ فكذلك ها هنا، إذا قلت: (قائما مازال زيدٌ) ينبغي أن لا يجوز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه [1].

وفي السياق نفسه يوضح ابن يعيش أن النفي بـ (ما) يعد استئنافاً ولذلك يتلقى بها القسم، كما يتلقى بأن، واللام في الإيجاب، ولذلك جرت مجرى الاستفهام فكان له صدر الكلام فلا يجوز تقديم خبر مازال عليها.

فهو يقيس النفي على الاستفهام في مجيء كل منهما للاستئناف فاستحق الصدر.

وإنما صار للاستفهام صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معني في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها، فيما

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/١٥٩ بتصرف – لابن الأنباري – صيدا – لبنان.

قبلها، كذلك هنا. ألا تري أنك لو قلت في الاستفهام زيداً أضربت – لم يجز كذلك ههنا لو قلت: (قائماً مازال زيد) لم يجز، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه [1].

وينبه الرضي أيضاً على الألفاظ التي من الواجب تصدرها لتكون (ما) و(إن) من جملة حروف النفي التي يلزم لها التصدر بخلاف (لم ولن ولا) فتقول: (زيدٌ ما ضربته) وتقول: (عمراً لم أضربه) و(لا أضربه) و(لن أضربه)، فمع (ما) انقطع عمل ما بعدها فيما قبلها للزومها الصدارة التي تستوجب ذلك أما مع (لم، لن، ولا) فانتصب عمراً معمولاً لـ اضرب وقد تقدم عليها.

إذ العامل يتخطاها مستدلاً بقول الشاعر في (لم)

قد أَصْبَحَت أمُّ الخيارِ تدَّعِي ∴ على ذنباً كلُّه لم أصْنَعِ(٢)

حيث يروى برفع كله ونصبه.

وأما (لن) فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل نحو: (زيداً سوف أضرب).

---

(١) ينظر: شرح المفصل جـ١١٣/٧.

تنبيه: امتنع ذلك مع (ما) وجاز مع (لن ولم ولا) فتقول: قائما لم يزل زيد، ومنطلقا لن يبرح بكر، وخارجاً لا يزال خالد، وإنما ساغ ذلك هنا. بخلاف (ما) لأن (لم ولن ولا) لما اختصتا بالدخول على الأفعال؛ صارتا كالجزء منه فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليها كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لأنهما كأحد حروفه (المرجع السابق نفسه).

(٢) قائله: أبو النجم العجلي ، من بحر/ الرجز.

ينظر في: الكتاب جـ٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، أمالي ابن الشجري جـ٩٣/٨، ٣٢٦– حيدر آباد ١٣٤٩هـ، شرح الرضي للكافية ٢٣٩/١.، ٤٤٢، شرح شواهد المغني ص١٨٥، للسيوطي، البهية ١٣٢٢هـ.

أم الخيار: زوجته، ويعنى بالذنب الشيب والصلع والشيخوخة.

وأما (لم) فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه إلى الماضي حتي صارت كجزئه.

وأما (لا) فلكثرتها في الكلام حتي إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو: كنت بلا مال، وأريد ألا تخرج[١].

أما ابن مالك فقد نص في الألفية قائلاً:

كذاك سبق خبرٍ ما النافية ∴ فجيء بها متلوة لا تالية[٢]

وقد شرح ابن عقيل قول ابن مالك السابق بقوله:

«يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما) النافية، ويدخل تحت هذا قسمان: أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عمله، نحو: (ما زال) وأخواتها، فلا تقول: (قائماً ما زال زيد).... .

الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: ما كان زيدٌ قائماً، فلا تقول: قائماً ما كان زيد»[٣].

ويوضح الشيخ خالد سبب المنع في تقديم الخبر عليها – اختصاصها بالصدارة قائلاً:

«ويمتنع التقديم – أي الخبر – على نفس (ما) عند البصريين والفراء من الكوفيين؛ لأنها من ذوات الصدر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

(١) ينظر: شرح الكافية جـ١/٤٤١، ٤٤٢.

(٢) الألفية من خلال شرح ابن عقيل جـ١/٢٥٦ – المكتبة العصرية – صيدا، وينظر أيضاً: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٩٩ – لابن مالك – تحقيق عبد المنعم هريدي – دار المأمون – مكة المكرمة.

(٣) شرح بن عقيل على الألفية جـ١/٢٥٦.

* كذاك سبق خبر ما النافية* »[1]

أما الأشموني فيشرح بيت الألفية بقوله:

«أي: كما منعوا أن يسبق الخبر (ما) المصدرية كذلك منعوا أن يسبق (ما) النافية (فجيء بها متلوة لا تالية) أي متبوعة لا تابعة؛ لأن لها الصدر».

ونسب ابن الأنباري والرضي إلى (الكوفيين) القول بجواز تقديم خبر مازال عليها وكذلك أخواتها.

حجتهم في ذلك أحد أمرين:

الأول: لزوم (ما) وعلى الأخص في (مازال)، حيث صارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها، بخلاف ما فارق وانفصل؛ فإنها لم تلزمها فيمتنع التقديم[2].

ففي السياق نفسه يشرح ابن الأنباري حجة الكوفيين في جواز التقديم بقوله: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن (مازال) ليس بنفي للفعل، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً»[3].

الثاني: أن (ما) لما كانت بمنزلة (لم ولن ولا) في النفي لأنها نافية كما أنها نافية، وأن هذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: (زيداً لم أضرب، وعمراً لن أكرِم(٤) وبشراً لا أخرج) فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما[1].

---

(١) شرح الأشموني في منهج السالك جـ٢/٧٦ – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسي الحلبي.

(٢) ينظر: شرح الرضى للكافية جـ٤/٢٠٠.

(٣) الإنصاف جـ١/١٥٥-١٥٦.

(٤) السابق جـ١/١٧٢.

وكما أجاز الكوفيون تقديم الخبر مع (ما) أجازوا أيضاً تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، فيجيزون (طعامك ما زيدٌ أكلاً).

وفصل ثعلب أنه جائز من وجه فاسد من وجه، فإن كانت (ما) رداً لخبر كانت بمنزلة لم، ويجوز التقديم، كما تقول لمن قال في الخبر: (زيدُ آكلٌ طعامك) فترد عليه نافياً (ما زيد آكلاً طعامك) فمن هذا الوجه يجوز التقديم؛ فتقول: (طعامك ما زيد آكلا».

فإن كان جواباً للقسم إذا قال: (والله ما زيد بآكلٍ طعامك) كانت بمنزلة اللام في جواب القسم، فلا يجوز التقديم.

ورده البصريون لفساده: لأن (ما) في كلا القسمين نافية؛ فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا ً[٢].

ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه وخالفهم في (مازال) ونحوه؛ لأن نفيها إيجاب[٣].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/١٧٢ -١٧٣.

(٢) السابق نفس الصفحات.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٩٨، وشرح الأشموني جـ١/٢٣٣.

أي أن الكلام بدخولها للنفي على زال صار إيجاباً؛ لأن مدخولها للنفي وهى للنفي ونفى النفي إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير[١].

وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو:

(مازال زيد قائماً) النفي محقق باعتبار اللفظ – إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ، والاستثناء المفرغ نظراً إلى المعنى[٢].

وأخذاً بمذهب البصريين في امتناع تقديم الخبر أو المعمول على «ما» النافية سواء أكانت مع (مازال) أم وحدها أخذ المفسرون بهذه القاعدة ورفضوا الإعراب الذي يخرق هذه القاعدة ويفسد صناعتها.

فوجدنا أبى البقاء العكبري: يرفض القول بأن (ما) نافية في الآية الأولى موطن الشاهد من سورة البقرة رقم ٨٨ في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[٣].

على الرغم عنده من قوة المعني إنما لأجل الصناعة اللفظية انصرف عن هذا الاعراب[٤].

(١) ينظر: الصبان جـ١/٢٣٣ على شرح الأشموني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسي البابي الحلبي.

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) من سورة البقرة من الآية رقم ٨٨.

(٤) ينظر: التبيان جـ١/٩٠.

وعنده: تنصب (قليلاً) فيه على أنها نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: (إيماناً قليلاً) أو (زمنا قليلاً)(١).

كذلك فعل ابن هشام:

في الآية الثانية موطن الشاهد في سورة النجم آية رقم ٥١ من قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ فرفض القول بأن ثموداً مفعولاً لأبقي، لأن ما النفية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها(٢).

والصحيح: أن ثموداً منصوب على العطف علي عاد علي ما صرح بذلك النحاس(٣)، أو النصب فيه بتقدير: وأهلك ثموداً على ما صرح به ابن هشام(٤).

(١) ينظر: السابق نفس الموضع، وهناك أقوال أخري يتوجه إليها النصب في (قليلاً):

١- أن تكون ما زائدة للتأكيد وقد سبق إليه الأخفش.

(ينظر: معاني القرآن للأخفش جـ١/١٤٢) – تحقيق محمد على النجار وآخر – مكتبة المجلد العربي الأزهري.

٢- أن تكون (ما) مصدرية وهي وصلتها فاعل بـ قليلاً، وقليلا حال من معمول لمحذوف دل عليه المعني، أي لعنهم الله فأخروا قليلاً إيمانهم ينظر: التوجيهات الإعرابية في: البحر المحيط جـ١/٤٧٠، الدر المصون جـ١/٥٠٢، على أن يري البحث: أن تكون ما زائدة للتوكيد والنصب في قليلاً على أنه نعت لمصدر ويكون المعنى: (فإيماناً قليلاً يؤمنون)، وذلك لأن دلالة الفعل على مصدره أقوي من دلالته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل، وموافقة لظاهر قوله تعالى: چڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ من سورة النساء الآية رقم ١٥٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب جـ٢/٢٣٥.

(٣) ينظر: اعراب القرآن جـ٤/٢٨١.

(٤) ينظر: المغني جـ٢/٢٣٥.

والظاهر عندي:

أن متعلق أبقي يرجع إلي عاد وثمود معاً أي فما أبقي عليهم، أي أخذهم بذنوبهم [1]، ويجوز أن يكون راجع إلى ثمود؛ حيث يجوز في المعنى فما أبقى ثموداً، وذلك لاستقامة المعنى معه أيضاً وأخذاً بالظاهر، ويكون التقديم للعناية في الذكر.

تحليل واستنتاج: وفيه عدة نقاط:

(١) «ما» النافية تلزم صدر الكلام في كلام العرب ومن ثم يصدر الحكم لها بإحكام الصنعة لها بذلك يؤيده: امتناع تقديم خبر مازال عليها.

(٢) يأتي النفي لإفادة المعني في الاسم والفعل فينبغي له التصدير فيأتي قبلهما لا بعدهما.

(٣) ما بعد حرف النفي – لا يعمل ما بعده فيما قبله، قياساً على حرف الاستفهام إتباعاً لابن يعيش.

(٤) كل من النفي والاستفهام لا يجوز أن يتقدم على أيهما ما يتعلق به فلا يجوز (زيداً أضربت) ولا (قائماً مازال زيدٌ).

(٥) النفي (بما) يعد استئنافاً بدليل أنه يتلقى بها القسم كما يتلقى (بأن) واللام في الإيجاب.

(٦) (ما) و(إن) من جملة حروف النفي التي يلزم لها التصدير على خلاف في (إن)، لذلك انقطع عمل ما بعدهما فيما قبلهما.

(٧) (لم ولن ولا) لا يلزم لها التصدر من حيث اختصاصها بالدخول على الأفعال فصارت كالجزء منه كما جاز تقديم منصوب الفعل عليها كذلك يجوز تقديم خبرها عليها من حيث كان العامل يتخطاها.

---

(١) ينظر: البحر المحيط جـ١٦٦/٨.

(٨) لزوم (ما) الصدر قياساً على (ما) المصدرية إتباعاً للأشموني.

(٩) خرق قاعدة الصدارة على مذهب الكوفيين مع (ما) على الأخص حيث صارت مع (زال) بمعني الإثبات فهي كجزئها، بخلاف ما فارق وانفصل فيلزم الصدر.

(١٠) نفي النفي إثبات (قاعدة) طبقها الكوفيون على (مازال) (فـ زال) للنفي و(ما) للنفي ونفي النفي إثبات؛ لذا جاز تقديم الخبر معها بخلاف غيرها.

(١١) خرق قاعدة تصدر حرف النفي في (ما) إتباعاً لمذهب الكوفيين قياساً عندهم على (لم ولن ولا) حملاً على النفي في كل، فما جاز من تقديم معهن لمعمول ما بعدهن عليهن يجوز في (ما).

(١٢) خرق قاعدة تصدر حرف النفي (ما) بتقديم معمول خبرها عليها إتباعاً لمذهب الكوفيين.

(١٣) إن كانت (ما) رداً لخبر لم تفسد القاعدة ويجوز التقديم قياساً على (لم) إتباعاً لمذهب ثعلب على الأخص.

أما إذا كان جواباً للقسم كانت بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم.

(١٤) رفض مذهب ثعلب لفساد الصنعة معه لآن (ما) في الحاتين (نافية).

(١٥) اتفاق مذهب ابن كيسان مع البصريين في (ما كان) واختلافه معهم في (مازال).

(١٦) رد مذهب ابن كيسان في تحقق الإيجاب في (مازال) مما يجوز معه تقديم المعمول فيرد بأن: النفي محقق باعتبار اللفظ وإن كان باعتبار المعني إيجاب.

وكذلك الاستثناء المفرغ محقق باعتبار المعنى إتباعاً لابن هشام.

(١٧) الأخذ بمذهب النحاة عند – جمهور المفسرين حتى لا تفسد الصنعة فيرد من الإعراب ما يقف في ظاهره أمامها.

(١٨) رأى البحث الأخذ بالظاهر برغم إحكام الصنعة في اصدار الحكم على الغالب من كلام العرب ولكن يبقي ثمة عدم إحكام لها لتركها بعض التراكيب التي لم تدخل ضمن القاعدة والتي ظاهرها يبيح المعنى فيها أن يكون ما بعد النفي بواسطة (ما) تعلق بما قبله أو عمل فيما قبله حيث سمع بكثرة من قوله تعالى: (قليلاً ما تشكرون) (قليلاً ما تذكرون) (قليلاً ما تؤمنون) (وثموا فما أبقي).

ألم يكن لنا من أخذ الآيات على ظاهرها طالما أن المعني يساعد عليه.

فتقول بأن «ما» نافية وجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها في بعض التراكيب إضافة إلى القاعدة الكبرى من استحقاقها للصدارة في بعض التراكيب الأخرى ؟؟

ألم يكن للفظ المتصدر مزية وعناية واهتمام في لغة العرب فهل عبارة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ (١). مثل عبارة (لا تقهر اليتيم)

ألم يكن لتصدير الآية هنا (بقليلاً) و(ثموداً) عناية خاصة ومعني يفوق تصدير العبارة بما النافية. أيكون التصدير هنا ضد التصدير هناك، بمعنى أيكون التصدير بقليلاً وثموداً ضد كون (ما) نافية، ألم يكن المعني يقوى به على ما نص عليه العكبري وهى في النفي.

لذا أقول:

أن الفساد يرجع إلى الصناعة هنا لعدم إحكامها على كل التراكيب العربية على نحو ما ورد في القرآن هنا من آيات يؤيده قول الشاعر:

---

(١) من سورة الضحى الآية رقم ٩.

ونحن عن فضلك استغنينا

وليت شعري أنهم يدفعون به أيضاً إلى القول بانه شعر أي موطن الضرورة ولم ينظروا إليه لاستكمال الحكم الذي لم يستكمل عندهم بعد في القاعدة النحوية.

المبحث الثالث

إعمال ما بعد "المجازاة" فيما قبلها

ذهب جمهور المفسرين إلى امتناع إعمال ما بعد الشرط فيما قبله حيث تعد أدوات الشرط مما يستحق لـه الصدارة، فإذا ظهر في التركيب ما يشير بإعمال ما بعدها فيما قبلها عدوا ذلك فساد في الصناعة وهدم القواعد، ولا يجوز إجازتـه حيث يقول الزجاج: عند تفسير قولـه تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا﴾[1].

«وقولـه: (أينما ثقفوا أخذوا) لا يجوز أن يكون (ملعونين) منصوباً بما بعد أينما، لا يجوز أن تقول: (ملعوناً أينما ثقف أخذ زيد يضرب)؛ لأن ما بعدما حروف الشرط – لا يعمل فيما قبلها»[2].

ويقول الزمخشري عند تفسير نفس الآية: ملعونين لا يصح أن ينتصب عن أخذوا؛ لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها»[3].

وخالف أبو حيان واستدرك على الزمخشري مصححاً لـه مذهب النحاة في هذا الشأن مفصلاً أن للنحاة في هذا القول مذاهب مختلفة وليس هناك إجماع على امتناع عمل ما بعد الشرط فيما قبله إذ إن هناك تفصيل فيقول:

---

(١) من سورة الأحزاب من الآيتين ٦٠-٦١.

(٢) معاني القرآن وإعرابـه للزجاج جـ٤/٢٣٦، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ -١٩٨٨موإلى هذا ذهب النحاس في إعرابـه جـ٣/٣٢٧، والزمخشري في كشافه جـ٣/٥٨٥، شرح يوسف الحمادي – مكتبة مصر، والعكبري في تبيانـه جـ٢/١٠٦٠، وروح المعاني للألوسي جـ٢٢/٩١.

(٣) الكشاف جـ٣/٥٨٥.

«أما قول الزمخشري؛ لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها، فليس هذا مجمعاً عليه؛ لأن ما بعد كلمة الشرط شيئان، فعل الشرط والجواب، فأما فعل الشرط، فأجاز الكسائي: تقديم معموله على الكلمة: أجاز: (زيد إن يضرب أضربه)

أما الجواب: فقد أجاز أيضاً تقديم معموله عليه نحو: (إن يقم زيد عمراً يضرب)

وقد حكي عن بعض النحويين أنه قال: المعنى: «أينما ثقفوا أخذوا ملعونين»[1].

فأنت تراه هنا يخرق إجماع المفسرين في قولهم بامتناع عمل ما بعد الشرط فيما قبله مفصلاً للقول، ناقلاً عن الكسائي إجازة ذلك سواء أكان المعمول المتقدم معمول فعل الشرط، وقد تقدم على الأداة نفسها، أو معمول للجواب وقد تقدم على الجواب نفسه حيث وضحه بمثاله (إن يقم زيد عمراً يضرب) فقد تقدم عمرو على يضرب [2].

أما تقدم معمول الجواب على أداة الشرط فقد نقله عن بعض النحويين إذ المعنى هنا: (أينما ثقفوا أخذوا ملعونين)، فينتصب ملعونين على الحال والعامل فيه

---

(١) البحر المحيط جـ٧/٢٤١.

تنبيه: (ملعونين) منصوبة على الحال من الضمير في يجاورونك. ينظر: إعراب القرآن للنحاس جـ٣/٣٢٧، أو على الذم، ينظر: الكشاف جـ٣/٥٨٥، والتبيان جـ٢/١٠٦٠.

(٢) ينظر: حكم تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه، حيث أجاز الكوفيون تقديم المرفوع بجواب الشرط، وعليه يجب رفع الجواب ولا يجوز جزمه أما الاسم المنصوب بالجواب فمنعه الفراء، وأجازه الكسائي.

وجوز البصريون تقديم المرفوع والمنصوب استناداً لسماعه في الشعر المحتج به (ينظر: الإنصاف المسألة السادسة والثمانون جـ٢/٦٢٠: ٦٢١).

جواب الشرط على الرغم من أن ملعونين ذكرت قبل الجواب وقبل الشرط وقبل حتى الأداة.

إلا أنه اختار لنفسه أن يكون الصحيح عنده في الإعراب خلاف ما نقل عن هؤلاء فتراه: يوجه النصب في (ملعونين) على أنه صفة لـ (قليل) أي إلا قليلين ملعونين. إذ يقول: «والصحيح: إن (ملعونين) صفة لـ (قليل) أي: إلا قليلين ملعونين، ويكون (قليلاً) مستثنى من الواو في لا يجاورونك، والجملة الشرطية صفة أيضا، أي: مقهورين مغلوبا عليهم»[1].

الدراسة:

لو رجعنا إلى النحاة لاستطلاع الرأي وبيان موقفهم من: (إعمال ما بعد أدوات الشرط فيما قبلها) لوجدناهم على مذهبين:

المذهب الأول للبصريين:

فلا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، فكما لا يجوز أن يقال: (زيداً أضَرَبْتَ)؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: (زيداً إن تَضْرب أضْرِبْ)[2].

والدليل على المشابهة بين الاستفهام والشرط:

أنك إذا قلت: (أضربت زيداً؟) كنت طالباً لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت: (إن تصرب زيداً أضرب) كان كلاماً معقوداً على الشك؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر[3].

---

(١) البحر المحيط جـ٧/٢٤١.

(٢) ينظر: الإنصاف جـ٢/٦٢٧.

(٣) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٩/٧.

يقول الزمخشري:

«والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه ونحو قولك: آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني ليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار والجزاء محذوف.

وكذلك قال ابن هشام: «الشرط له الصدارة»[١].

كما نص السيوطي على اختصاص أدوات الشرط بالصدر في مذهب البصريين، فلا يسبقها معمول معمولها، أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها؛ لأنها عندهم كأداة الاستفهام، وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة مبينة على ذي خبر أو نحوه [٢].

المذهب الثاني للكوفيين:

فعندهم يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط(٣). فتقول: (زيداً إن تضرب أضرب)، (خيراً إن تفعل يثبك الله)، و(خيراً إن أتيتني تصب).

يقول السيوطي: «وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو: (خيراً إن تفعل يثبك الله) ، وخيرا إن أتيتني تصب).

ويقول أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب»[٤].

---

(١) المغنى جـ٢/٢٣٩.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي جـ٤/٣٣٣.

(٣) ينظر: الإنصاف جـ٢/٦٢٦، همع الهوامع جـ٤/٣٣٢ للسيوطي – تحقيق عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م.

(٤) همع الهوامع جـ٤/٣٣٢.

فقد أخذوا من الشواهد المسموعة برفع الجواب دليلاً على أنه النية به التقديم وإلا لما جاز الرفع بل ورد مجزوما من ذلك قول الشاعر:

وإن أتـــاهُ خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ ∴ يقـولُ لا غائـبٌ مـالِي ولا حـرمُ[1]

إذ التقدير فيه: (يقول إن أتاه خليلٌ يوم مسألة)، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً.

فحجتهم في ذلك:

قولهم بجواز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على (إن) كقولك: (اضرب إن تضرب) وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار وقد كان من حقه أن يكون مرفوعا؛ والذي يدل على ذلك قول الشاعر:

(١) قائله: زهير بن أبي سلمي من بحر/ البسيط.

ينظر فى/ الكتاب جـ٣/٦٦، والتبصرة والتذكرة جـ١/٤١٣، للصيمري – تحقيق أحمد مصطفى ط١ –١٤٠٢هـ –١٩٨٣م شرح التسهيل جـ٣/٣٩٥، لابن مالك تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ومغني اللبيب رقم ٦٧٩، وأوضح المسالك رقم ٥١١، وابن عقيل برقم ٣٤١، والتصريح جـ٢/٢٤٩.

والشاهد في قوله: (يقولُ) حيث وقع الفعل المضارع بعد أداة الشرط مرفوعاً وقد جاء فعل الشرط ماض، فسيبويه أنه ليس هو الجواب بل دليل الجواب.

يـــا أقـــرعُ بـــن حـــابسٍ يـــا أقـــرعُ ∴ إنـــك إن يُصْـــرَع أخـــوكَ تُصْـــرَعُ[1]

والتقدير فيه: إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً.

فإذا ثبت تقدير التقديم للجواب وجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع في موضع العامل[2].

وهو مردود عند البصريين بقولهم:

أولاً: لا نسلم بأن مرتبة الجزاء قبل مرتبة الشرط، بل بعد الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب، إذ لا يصلح أن تقول: (إن أشكرك تعطني) وأنت تريد(إن تعطني أشكرك) لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب فإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.

ثانياً: نقول (رفع المضارع) الواقع في مكان الجزاء لا نسلم بأن النية به التقديم وإنما عندنا إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهو

---

(١) قائله: جرير بن عبد الله البجلي من/ مشطور الرجز ينظر في/ الكتاب جـ٣/٦٧، جـ٣/٣٩٦، الأصول في النحو جـ١/٤٦٢، والتبصرة جـ١/٤١٣، شرح المفصل جـ٨/١٥٨، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٩٠، وشرح الرضي جـ٢/٢٣٨، والأشموني جـ٤/١٨، وابن عقيل برقم ٣٤٢، والتصريح جـ٢/٢٤٩.

=الشاهد في قوله/ (تصرع)، فإن الرواية فيه الرفع واختلف في تخريجه العلماء عند سيبويه تصرع خبر لإن المؤكدة وهو مؤخر لفظاً والنية به التقديم على أداة الشرط والتقدير: إنك تصرع إن تصرع أخوك وجواب الشرط محذوف لأن هذا دالا عليه.

(٢) ينظر: الإنصاف جـ٢/٦٢٦-٦٢٧.

الذي عبر عنه سيبويه بقول: (إن اتيتني آتيك)؛ لأنه على نية (آتيك إن أتيتني) وعليه جاء قول زهير:

وإن أتـــاهُ خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ ∴ يقـــولُ لا غائـــبٌ مـــالي ولا حـــرمُ

برفع (يقول) الواقع في جزاء، تقول: (إن قمت أقوم) حيث جاز أن تبقيه على رفعه.

والعلة في الرفع: أن فعل الشرط لما كان ماضياً – لم يظهر فيه عمل الأداة؛ فحسن معه الرفع في الجزاء. أما إذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جواباً؛ لأن عمل الجازم قد ظهر في فعل الشرط.

ولهذا قال سيبويه: «ولا يحسن: إن تأتني آتيك»[1]. بجزم فعل الشرط ورفع الجواب:

وأما قول الشاعر:

إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ

فجاز في الشعر.

قال الأعلم: مفسراً مذهب سيبويه في قول الشاعر:

إنك إن يصرع أخوك تصرع

«الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع في النية، وتضمنه الجواب في المعنى، والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وهذا من ضرورة الشعر؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر»[1].

---

(١) ينظر: الكتاب جـ٣/٦٧، وينظر: التبصرة والتذكرة جـ١/٤١٢ –٤١٣، الإنصاف جـ٢/٦٢٨، شرح المفصل جـ٨/١٥٧، شرح التسهيل جـ٣/٣٩٦ –٣٩٧، وشرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٨٩، منهج السالك للأشموني جـ٣/١٨–١٩، التصريح جـ٢/٢٤٩.

ومثل ذلك ما حكاه الأصمعي مما أنشده أبو عمرو من قول الشاعر:

(١) الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٦٢٥.

هـــذا سُـــراقةُ للقـــرآن يَدْرُسُـــهُ ∴ والمـرءُ عنـد الرُّشـا إن يلقهـا ذيـب[١]

فعلى مذهب سيبويه التقدير: (المرء ذيب إن يلق الرشا) فهو دليل الجواب، وقول ذى الرمة:

وإنـي متـي أشـرف علـى الجانـب الـذي ∴ بـه أنـت مـن بـين الجوانـب نـاظر[٢]

أي: إني ناظر متي أشرف، فهو دليل الجواب.

والجواب محذوف وحذف الجواب كثير في كلامهم، إذ كان في كلامهم ما يدل على حذفه، كقولهم: (أنت ظالم إن فعلت) أي: إن فعلت كذا ظلمت، فحذف (ظلمت) لدلالة قوله (أنت ظالم) عليه. فالمتقدم ليس بجواب لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم عليها الجواب[٣].

وأما أبو العباس المبرد: فقد جعل المتأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه، وتقدير الكلام على هذا: إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، والجملة الشرطية في محل رفع خبر إن، وإليه ذهب ابن السراج [٤].

---

(١) سراقة: رجل من القراء نسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته من بحر/ البسيط.
ينظر في/ الكتاب ٦٧/٣.، وهو الخمسين، الأصول في النحو جـ٤٦١/٣، وأمالى ابن الشجري، جـ٣٣٩/١، طبعة حيدر آباد ١٣٤٩هـ، والشاهد فيه/ (ذئب) ليست جوابا بل هي خبر للمرء، والجواب مقدر، والمبرد يجعله جواباً على إرادة الفاء أي: (فهو ذيب).

(٢) قائله/ ذو الرمة من بحر/ الطويل.
ينظر في/ الديوان ص٢٤١، تحقيق كارليل هنري هيس كبردج ١٩١٩م، الخزانة جـ٦٤٥/٣- بولاق ١٢٩٩ والشاهد فيه/ أن ناظر) خبر (أن)، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف، وهو عند المبرد على إضمار الفاء أي: فأنا ناظر.

(٣) ينظر: التصريح جـ٢٥٢/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو جـ٤٦١/٣ -٤٦٢.

أما البيت الذي أنشده الأصمعي على كلام المبرد فيكون التقدير: (المرء عند الرشا إن يلقها فهو ذيب)

وتقدير بيت ذي الرمة على هذا: وإني مني أشرف فأنا ناظر[1].

وأيد المبرد في ذلك ابن يعيش حيث قال: أما الرفع فقبيح والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة فقوله (يقول لا غائب مالي ولا حرم)

فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم، كأن المعني (يقول: إن أتاه خليل) وقد استضعف والجيد أن يكون على إرادة الفاء كأنه قال: فيقول والفاء قد تحذف في الشعر»[2].

تحليل واستنتاج: وفيه عدة نقاط:

١- محور الجملة الشرطية – الربط بين حدثين مختلفين ربطاً عضوياً بحيث يكون الأول مقدمة للثاني، إذ إن الثاني نتيجة للأول. وهذا الحدثان ليس قائمين بذاتهما وحدهما، بل يسندان بالفعل إلى من يقوم بهما، فيكون الترابط إذن بين تركيبين إسناديين ولا يتم هذا الترابط إلا من خلال الأداة المسئولة عن هذا الربط وهذا الترتيب الملزم في التركيب.

٢- الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تتطلب أن تكون الأداة المنظمة لهما (متصدرة).

٣- رد الإعراب عند المفسرين لفساد الصناعة، والأحكام النحوية في جعل ما بعد المجازاة عاملاً فيما قبله إتباعاً لجمهور النحاة.

(١) ينظر: الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٦٢٤ -٦٢٥، التصريح جـ٢/٢٥٣.

(٢) شرح المفصل جـ٨/١٥٨.

٤- خرق قاعدة فساد الصناعة عند ابن عطية في تعلق ما قبل الشرط بما بعده فأعرب ملعونين حال من ضمير تقفوا في قوله تعالى:﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾[1].

٥- جملة المذاهب في حكم إعمال ما بعد المجازاة فيما قبلها ثلاثة:

الأول: أن ما بعد المجازاة لا يعمل فيما قبلها إتباعاً لمذهب البصريين.

الثاني: الجواز مطلقاً إتباعاً لمذهب الكوفيين.

الثالث: جواز تقديم معمول الجواب دون معمول الشرط.

٦- فساد الصناعة في خرق القاعدة بإعمال ما بعد المجازاة فيما قبلها.

٧- الشرط يستحق الصدارة لمشابهته للاستفهام من حيث كنت طالبا لما لم يستقر عندك في الاستفهام.

أما في الشرط حيث كان كلاماً معقوداً على الشك، فكل منهما غير محقق ثبوته إتباعاً لابن الأنباري.

٨- المجازاة لها الصدر فلا يسبقها معمول معمولها فلا يتقدم شيء من معمول فعل الشرط ولا فعل الجواب.

٩- أدوات الشرط لها الصدر حيث تقع مستأنفة مبنية على ذي خبر أو نحوه إتباعاً للسيوطي.

١٠- يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط إتباعاً لمذهب الكسائي والكوفيين.

١١- يجوز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة إتباعاً لمذهب الكسائي أيضاً.

١٢- الاستدلال برفع الجواب والنية به التقديم دليلاً على جواز التقديم على الأداة استناداً للكوفيين.

---

(١) من سورة الأحزاب من الآية رقم٦١.

١٣- فساد الصناعة في القول بالتقديم لأن الشرط سبب والجزاء مسببه ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب.

١٤- الرفع في الجواب ليس على أن النية به التقديم حتى نجيز التقديم وإنما لضعف عمل الأداة مع فعل الشرط الماضي حسن الرفع في المضارع بعده أما الرفع بعد المضارع المجزوم فضرورة شعر إتباعاً لمذهب البصريين.

١٥- الرفع في الجواب على إسقاط الفاء وتقديرها إتباعاً لمذهب المبرد وابن السراج.

١٦- يرى البحث جواز تقديم ما في حيز الشرط عليه استناداً إلى قول ابن الأنباري يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن لقولهم: (طعامك إن تزرنا نأكل) تقديره طعامك نأكل إن تزرنا [١].

وهذا يؤيد ترجيح مذهب الكوفيين في جواز إعمال ما بعد الأداة فيما قبلها.

فإذا قد سمع ذلك في النظم من أشعار لا تحصى على نحو قولهم: (أنت ظالم إن فعلت) وغيره أليس هذا بتركيب عربي، فهل يلزم من فهم معناه حمله على التأويل والقول بأن الجواب محذوف لتقدم ما يدل علية؟؟

فإذا جاز لهم القول بهذا فما الذي يمنع القول بالعكس إذ أن القول بالظاهر أولي من التأويل والتقدير.

فما بالك في أول أصل من أصول الاستشهاد في النحو العربي وهو القرآن الكريم؟؟ مما يؤيد كون (ملعونين) في الآية الكريمة مما يجوز أن يوجه الإعراب فيه.

على أنه حال من فاعل أخذوا أو ثقفوا وكلاهما في حيز الشرط فيكون قد تقدم على الشرط ما وقع في حيزه وقد عمل ما بعده فيما قبله.

(١) ينظر: السابق نفس الموضع.

على نحو ما أجازه ابن عطية ونقله أبو حيان عن الكسائي فقد ثبت قولهم إنه الراجح في نظر البحث، ومخالفة للجمهور في قولهم بفساد الصنعة. إذ إن الصناعة هم الذين صنعوها وحكموا بقولهم هذا ولو أنهم بنوا الحكم على كل التراكيب المسموعة نظماً ونثراً بل وقرآناً ما فسدت عندهم الصناعة في القول بأن ما في حيز الشرط يعمل فيما قبله.

نعم بحسب الغالب في أمثلة العرب وتراكيبها تصدر الشرط مثلما تصدر الاستفهام نظراً لما يحدثه كل منهما من تغيير في معنى الجملة فاستحقا التصدر إلا أنه يبقي من أسرار العرب ما يكون في بعض التراكيب مقدم للعناية به أو لفت النظر له أو الاعتبار به أو نحو ذلك في كل مثال على حسبه، ينظر ما يحدثه معني (ملعوناً أينما ثقف) (أينما أخذ ملعوناً) أليس في تقديم الحال من أثر يحدثه في السياق نتيجة هذا التقديم مما يؤيد أنه معمول للفعل الواقع بعد الأداة وهو جزاء الشرط.

وإذا كان أبو حيان قد رد على إجازة الكسائي بعض التراكيب من قولهم: (خيرا إن تفعل يثبك الله)، و (خيرا إن اتيتني تصب) على ما نقله عنه السيوطي[1] بأن هذا يحتاج إلى سماع؛ فنقول له فما بالك بقوله تعالى: ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾[2]. وأيضاً إضافة إلى الكثرة الواردة في تنوع التراكيب الشرطية التي ظاهرها يشير بتقدم معمول الجزاء على الأداة فلا فساد لصناعة لم تحبك صنعتها إذن.

(١) ينظر: همع الهوامع جـ٤/٣٣٢.

(٢) من سورة الأحزاب من الآية رقم٦١.

المبحث الرابع

إعمال ما بعد "إذا" الفجائية فيما قبلها

فقد ذكر العكبري:

أن «إذا» الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلى ذلك يرد الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[1].

حيث يقول: «قوله تعالى (من الأرض) فيه وجهان: أحدهما: هو صفة لدعوة، والثاني: أن يكون متعلقاً بمحذوف، تقديره: خرجتم من الأرض ودل على المحذوف –(إذا أنتم تخرجون)، ولا يجوز أن يتعلق (من) بـ تخرجون) هذه؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها»[2].

فتراه يرد كون (من) متعلقة بـ تخرجون (لأن) إذا تحجب عمل ما بعدها عما قبلها– على الرغم من أن المعنى يطلبه ولكن لامتناع الإجازة في الصناعة النحوية المقتضية للقاعدة والحكم عندهم بالامتناع.

فتراه يوجه الإعراب إلى (من الأرض) إما صفة لدعوة فيكون الجار والمجرور متعلق بدعاكم، وإما أن يكون الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف مفسر بالمذكور.

أما أبو حيان:

فقد نقل عن نافع ويعقوب أنهما وقفا على (دعوة) وابتدآ (من الأرض إذا أنتم تخرجون) حيث علقا (من الأرض) بـ تخرجون)

---

(١) من سورة الروم آية رقم ٢٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن جـ٢/١٠٣٩.

وقال بعد أن ذكر هذا القول نقلا عنهما:

«وهذا لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الشرط وجوابه (بالوقف) على (دعوة)، وفيه إعمال ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها، وهو لا يجوز»[١].

فكما تراه أيضاً يرفض إعراب تعلق (من الأرض) بالفعل المذكور بعد (إذا) الفجائية لامتناع عمل ما بعد (إذا) فيما قبلها.

وعنده: يتوجه الإعراب إلى تعلق (من الأرض) بدعاكم [٢] متبعاً للعكبري في أحد الإعرابين السابقين.

ويتبع الألوسي مذهب العكبري وأبى حيان في رفضه تعلق (من) بالفعل المذكور بعد (إذا) الفجائية (تخرجون)، معللاً بنفس التعليل عندهما. إذ تعد (إذا) الفجائية قد تقرر لها هذا الحكم بالقطع، فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

والحقيقة أن هذا رأي وحكم لجمهور النحاة.

فإذا الفجائية:

كما ورد في التراكيب العربية لوحظ فيها أنها تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، فتقول: (خرجت فإذا الأسد بالباب) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [٣]. وقوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [٤].

ينظر إلى قول سيبويه فيها: فإن قلت: (لقيت زيداً، وأما عمرٌو فقد مررت به)، و(لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربُه عمرٌو) فالرفع إلا في قول من قال: زيداً رأيته

(١) البحر المحيط جـ٧/١٦٤.
(٢) ينظر السابق نفس الموضع.
(٣) من سورة طه من الآية رقم ٢٠.
(٤) من سورة يونس من الآية رقم ٢١.

وزيداً مررت به، لأن (أما) و(إذا) يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب»[١].

فقد صرح سيبويه هنا: بأن (إذا) حرف ابتداء يقطع بها الكلام إذ تصرف ما بعدها إلى الابتداء وهذا هو الحكم الذي انطلق على الصنعة في إذا فقد ثبت ذلك من خلال موقعها. فما ذكر بعدها فيستحق الابتداء لكونها من حروف الابتداء وكذلك «أما»، كما تراه يقيس (حتى) على (إذا) – في كونها في بعض مواضعها تكون حرف ابتداء واستئناف إذ يقول: «تقول: سرت حتى أدخلها، تعنى أنه كان دخولٌ متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: (سرت فأدخلُها...) فإذا قال حتى أدخلُها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء، حتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء»[٢].

ويقول أيضاً: «ويدلك على حتى أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك، كما تقول: فإذا إنه ليفعل ذاك»[٣].

فأنت إذا أردت أن تعرف كيف أن المفسرين والنحاة حكموا بأن إذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلتنظر في نصوص سيبويه هذه.

إذ الالفاظ صريحة في كونها حرف من حروف الاستئناف ينقطع بها الحديث السابق وتدخل الكلام في وضع ابتداء واستقلال وأكثر من ذلك فهي تعد عنده مما يبنى عليه غيره في التمثيل للابتداء والانقطاع والاستئناف لذلك عندما أراد أن يوضح معني حتى وأنها ليست الغائية التي ينتصب بعدها المضارع بأن

(١) الكتاب جـ١/٩٥.

(٢) السابق جـ٣/١٧.

(٣) السابق جـ٣/١٨-١٩.

مضمرة قال هي هنا مثل إذا في الابتداء إذ يستحق المضارع بعدها الرفع؛ لأنه موضع ابتداء.

ولذلك اختصت إذا بالدخول على الأسماء المبتدأة فتقول خرجت فإذا زيد يضربه عمروُ أو فإذا زيدٌ بالباب وهكذا.

وهى أيضاً: وقت عدم ذكر خبر – تغني هي نفسها عن الخبر، وتسد مسده.

لذلك يقول المبرد: «فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيد، وكلمتك فإذا أخوك»[١].

لذلك أخذ النحاة من بعد سيبويه القول بأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها من حيث كانت للمفاجأة والابتداء [٢].

ولأنها تتشابه مع الشرطية من حيث الشكل واللفظ كان يلزم بيان الفارق بينها وبين الشرطية.

لذا فرق المرادي بينها وبين إذا الشرطية بخمسة فوارق هى:

الأول: إذا الشرطية للاستقبال وإذا الفجائية للحال. قال سيبويه: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها»[٣].

الثاني: أن إذ الشرطية تحتاج إلى جواب، و(إذا) الفجائية لا جواب لها.

الثالث: أن إذا الشرطية الجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها.

---

(١) المقتضب جـ١٧٨/٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٦٩، تحقيق فخر الدين قباوة – ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العربية – بيروت – لبنان، مغني اللبيب جـ٢٣٩/٢.

(٣) الكتاب جـ٢٣٢/٤.

الرابع: أن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية وإذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.

الخامس: أن (إذا) الشرطية تقع صدر الكلام، وإذا الفجائية لا تقع صدراً [1].

وأما عن (العلة) في إجماع النحاة على أنها تحجب عمل ما بعدها فيما قبلها – فيلزم لنا أن نترقب أولاً مواضعها.

فالموضع الأول: أن تقع بعد الفاء الداخلة عليها نحو: (خرجت فإذا الأسد)

الموضع الثاني: أن تقع في جواب الشرط بأربعة شروط:

أولها: أن يكون الجواب جملة اسمية.

ثانيها: أن تكون غير طلبية. احترازا من نحو: إن عصى زيدٌ فويل له. فهذا تلزمه الفاء.

ثالثها: ألا يدخل عليها أداة نفى.

رابعها: ألا يدخل عليها (إن) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[2]. فإن (إذا) في ذلك نائبة مناب الفاء حيث ربطت الجواب بالشرط، وليست الفاء مقدرة قبلها، خلافاً لمن يزعم ذلك إذ لو كانت مقدرة لم يمتنع التصريح بها (٣).

خامسها: بعد بين وبينها كقول الحرقة:

(١) ينظر: الجني الداني ص٣٧٣-٣٧٤.

(٢) من سورة الروم من الآية رقم ٣٦.

(٣) الجني الداني ص٣٧٥ بتصرف.

فبينا نسُوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا ∴ إذا نحنُ فيهم سوقةٌ نتنصَّفُ[1].

وقول الآخر:

بينما المرء في فنون الأماني ∴ فإذا رائد المنون موافى[2]

وقد ذكر أن الأصمعي قال: (إذ وإذا) في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح، والصحيح أنه عربي، ولكن تركها أفصح.

السادس: أنها جاءت في جواب (إذا) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[3].

السابع: أنها جاءت بعد (لما) كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾[4].

---

(١) قائله:/ حرقة بنت النعمان، ونسب إلى أختها هند

من بحر/ الطويل

ينظر في/ أمالي ابن الشجري جـ٢/١٧٥، الجني الداني ص٣٧٦، وشواهد المغني ص٧٢٣، وشرح الحماسة للمرزوقي جـ٣/ رقم ٤٤٩ – نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف١٢٠٣، واللتبريزي جـ١٧٨/٣، تحقيق محي الدين عبد الحميد – مطبعة حجازى – القاهرة، الخزانة جـ١٧٨/٣، وهمع الهوامع جـ٢٠٢/٣.

ورواية شرح شواهد المغني (سوقةٌ ليس تنصّفُ) ونسبه إلى هند بنت النعمان – للسيوطي – تعليق الشنقيطي – لجنة إحياء التراث العربي

(٢) لم يسم قائله ينظر فى/ شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٨٣ –١٧٨٤، وللتبريزي جـ٢٩٣/٤– ٢٩٤، وخزانة الأدب جـ١٧٨/٣.

(٣) من سورة الروم آية برقم ٤٨.

(٤) من سورة الزخرف آية رقم ٤٧.

فترى في تنقلها في مواضعها أنها مختصة بالجملة الابتدائية فكأنها حرف استئناف يستحق أن يحجب ما بعده عن العمل فيما قبله.

فلمواضعها-يأخذ بعض النحاة من ذلك دليلا على بناء الأحكام في غيرها.

فنجد المرادي:

يذكر مجيئها بعد (لما) التوقيتية دليلاً على حرفية (لما)، إذ لو كانت (لما) ظرفاً – لكان جوابها عاملاً فيها، وإذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

ثم تراه يحكم بضعف القول بظرفيتها بناء على ما يحمله القول بظرفيتها من جعل العامل فيها خبر ما بعدها، ويشكل هذا بوقوع إن المكسورة بعدها في قول الشاعر:

وكنت أري زيداً، كما قيل سيداً ∴ إذ إنه عبد القفا واللهازم[2]

على رواية من كسرها.

ووجه الإشكال عنده:

أن (إن) المكسورة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

واعتبر المرادي هذا الدليل أحسن الأدلة للقائلين بحرفيته (إذا).

---

(١) ينظر الجني الداني ص٣٧٧.

(٢) قائله/ مجهول من بحر/ الطويل.

ينظر في/ الكتاب جـ٣/١٤٤، الخصائص جـ٢/٣٩٩ لابن جني – تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجني الداني ص٣٧٨، أوضح المسالك جـ١/٢٤٣، شرح ابن عقيل جـ١/٣٢٧، وشذور الذهب ٢٠٧، الأشموني جـ١/٢٧٦، التصريح جـ١/٢١٨، همع الهوامع جـ٢/١٦٨، برقم ٥١٦، واللهازم: جمع لهزمة: وهى طرف الحلقوم وقوله عبد القفا واللهازم: كناية هن الخسة.

وكذلك كان ها الدليل هو المرجح للقول بحرفيتها عند ابن هشام[١].

إذ يقول: «وهي حرف عند الأخفش، ويرجحه قولهم: (خرجت فإذا إن زيداً بالباب)بكسر إن، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»[٢].

فدخولها على (إن) دليل حرفية (إذا)؛ من جهة أنها لو كانت ظرفاً لستوجب عمل ما بعدها فيها وحق لها أن تتقدم وتتأخر في حين أن (إن) بمثابة استئناف يحجب ما بعده العمل فيما قبله.

واستدل المالقي بذلك أيضاً على فساد أحد قولين ذهب إليهما البعض:

القول الأول: أنها تنوب مناب (بالحضرة) وذلك إذا لم يذكر الخبر فإذا قلت: (فإذا الأسد) فالتقدير عنده: (فبالحضرة الأسد) فتكون (إذا) على هذا عنده ظرفاً مكانياً.

والثاني: أنها تكون بمعني (فاجأنى) فيكون الأسد على هذا فاعلا بها؛ لأنها في موضع فعل.

وعنده أن من جعلها (ظرفا) بمعنى (بالحضرة) ففاسد؛ لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره فقد ثبت لزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد [٣].

وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً بوجهين:

---

(١) ينظر: الجني الداني ص٣٧٧-٣٧٨.

(٢) المغني جـ١/١٥٣.

(٣) رصف المباني ص٦١ للمالقي – تحقيق أحمد محمد الخراط – مجمع اللغة العربية – دمشق.

أحدهما: أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ (١). فلا يصح هنا أن تقدر: «فاجأني) هو خصيم مبين، كما لا يصح: (قام زيد قائم).

الوجه الثاني: أن إذا حرف، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرف في معني فعل ومفعول (٢).

تحليل واستنتاج:

نقول: إن هذه الاستدلالات والمواضع السالفة لـ إذا الفجائية استوجبت لها عدة نقاط:

١- أنها على معناها من المفاجأة.

ويعنى هذا أنها بمثابة استئناف ينقطع عن الحديث السابق ويبتدأ ما بعده؛ فلا يتعلق بجملته شيء قبله.

٢- اختصاصها بالجملة الاسمية - مكنها من استقلالية ما بعدها عما قبلها، فلم يكن ما بعدها فعلاً يتعلق به ما قبلها.

٣- القول بحرفيتها يقوي انفصال ما بعدها عما قبلها حيث شهد لها بذلك السماع ذكر (إن) المكسورة بعدها، وإن المكسورة ابتداء واستئناف لا يعمل ما قبله فيما بعده.

٤- ضعف القول بظرفيتها فلم يسمع تأخيرها عن الاسم كما سمع تقدمها فأثبت تقدمها قيامها بالمفاجأة.

(١) من سورة يس من الآية رقم ٧٧.

(٢) ينظر: رصف المباني ص٦١.

٥- دخول لما عليها دليلا على حرفية لما إذ لو كانت لما ظرفاً لكان العامل فيها جوابها، وذكر إذا حال بين هذا القول؛ لأن ما بعد إذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

٦- الانصياع للصناعة النحوية التي دفعت المفسرين والنحاة على السواء إلى رفض بعض الأعاريب التي تنقض هذه الصنعة المحكمة والتي قد وضعت بناء على الاستقراء الوارد في لغة العرب.

٧- اقتضت صنعة النحاة إضعاف موقف نافع ويعقوب أمام الإجماع الوارد في إعراب الآية الكريمة فلم تكن (من) معلقة بـ تخرجون إذ (إن) تخرجون خبر لـ إذا الفجائية ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها ولا يعمل أيضاً.

ومما يقوى هذا الأضعاف عندهم:

أنه يدعو للفصل بين الشرط وجوابه حيث وقف بكلمة (دعوة) ففصل ثم ابتدأ (من الأرض إذا أنتم تخرجون).

والراجح كما يراه البحث:

الأخذ بقراءة نافع ويعقوب في وقفهما على دعوة ثم الابتداء بـ (من الأرض تخرجون) أخذاً بظاهر النص حتى لا نحرف الكلام عن موضعه، فقد أراده الله بهذا الموقع ولو كان يريد الابتداء (بـ إذا) ما طلبه المعنى إذ المعنى يطلب تعلق (من الأرض) بـ تخرجون فلماذا نترك الملفوظ به ونبحث عن التقدير بمثله كى يتعلق به أما عن دعوتهم بالصناعة وفسادها فالصناعة من صنع عقولهم الفذة إلا أنها لم تحسب لتراكيب قرآنية مثل الذي بين أيدينا حسباناً ولو أن الصناعة نظرت لها وقت التقعيد والتدوين لأدخلت هذه الصورة في حكمها بأنه بعد اختصاص (إذا) الفجائية بالاستئناف والابتداء يبقي ثمة تراكيب هي معها أيضاً على الابتداء، ولكن بتقديم متعلق ما بعدها عليها. فالجملة بعدها ما زالت اسمية ولكن تقدم متعلق ما بعدها

عليها. وقلنا أن هذا ورد بكثرة في القرآن الكريم مع ألفاظ اختصت بالصدارة في كلام العرب فكان يلزم على النحاة الأخذ بها حتى تكتمل القاعدة وتكتمل الصناعة ولا يكون فساداً عند النظر إليها والاعتبار بها، يؤيد ذلك أنه سمع التقديم والفصل في كلام العرب فمنه: * يا سارق الليلة أهل الدار* حيث أجاز النحاة مثل ذلك في غير ضرورة، وحسن الفصل هنا في نظر البحث في الآية موطن الشاهد: كون الفصل جر ومجرور وهو ما لا يعتد به فصل، لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور، ولأنه من متعلق الفعل بعد إذا فمنوي به التأخير.

المبحث الخامس

• الفصل" بين المصدر ومعموله بالأجنبي

جاء من إعمال المصدر في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾[1].

حيث قال الأخفش:

«(أياماً) أي كتب الصيام أياماً، لأنك شغلت الفعل بالصيام حتى صار هو يقوم مقام الفاعل، وصارت الأيام كأنك قد ذكرت من فعل بها»[2].

فترى في النص أن (أياماً) نصب (بالصيام) مفعولاً على السعة أو ظرفاً.

واستدرك النحاس على الأخفش في نصب (أياماً) (بالصيام) على المفعولية؛ لأنك إذاً جعلت (كما كتب) في موضع نصب على النعت للصيام- تكون قد فصلت بين (الصيام) العامل وبين ما عمل فيه وهو (أياماً) بالنعت وهو (كما كتب)؛ لان المصدر إذا وصف قبل ذكر معموله لم يجز إعماله.

حيث قال: «وفي الآية شيء لطيف غامض من النحو يقال: لا يجيز النحويون: (هذا صارفٌ ظريف زيداً) وكيف يجوز أن تنصب (أياماً) بالصيام، إذ كانت الكاف نعتاً للصيام» [3].

وعنده كي يصح النصب في (أياماً) (بالصيام): فيلزم أن يكون النصب على الظرفية وليس على المفعولية، حتى لا يكون هناك - فصل بين العامل والمعمول

---

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ١٨٣-١٨٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش جـ١/١٦٩، وينظر: معاني القرآن للفراء جـ١/١١٢.

(٣) إعراب القران للنحاس جـ١/٢٨٤-٢٨٥ .

بالأجنبي. فإن جعلتها ظرفاً جاز؛ لأن الظروف تعمل عنده فيها المعاني وحينئذ لا اختلاف فيه إنه جيد بالغ(١).

فيتضح من نص النحاس أن النحاة لا يجيزون الفصل بالأجنبي ولذلك تراه يوجه الإعراب إلى غيره لتكون (أياماً) منصوبة عنده على الظرفية وليس على المفعولية. وإنما دعا إلى ذلك فساد الصنعة، وهدم القاعدة، في الإعراب الأول إذ إن المصدر العامل عند النحاة يشترط فيه عدم الفصل بينه وبين معموله.

وقد اختار الفصل بالأجنبي الزمخشري (٢).

وخطأه أبو حيان حيث قال:

«وانتصاب قوله (أياماً)... وجوزوا أن يكون منصوباً بقوله الصيام وهو اختيار الزمخشري إذ لم يذكره غيره، قال: وانتصاب أياماً بالصيام كقولك: نويت الخروج يوم الجمعة، انتهى كلامه. وهو خطأ؛ لأن معمول المصدر من صلته- وقد فصل بينهما بأجنبي وهو قولك: (كما كتب) (فكما كتب) ليس لمعمول المصدر وإنما هو معمول لغيره على أي تقدير قدرته»(٣).

ونظير ما لزمه من محذور في إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٤).

عندما قال الزمخشري:

إن (المسجد) عطف على (سبيل الله) وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عطف (كفر) على (المصدر) قبل مجيء المعمول.

---

(١) ينظر : إعراب القران للنحاس جـ١/٢٨٤-٢٨٥.

(٢) ينظر: الكشاف جـ١/٢٢٥.

(٣) البحر المحيط جـ٢/٣٧.

(٤) من سورة البقرة من الآية رقم ٢١٧.

حيث قال: «والمسجد الحرام عطفٌ على سبيل الله، ولا يجوز أن يعطف على الهاء في به»[١].

واستدرك أيضاً الرازي على الزمخشري باعتراضهم حيث قال: «اعترضوا... ... بأن على هذا الوجه يكون تقدير الآية صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، فقوله: عن المسجد الحرام صلة للصد، والصلة والموصول حكم الشيء الواحد، فإيقاع الأجنبي بينهما لا يكون جائزاً»[٢].

ثم قال: «وأجيب: .. .. قالوا: لا شك أنه يقتضي وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول، والأصل أنه لا يجوز إلا أنا تحملناه ههنا لوجهين: الأول: أن (الصد) عن سبيل الله و(الكفر به) كالشيء الواحد في المعنى، فكأنه لا فصل، والثاني: أن موضع قوله تعالى (كفر به) عقيب قوله تعالى: (والمسجد الحرام) إلا أنه قدم عليه لفرط العناية كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[٣].

كان من حق الكلام أن يقال: ولم يكن له أحد كفواً، إلا أن فرط العناية أوجب تقديمه فكذا ههنا»[٤].

وجاء من أمثلة الفصل بين العامل والمعمول عند الزمخشري ما جاء منه عند إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[٥].

(١) الكشاف جـ١/٢٣٥، وينظر: المغني جـ٢/٢٣٦.
(٢) مفاتيح الغيب جـ٣/٣٠١.
(٣) من سورة الإخلاص الآية رقم ٤.
(٤) المصدر السابق جـ٣/٣٠١.
(٥) من سورة غافر الآية رقم ١٠.

حيث قال: «(إذ تدعون) منصوب بالمقت الأول. والمعني أن يقال لهم يوم القيامة: كأن الله يمقت أنفسكم الأمارة بالسوء حين كان الأنبياء يدعونكم إلى الإيمان فتأبون»[1].

فقد لزم من إعرابه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

فالمصدر (المقت) الأول وهو عامل في (إذ) النصب على الظرفية على حد قول الزمخشري، وبهذا يكون فصل بين (المقت) الأول و(إذ) بالأجنبي، وهو (أكبر من مقتكم أنفسكم) فيكون قد فصل بالنعت وهو فصل بالأجنبي.

وقد استدرك عليه ابن هشام معترضاً عليه [2].

ومن شواهد الفصل بين العامل والمعمول أيضاً في المصدر، وإجازة الزمخشري لمثل ذلك ما جاء منه عند إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾[3].

قال الزمخشري: «يوم تبلى» منصوب (برجعه)[4].

واعتراضه أيضاً ابن هشام: بأنه قد فصل بين المصدر (رجع) والمعمول وهو (يوم) بالخبر وهو (القادر) ومثل هذا لا يجوز لفساد الصناعة في نظر ابن هشام (٥)، كما قال من قبله النحاس وأبو حيان.

(١) الكشاف جـ٤/٧٤.
(٢) مغني اللبيب جـ٢/٢٣٥.
(٣) من سورة الطارق من الآية رقم ٨ : الآية رقم ١٠.
(٤) الكشاف جـ٤/٥٧٥.
(٥) ينظر: مغني اللبيب جـ٢/٢٣٦.

الدراسة:

فأنت كما ترى يظهر أمامك موقف الزمخشري من جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي إلا أن النحاة اشترطوا لإعمال المصدر عمل فعله شروطاً [1]، فجعلوا من بينها:

ألا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ولو كان المعمول (ظرفا) والفاصل (ظرفاً أو جاراً ومجروراً).

حيث كان هذا مذهب أكثر النحاة، منهم ابن يعيش وابن مالك وأبي حيان والألوسي وابن هشام.

إذ يقول ابن يعيش: «لا يفصل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبي، والمراد بقولنا أجنبي أن لا يكون للمصدر فيه عمل، فلو قلت: (أعجب ركوب الدابة زيداً

---

(١) منها: أن يكون مكبراً، فإذا صغر لم يعمل، فلا يجوز: أعجبني ضُرَيبك عمرو إذ يقول الرضي: «والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول؛ لضعف معني الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال» تنظر: شرح الرضى جـ٣/٤١١.

ومنها: ألا يكون محدوداً بالتاء، فلا يجوز: أعجبني ضربتك زيداً، لاختلاف صيغته إذن عن صيغة أصل الفعل.

ومنها: أن يكون مظهراً لا مضمراً، فلا يجوز: (ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح) خلافا للكوفيين فقد احتجوا بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ∴ وما هو عنها بالحديث المرجم

قالوا: إن عنها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر أي ضمير الحرب وتأول البصريون ينظر: الأشموني جـ٢/٢٩١، والتصريح جـ٢/٦٢.

ومنها: ألا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يجوز: أعجبني ضربك الشديد زيداً، ينظر: التصريح جـ٢/٦٣.

عمراً) لم يجز، لأن (زيداً) أجنبي من المصدر الذي هو (الركوب) إذ لم يكن فيه تعلق، وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه وهو (عمروا)»[1].

وكذلك لو قلت:

(أعجبني ضرب زيد عمراً اليوم عند جعفر) فإن جعلت اليوم متعلقاً بأجبني وجعلت ظرف المكان متعلقاً بالمصدر لم يجز؛ لأنك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبي منهما.

وأما ابن مالك فيعلل للسبب الذي من أجله امتنع الفصل على مذهبه: وذلك بأن: المصدر العامل بإجماع مقدراً بحرف مصدري موصول بفعل، وأن ذلك التقدير غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأن يوافقها في منع التقدم والفصل. لذلك تراه ينبه بقوله: (ومعموله كصلة في منع تقدمه وفصله)[2].

وكذلك تراه يقرر في حال مجيء ما يوهم بالفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي فعلينا تقدير عامل محذوف مدلول عليه بالمصدر المذكور، وعلى ذلك تراه يخرج قوله تعالى في سورة الطارق: (يوم تبلى السرائر) أن المصدر (يوم) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه برجعه، كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر.

وعنده مما يوهم الفصل أيضاً قول الشاعر:

وهنَّ وقوفٌ ينتظِرنَ قضَاءَهُ ∴ بضاحِي غَدَاةٍ أمرَه وهو ضَامِرُ[3]

(١) شرح المفصل جـ٦/٦٧.

(٢) شرح التسهيل جـ٣/٤٢٠، وينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/١٠١٨.

(٣) قائله/ الشماخ من بحر/ الطويل، ينظر في/ ديوان الشماخ ص١٧٧، شرح التسهيل جـ٢/٤٤٢، جمهرة اللغة ١٣٢١، والمقتضب جـ١/١٥، ومغني اللبيب جـ٢/٢٣٦، وشرح شواهد المغنى جـ٢/٨٩٥، لسان العرب (ض م ر).

حيث يظن أن (بضاحي غداة) متعلق بـ (ينتظرن)، وقد فصل بين قضائه وأمره، وليس كذلك عند ابن مالك، بل الواجب أن يجعل قضاؤه متعلقاً به الجار والمجرور، فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبي.

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

ليت شعرى إذا القيامة قامت ∴ ودعا بالحساب أين المصيرا[1]

حيث أنشده ابن الشجري، وجعل التقدير: (المصير أن هو)، فحذف المبتدأ وفصل المصدر بما عمل فيه، وعند ابن مالك أسهل من هذا.. يكون التقدير: أين يصير المصير، أو أين هو أي: المصير[2].

ومما يوهم الفصل أيضاً عند ابن مالك قول الشاعر:

المَنَّ لِلذَّمِ دَاعٍ بالعطاءِ فَلا ∴ تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلا حَمْدٍ وَلا مَالِ[3]

فالذي يسبق إلى ذهن سامع هذا البيت أن الباء الجارة لـ (العطاء) متعلقة بـ (المن) ليكون التقدير: المن بالعطاء داع للذم، وعليه مدار المعنى.

وكل ذلك التقدير ممنوع عند ابن مالك في الإعراب لاستلزامه فصلاً بأجنبي بين مصدر ومعموله، وإخبار عن موصول قبل تمام صلته.

وعنده المخلص من ذلك:

تعليق الباء بمحذوف كأنه قيل: (المن للذم داع المن بالعطاء) فالمن الثاني بدل من المن الأول فحذف وأُبقيَ ما يتعلق به دليلاً عليه.

---

(١) من بحر/ الخفيف لم يسم قائله.

ينظر في/ شرح التسهيل جـ٢/٤٤٢.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) لم يسم قائله/ من بحر/ البسيط.

ينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ٢/١٠٢٠، شرح الأشموني جـ٢/٢٩٢.

ويجوز أن يكون (بالعطاء) متعلقاً بـ لا تمنن أو بفعل (من) معناه مضمر يدل عليه الظاهر.

لذلك تراه يعبر عن هذه المحاولة بقوله:

... ... أو حاول العذر تجد [1].

وقد تبع أبو حيان[2]: مذهب ابن يعيش وابن مالك وكذلك ابن هشام أيضاً فعنده ما ذكره الزمخشري في الآيات من سورة البقرة وسورة الطارق في الظروف الثلاثة أن تكون متعلقة بمحذوف أي: مقتكم (إذ تدعون)، و(صوموا أياماً)، و(يرجعه يوم تبلى السرائر)، ولا ينتصب عنده يوم بقادر، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره .

وجعل ابن هشام من نظيره في التعلق بمحذوف قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[3].

ألا ترى أن اليوم لو علق (ببشرى) لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ لا.

وأما ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٤). فعلى الخلاف في جواز تقديم منصوب ليس عليها.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/١٠٢١.

(٢) ينظر: البحر المحيط جـ٢/٣٧.

(٣) من سورة الفرقان من الآية ٢٢.

(٤) ن سورة هود من الآية رقم ٨.

والصواب في خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على به، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي:

وفاؤُكُمَا كالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُه ∴ بِأَنْ تُسْعِدَا والدَّمْع أَشْفَاهُ سَاجِمُه[1]

وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعبر (وفاؤكما كالربع) مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِبَادٍ دَارَهَا ∴ تكْرِيتَ تمنعُ حبَهَا أَنْ يُحْصَدَا[2]

أي: أن إباد بدل من (من) قبل مجيء معمول (جعلت) وهو دارها [3].

والصواب في رأي ابن هشام:

تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف، أي: (جعلت) و (وفيتما) ومعنى البيت عنده:

---

(١) وفاؤكما: مبتدأ خبره كالربع؛ وأشجاه من شجاه الأمر إذا أحزنه وطاسمه دارسه والجملة حال من الربع، وتسعدا/ بمعنى تساعدا، والباء متعلقة بوفاء وهو من الضرورات القبيحة لأن الاسم لا تخبر عنه إلا بعد تمامه، وساجمة: ساكبة، يخاطب صاحبيه اللذين عاهداه على مساعدته بالبكاء عند ربع الأحبة، يقول: وفاؤكما بمساعدتي كهذا الربع، فإن الربع كلما درس كان أدعى إلى الحزن، وكذلك وفاؤكما كلما ضعف وقلت مساعدتكم لي بالبكاء اشتد حزني لفقد من أتأسى به، وقوله: أو الدمع أشفاه ساجمة بيان لعذره في البكاء، وحجة على صحابه بأنهما خليان عما هو فيه من الحزن، لأنهما لو كانا محزونين لاستشفيا بالدمع كما هو شأن الحزين (هامش مغنى اللبيب جـ٢/٢٣٧).

(٢) قائله/ من بحر/

ينظر في/ مغني اللبيب جـ٢/٢٣٨.

(٣) السابق نفس الموضع.

وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم، أي: هامل، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً[1].

أما الرضي: فقد اتبع مذهب الزمخشري وابن الحاجب في جواز الفصل إذ يقول: «ويجوز، أيضاً الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يقدر الفعل لقوله تعالى: «أياماً معدودات» وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه»[2].

استنتاج:

وعلى مذهبهم مذهب الزمخشري وابن الحاجب والرضي: يرى البحث:

١- يكون (يوم) في سورة الطارق معمولاً لـ (رجع)؛ لأنه ظرف تكفيه رائحة الفعل في العمل، فلا حاجة إلى تقدير فعل في الآيات وهو ما أرجحه إتباعاً لترجيح أ.د./ عبد النعيم على محمد؛ لأن المعني كما قال ابن جني: على تعلق الظرف بـ (رجع) ولكنه لجأ إلى إضمار فعل لأنه جعل نفسه أسير القواعد التي وضعوها ولست معه، فإن إصلاح المعني فيما نرى يأتي في المقام الأول.

لذلك نقول أن فساد الصناعة عند النحاة يرونها في الفصل بين العامل ومعموله قاعدة بنوها وأسروا أنفسهم فيها بعيداً عن الأخذ بالظاهر الذي يدعمه المعنى المستقيم.

٢- اقتضت الصناعة النحوية والقاعدة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت لاعتداده أجنبياً عنها وإن كان نعتاً له.

(١) مغني اللبيب جـ٢/٢٣٨.

(٢) شرح الكافية جـ٣/٤٠٧.

٣- رفض الإعراب المقتضي للفصل وصرفه إلى غيره حتى لا تفسد الصنعة على حد قولهم.

٤- المعتبر في الصناعة النحوية كون معمول المصدر من صلته فلا يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم صلة الموصول عليه فإذا ظهر ما يوهم ذلك قدر محذوف إتباعاً لمذهب ابن مالك.

٥- ويرى البحث:

تحرر مذهب الزمخشري بجواز الفصل لاعتبار المعنى أحياناً لأن (الصد) عن (سبيل الله) و (الكفر به) كالشيء الواحد فكأنه لا فصل إتباعاً لمذهب الفخر الرازي، وأيضا لاعتبار الغرض من الفصل وهو العناية في الذكر وأيضاً بإن موضع كفر به عقيب المسجد الحرام وحسن ذلك، وأخيراً قدم كفر به بين المصدر (صد) ومعموله (المسجد) فرط عناية في الذكر على مثال «قل هو الله أحد» إتباعاً لمذهب الرازي وهو المذهب الذي يراه البحث أولى بالإتباع والترجيح نظراً لكثرة ذلك في كلام العرب ودعوى الحذف والتقدير فيها افتعال وتمحل ويلزم البعد عنه والأخذ بالظاهر ولاسيما في نصوص القرآن.

المبحث السادس

الفصل بين المتضايفين

من الأعاريب المردودة لفساد وهدم القاعدة النحوية – ما ذكره ابن عطية، والزمخشري، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1].

حيث قرأ القراء – ما عدا ابن عامر – بفتح الزاي والياء من (زين) مبنيا للفاعل ونصب (قتل) به، و (أولادهم) بالخفض على الإضافة، و(شركاؤهم) بالرفع على الفاعلية بـ (زين)، وهى قراءة واضحة، والمعنى: زين لكثير من المشركين شركاؤهم قتل أولادهم بنحرهم لآلهتهم، أو بالوأد خوف العار، أو العيلة.

وقرأ ابن عامر (زُين) – بضم الزاي وكسر الياء – بالبناء للمجهول و(قتل) بالرفع على النيابة عن الفاعل، و(أولادهم) بالنصب على المفعول بالمصدر و(شركائهم) بالخفض على إضافة المصدر إليه فاعلاً [2].

فعلى قراءة ابن عامر، يكون قد فصل بالمفعول، وهو (أولادهم) بين المصدر (قتل)، وفاعله في المعنى، وهو (شركائهم) وهو فصل بين المضاف، والمضاف إليه بالمفعول، ورد ابن عطية والزمخشري هذه القراءة وهذا الإعراب.

فقال ابن عطية: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو (شركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول،

---

(١) من سورة الأنعام من الآية رقم ١٣٧.

(٢) قال في الإتحاف ص ٢١٧: «وهى قراءة متواترة صحيحة وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقومهم»، وينظر: النشر في القراءات العشر جـ٢/٢٦٥.

ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر.. .. فكيف بالمفعول في أفصح كلامهم»[١].

وأما الزمخشري فقال:

«وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات – وهو الشعر – لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسب لفظه وجزالته؟»[٢].

ثم ذكر توجيهه للقراءة قائلاً:

«والذى حمله على ذلك؛ أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم مكتباً بالياء، ثم قال: «ولو قرأ بجر (الأولاد) (والشركاء)، لأنه الأولاد شركاؤهم في أموالهم؛ لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[٣].

ومن قبلهم قال الفارسي:

«هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر»[٤].

(١) البحر المحيط جـ٤/٢٣٢.

(٢) الكشاف جـ٢/١٢٧، وينظر/ التبيان في إعراب القرآن جـ١/٥٤١.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٤) البحر المحيط جـ٤/٢٣٢.

وكذلك قال ابن الأنباري :

«ولو كانت القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي هذه القراءة»[١].

هذا وقد تعقب أبو حيان هؤلاء الأعلام في آرائهم السالفة الذكر فتراه يرد على الزمخشري قائلاً بعد أن أورد كلام الزمخشري الذي أوردناه:

«وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً»[٢].

وكذلك يمضى أبو حيان يرد على أبى علي الفارسي قائلاً:

ولا التفات أيضاً لقول أبي على الفارسي: هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها – يعنى ابن عامر – كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنما أجازوه في الشعر[٣].

أما عن عقبة بن عامر فيقول فيه أيضاً صاحب إعراب القرآن وبيانه:

«فهو الصحابي الجليل، والقائل الأمير، الذي اشترك في فتح مصر، ثم حكمها نيابة وأصالة، وهو رجل مستنير، ذكى، يتمتع بمزايا فكرية واضحة، وقد كلفه النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يقضى بين خصمين اختصما إليه، وكان شاعراً، قارئاً، كاتباً»[٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٤٣٦.

(٢) راجع: البحر المحيط جـ٤/٢٣٢.

(٣) السابق نفس الموضع.

(٤) راجع إعراب القرآن الكريم وبيانه جـ٢/٤٦٨.

وعن أبى الطيب المتنبي أنه فصل بين المتضايفين:

ففصل بينهما (بالمفعول)، فقال في قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين:

حملتُ إليه مِنْ لساني حديثةً ∴ سَقَاهَا الحَجَا سَقْيَ الرياضِ السَّحائِبِ[1]

فقد فصل بالمفعول، ومعنى البيت أنه جعل القصيدة حديثة لما فيها من المعاني كما يكون في الروضة من الزهر والنبات، وجعل العقل ساقياً لها؛ لأن المعاني التي فيها إنما تحس بالعقل، فجعل العقل ساقيها كما سقي الرياض السحاب، وهو جمع سحابة.

وكلمة ابن جنى في ذلك قال:

«إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها»[2].

أما أبو عمرو بن العلاء فقد قال:

«ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلة، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير»[3].

(١) قائله/ المتنبي من بحر/ الطويل ينظر في ديوانه جـ١/٢٧٠، وروايته فيه حملت إليه من لساني حديقة سقاها الحجى.. .. وينظره في العمدة لابن رشيق جـ٢/٧٢، الوساطة ص٤٦٤، والبحر جـ٤/٢٣٢، ارتشاف الضرب جـ٢/٥٣٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط جـ٤/٢٣٢-٢٣٣.

(٣) السابق جـ٤/٢٣٣.

ورواية عن عمر بن الخطاب: «فقد روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره، يعني الشعر، في حكاية فيها طول حكاها أبو حيان [١].

أما من النحاة المتأخرين الذين سلكوا طريق الكوفيين من قبل أبي حيان – ابن مالك:

حيث جرى على ما عهد فيه من الاستدلال بكل قراءة فقال:

«الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار»[٢].

ثم قال:

«وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر – رضى الله عنه – .

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان – رضى الله عنه – وتجويز ما قرأ به في قياس التجويز قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

---

(١) البحر المحيط جـ٤/٢٣٣.

(٢) شرح التسهيل جـ٣/١٤١، وينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨١.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدرا التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فلو لم تستعمل العرب (الفصل) المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد قصدوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه [١].

«هكذا قبل المصنف – ابن مالك – قراءة ابن عامر، ودافع عنها، ولم يمنعه من ذلك موقف العداء الذي وقفه بعض العلماء منها، حين رفضوها، واتهموا صاحبها بالجهل، ورموه بالخطأ واللحن، والبعد عن قياس العربية كما فعل الزمخشري»[٢].

الدراسة:

زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين بغير (الظرف والجار والمجرور) إلا في الشعر خاصة، وهذا القول للبصريين [٣].

وعلة ذلك:

أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا فصل بين أجزاء الاسم؛ لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه [٤].

---

(١) شرح التسهيل جـ٣/١٤١.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٣، جزء التحقيق.

(٣) راجع: الكتاب لسيبويه جـ١/١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، جـ٢/٢٨٠، المقتضب جـ٤/٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) راجع شرح المفصل جـ٣م١٩، الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٤٢٧، البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ٢/٨٨٩، التصريح جـ٢/٥٧، همع الهوامع جـ٤/٢٩٤.

وإنما جاز في الظرف وحرف الجر؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما (١)، فبقوا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

والحق عند الكوفيين:

فعندهم مسائل الفصل سبع: ثلاث منها جائزة السعة أي: في النثر.

فالمسألة الأولى: أن يكون المضاف (مصدراً) والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما (مفعوله) كقراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾.

برفع (قتل) على النيابة عن الفاعل بـ (زين) المبنى للمفعول ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، فـ (قتل) مصدر مضاف و(شركائهم) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم مفعوله، وفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وحسن ذلك ثلاثة أمور:

كون الفاصل فضلة، فإن ذلك يعد مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ومثله قول الشاعر:

(١) ضابط السعة: أن يكون المضاف إما اسماً يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف؛ وأن يكون منصوباً، أو لا يشبه الفعل، والفاصل القسم. (شرح التصريح جـ٢/٥٧).

عَتَـوْا إِذْ أَجَبْنَـاهُمْ إِلَـىَ السِّـلْمِ رَأْفَـةً ∴ فَسُـقْنَاهم سَـوْقَ البغَـاثَ الأجَـادِلِ[1]

وأما (ظرفه) كقول بعضهم: (ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها)[2].

(فترك) مصدر مضاف (ونفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ومفعوله محذوف (ويوماً) ظرف للمصدر؛ بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، (وهواها) مفعول معه والتقدير: (ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سعى لها في رداها).

ويحتمل:

أن يكون الأصل: (ترك نفسك) فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل.

المسألة الثانية من الثلاث الجائزة في السعة أي النثر:

أن يكون المضاف (وصفا) بمعني الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه إما مفعوله الأول (والفاصل) مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ

(١) قائلة/ لم يسم من بحر/ الطويل ونسب إلى بعض الطائيين والأقرب من جهة المعنى أن يكون بدل (عتوا) غنوا) بالغين والنون.

= وعتوا: أفسدوا استكبروا، والبغاث: بتثليث الباء: طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد، الأجادل/ جمع أجدل وهو الصقر، السلم: بكسر السين أو فتحها: الصلح، وينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٨، شرح عمدة الحافظ ص٣٨٠، العيني جـ٣/٤٦٥، والأشمونى جـ٢/٢٧٦، التصريح جـ٢/٥٧.

والشاهد في قوله: (سوق البغاث الأجادل) فالمصدر سوق مضاف إلى الأجادل من إضافة المصدر إلى فاعله، والبغاث مفعوله، وفصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: سوق الأجادل البغاث.

(٢) همع الهوامع جـ٤/٢٩٤.

﴿وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[1]. بنصب (وعده) وجر (رسله)، فـ (مخلف) اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول و (وعده) مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل: (فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده)

ومثله قول الشاعر:

مـــا زالَ يُقِـــنُ مَـــنْ يَؤُمُّـــكَ بـــالغِنَى ∴ وَسِـــوَاكَ مَـــانِعُ فَضْـــلَهُ المُحْتَـــاجِ[2]

(فسواك) مبتدأ و(مانع) خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني، وفصل به بين المتضايفين والأصل: (وسواك مانع المحتاج فضله).

وإما ظرفه:

عطف على مفعوله الثاني أي: والفاصل إما مفعوله الثاني كما تقدم، أو ظرفه.

---

(١) من سورة إبراهيم من الآية رقم ٤٧، وينظر القراءة في: النشر في القراءات العشر جـ٢/٢٦٥، قال الزمخشري في الكشاف: جـ١/٤٢٢، بولاق «وقرئ مخلف وعده رسله) بجر الرسل ونصب الوعد وهذه في الضعف كمن قرأ (قتل أولادهم شركائهم)»وينظر شرح =هذه الآية في تفسير روح المعاني للألوسي جـ١٣/٢٥٢-٢٥٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

(٢) قائله/ مجهول / من بحر الكامل، وينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٨، شرح عمدة الحافظ ص٣٨٢، والتصريح جـ٢/٥٨، والشاهد فيه قوله: (مانع فضله المحتاج) فإن قوله: (مانع) اسم فاعل، وفعله (منع) يتعدى إلى مفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول، وهو قوله: (المحتاج وفصل بينهما بالمفعول الثاني، وهو قوله: (فضلة).

وذلك صادق بالجار والمجرور كقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)[1]، فتاركو جمع تارك اسم فاعل من ترك مضاف إلى مفعوله وهو (صاحبي) بدليل حذف النون و(لي) جار ومجرور متعلق بـ (تاركو) فصل به بين المتضايفين والأصل: (هل أنتم تاركو صاحبي لي)؟ ومثله قول الشاعر:

فرِشْـنِي بخيـر لا أكـونن ومـدحتي ∴ كناحِـتِ يومـاً صـخرةٍ بعَسِـيلِ [2]

فـ (ناحت) اسم فاعل مضاف و(صخرة) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و(يوما) ظرف، فصل به بين المتضايفين.

المسألة الثالثة:

أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل (قسماً) كقولهم: (هذا غلام والله زيدٍ) بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم، حكاه الكسائي قال أبو عبيدة: «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت – والله – ربها»

وحكى ابن الأنباري: (هذا غلام – إن شاء الله – ابن أخيك)[3]، بجر (ابن) بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو (إن شاء الله).

وزاد ابن جنى[1] وابن مالك(٢) في الفصل بـ(إما) كقول الشاعر تأبط شراً:

---

(١) أخرجه البخاري جـ٥/٦٧، ٦٨، عن أبى الدرداء – رضى الله عنه – ، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ص١٦٧: «في (تاركو لى صاحبي) شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه إن كان الجار متعلقاً بالمضاف وينظر: همع الهوامع جـ٤/٢٩٤.

(٢) قائله/ مجهول من بحر/ الطويل، ينظر في/ ارتشاف الضرب جـ٢/٥٣٤-٥٣٥. همع الهوامع جـ٤/٢٩٤، والأشموني في منهج السالك جـ٢/٢٧٧، و(رشني) من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش ورشني فعل أمر وفى قوله: رشني دلالة على قوة السهم، والمعنى: أصلح حالي بخير. و (مدحتي) مفعول معه و (بعسيل) متعلق بـ (ناحت) وهو بفتح العين والسين المهملتين: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهو كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد.

(٣) راجع الإنصاف جـ٢/٤٣٦.

همـــا خُطَّتَـــا إمّـــا إســـارٍ ومنـــةِ ∴ وإمـــا دمٍ والقتـــلُ بـــالحر أجـــدرُ[٣]

فيمن رواه بالجر في (إسارٍ) فيكون مضاف ودم مضاف إليه وفصل بـ (إما) ونظيره: (هو غلام إما زيد وإما عمرو)

والمسائل الأربع الباقية من السبع تختص بالشعر لفقد الضابط:

المسألة الأولى:

الفصل بالأجنبي: أي معمول غير المضاف، (فاعلاً) كان الأجنبي كقول الأعشى ميمون بن قيس:

أَنْجَـــبَ أيـــامَ –والـــداه بـــه – ∴ إذ نَجَـــلاه فـــنعم مـــا نَجَـــلا[٤]

فـ (أنجب) فعل ماض و (والداه) فاعله و (به) متعلق بأنجب و(أيام) ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف و (إذ) مضاف إليه و(والداه) فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره أي (أنجب والداه به أيام إذ نجلاه) هذا تقدير ابن جني [٥] وهو نفس تقدير ابن مالك[٦].

أو (مفعولاً) كقول جرير:

---

(١) ينظر: الخصائص جـ٢/٤٠٤-٤٠٥، تحقيق/ محمد على النجار – مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م، المكتبة العلمية، همع الهوامع جـ٤/٢٩٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٩٤.

(٣) قائله/ كأبط شراً من بحر/ الطويل، وينظر في/ الحماسة جـ١/٣٦، لأبى تمام، والخزانة جـ٣/٣٥٦، للبغدادي، المطبعة الأميرية، القاهرة، والأصفهاني في الأغاني جـ٢١/١٥٩، وشرح الكافية الشافية جـ٢/٩٩٥.

(٤) من بحر/ المنسرح ينظر في/ ديوان الأعشي ص١٧١، شرح الكافية الشافية جـ٣/٩٩١، عمدة الحافظ ٣٨٣، والمحتسب جـ١/١٥٢، وأنجب الرجل/ ولد نجيبا.

(٥) ينظر: المحتسب جـ١/١٥٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٩١.

تَسْقِي امْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ ريقِتها ∴ كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنِةِ الرَّصَفُ[1]

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله و(ندى) مفعوله الأول وهو مضاف و(ريقتها) مضاف إليه و(المسواك) مفعوله الثاني، فصل به بين المتضايفين، أي: (تسقى امتياحا ندى ريقتها المسواك) و (المسواك) أجنبي من ندى؛ لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحداً وهو تسقي.

أو (ظرفاً) : كقول ذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهينَّ بِنَا ∴ أواخِرِ الميسِ أصواتُ الفراريج[2]

أي كأن أصوات أواخر الميس (من إيغالهن بنا) أصوات الفراريج. ففصل بفصلين (من إيغالهن)، و(بنا).

وقوله:

(١) من بحر/ البسيط، ينظر في الديوان ص٣٨٦، وضبط الديوان بكسر كاف المسواك وفتح (ريقتها)، وشرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٩، الامتياح: الاستياك، المزنة: السحاب (لسان العرب جـ٤/٤١٩٤، مادة مزن) طبعة دار المعارف، الرصف: حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (لسان العرب مادة رصف).

(٢) من بحر/ البسيط ينظر في الديوان ص٧٦٦، وروايته (انقاض الفراريج)وشرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٠، التبصبرة والتذكرة جـ١/٢٨٧.

وأواخر/جمع آخرة، والمقصود به هنا العود الذى في آخر الرجل الذى يستند إليه الركب. الميس/ شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب (أسرار البلاغة ص ١٠٢).

هُمَا أخوا – في الحربِ مَنْ لا أخاً لـه ∴ إذَا خـافَ يومـاً نبـوةً فَـدَعَاهُمَا[1]

وقول أبو حية النمري:

كَمـا خُـطَّ الكتـابُ بكـفٍّ يومـاً ∴ يهـودي يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ[2]

فأضاف (كف) إلى يهودي وفصل بينهما بـ (الظرف) وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه ليس معمولاً له وخط مبنى للمفعول، وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل لغتان ليهودي.

المسألة الثانية:

الفصل بفاعل المضاف كقوله:

مَـا إِن وَجَـدْنَا للهَـوى مِـنْ طِـبٍّ ∴ وَلا عَـدِمْنَا قَهْـرَ وَجـدٌ صَـبِّ[3]

فأضاف (قهر) إلى مفعوله وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو (وجد)، والأصل: ما وجدنا للهوى طب، ولا عدمنا (قهر صب وجد).

وقيل يحتمل أن يكون منه أو من الفصل بالمفعول قول الأحوص:

---

(١) قائله: درنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة. من بحر/ الطويل وينظر في/ شرح الكافية الشافية ٤٠٦/٢، ٩٨٠، الحماسة ١٠٨٣، وشرح المفصل جـ٢١/٣، والإنصاف ٢٥١.
=أى: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، فعلق الظرف (في الحرب) بما في أخوا من معنى الفعل لأن معناه: هما ينصرانه ويعاونانه، شرح الكافية الشافية جـ٩٨٠/٢، همع الهوامع جـ٢٤٩/٤.

(٢) قائله/ أبو حية النمري، من بحر/ الوافر، ينظر في: الكتاب جـ٩١/١، أمالي ابن الشجري جـ٢٥٠/٢، شرح الكافية الشافية جـ٩٧٩/٢.

(٣) قائله/ لم يسم من بحر/ الرجز، ينظر في/ شرح التسهيل جـ١٣٩/٣، شرح الكافية الشافية جـ٩٩٣/٢، والبهجة المرضية ١٠٥.

لَـــئِنْ كَـــانَ النِكَـــاحُ أَحَـــلَّ بشـــيء ∴ فـــإِنَّ نِكَاحَهَـــا مَطَـــرٍ حَـــرَامُ[1]

في رواية الخفض (للمطر) بإضافة (النكاح) إليه والفصل (بالهاء) وهى أي: الهاء محتملة للفاعلية والمفعولية، بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه أيضاً فإن كان بالرفع (فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها) فهو من الفصل بالمفعول فيكون في تقدير إياها.

أو فاعله فتكون في تقدير: هي، فعلى الأول فاعل النكاح مطر، وعلى الثاني المرأة. وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها وعلى هذا فيشكل خفض (مطر) بإضافة المصدر إليه؛ لأن المضاف لا يضاف لشيئين، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطراً كان أقبح الناس منظراً، أو كان تحته – امرأة من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك.

المسألة الثالثة:

الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر لـ معاوية بن أبى سفيان، لما اتفق ثلاثة من الخوارج على أن يقتل كل واحد منهم – واحداً من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان – – رضى الله عنهم – فقتل علىٌّ، وسلم عمرو ومعاوية.

(١) قائله: الأحوص من بحر/ الوافر.

ينظر في/ الديوان ص١٧٣، وشرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٦، ويروى برفع (مطر) ونصبه وجره فرواية الرفع على أن (نكاحها) مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله، وأما النصب فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى فاعله ومطر مفعوله، وأما الجر فعلى أن (نكاح) مصدر مضاف إلى (مطر).

نجـوتَ وقـد بَـلَّ المـرادِيُ سَـيْفَهَ ∴ من ابن أبـي شيخِ الأباطحِ طالبِ[1]

ففصل بين المتضايفين، وهما: (أبي) و(طالب)، بنعت المضاف، وهو: (شيخ الأباطح)، أي: (من ابن أبى طالب شيخ الأباطح).

المسألة الرابعة:

الفصل بالنداء كقوله:

كـأنَّ بِـرْذَوْنَ -أبـا عصـامِ- ∴ زيـدٍ حمـارٌ دُقَّ باللِّجـام[2]

فأضاف برذون إلى زيد، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه، وحمار خبر كأن والأصل: (كأن برذون زيدٍ حمار يا أبا عصام)، فقدم وفصل بالنداء (أبا عصام)، وإلى هذا كله أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

فصـل مضـاف شـبه فعـل مـا نصـب ∴ مفعـولاً أو ظرفـاً أجـز ولـم يعـب

فصـل يمـين واضـطراراً وجـدا ∴ بـأجنبي أو بنعـت أو نـدا

وأضاف الإمام خالد الأزهري: مسألة خامسة وهى: الفصل بفعل ملغى كقوله:

(١) قائله: شاعر لمعاوية من بحر/ الطويل، ونسب لمعاوية أيضاً، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/١٤٠، شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٩٠، وشرح العمدة لابن مالك جـ١/٣٨٥، والعيني جـ ٤٧٨/٣، والتصريح جـ٢/٥٩، والأشموني جـ١/٢٥٨، المرادي بفتح الميم نسبة إلى مراد، بطن من مذحج وهو عبد الرحمن بن ملجم، بضم الميم وفتح الجيم، على صيغة اسم المفعول، وهو قاتل على كرم الله وجهه والأباطح: جمع بطحاء والمراد بها مكة، وينظر: همع الهوامع جـ٤/٢٩٤.

(٢) قائله/ لم يسم من بحر/ الرجز، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/١٣٩، شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٩٣، شرح العمدة جـ١/٣٨٢، وأوضح المسالك جـ٣/١٩٠، والعيني جـ٣/٤٨٣ في المقاصد.

بأي – تراهم الأرضين حلوا

أراد بأي الأرضين تراهم.

ومسألة سادسة وهى: الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

معاوية جرأة – وقت الهوادى

أراد معاود وقت الهوادى جرأة (١).

وكل ذلك غير مقبول عند البصريين فكل ما روى من أشعار فصل فيها بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور لا يجوز الاحتجاج به.

حجتهم في ذلك: أنها مع قلتها لا يعرف قائلها.

وأما عن حكاية الكسائي لقولهم: (هذا غلام والله زيد) فتوجيهه لديهم أنه إنما جاء ذلك في اليمين؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو: لغواً لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها.

وأما ما روعي في النثر سوى ذلك فهو قبيح أو ضعيف لمخالفته القياس، فالمضاف مع المضاف إليه مقيس على الكلمة الواحدة، فكما لا يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، فلا يجوز الفصل بين المتضايفين.

وأكثر من ذلك أن تراهم من أجل هذه الصناعة النحوية والحكم النحوي أن يقفوا أمام قراءة سبعية متواترة ويرمونها بالضعف ويتهمون القارئ بها بأنه واهم، لأن الإجماع لديهم واقع بالحكم بامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير الضرورة.

(١) راجع: التصريح جـ٢/٦٠.

وبما أن القرآن ليس موطن للضرورة، فإذاً وقع الإجماع على امتناع الفصل بالمفعول في حال الاختيار؛ وبذلك سقط الاحتجاج به على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير؛ لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

لذا فقراءة ابن عامر، وهى (وهم من القارئ) على – حد قولهم – إذ لو كانت فصيحة لكان ذلك في أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي وضعف هذه القراءة عندهم(١).

وإنما دعا ابن عامر – عندهم – إلى هذه القراءة: أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل ذلك – عندهم – على وهي وضعف القراءة ودل ضعفها على عدم صحة الاستدلال بها(٢).

تحليل واستنتاج:

١- اقتضت الصناعة النحوية أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا بالظرف أو الجار والمجرور وذلك مرهون بالضرورة.

٢- لا يجوز الفصل بين المتضايفين في الاختيار على أي صفة، من قبل كون المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين من الكلمة فلا ينفك أو ينفصل عنه.

٣- كان المنهج الحق يطالب أمثال ابن عطية والزمخشري وابن الأنباري ومن قبل هؤلاء الفارسي بالنظر في القراءة نفسها فمتى صح سندها، ووافقت أحد المصاحف العثمانية – ولو احتمالاً – لا يصح ردها وتفضيل القاعدة النحوية عليها.

---

(١) ينظر: الإنصاف جـ٢/٤٣٦.

(٢) راجع: مفاتيح الغيب جـ٦/٥٩٤، والإنصاف جـ٢/٤٣٦.

فإنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء بل الواجب أن يقاس عليه، فهو النص الصحيح الثابت، وليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه في قوة إثباته وتواتر روايته والقطع بصحته. والرواية إذا ثبتت عن أئمة القراء لم يردها قياس العربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها إتباعاً للدكتور/ عبد المنعم هريدي.

٤- يرى البحث الحق مع الكوفيين لعدة أمور:

أولها: ورود الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في قراءة متواترة وهي قراءة ابن عامر الذي أخذ عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب بشهادة ابن الجزري(١).

الأمر الثاني: وجد نظير هذه القراءة في أكثر من شاهد في لسان العرب وخير مثال على ذلك الأبيات الشعرية من نحو قول الشاعر:

عتوا إذا جبناهم إلى السلم رأفة ∴ فسقناهم سوق البغاث الأجادل

فسوق مصدر مضاف والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والبغاث مفعوله وفصل بين المتضايفين والأصل سوق الأجادل البغاث، ومن ذلك أيضاً:

فزججتها بمزجة ∴ زج القلوص أبي مزاده[٢]

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر جـ٢/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) قائله: لم يسم من بحر/ مجزؤ الكامل، ينظر في/ معانى الفراء جـ٢/٣٥١، مجالس ثعلب ١٥٢، الإنصاف جـ٢/٤٢٧، الخصائص جـ٢/٤٠٦، شرح المفصل جـ٣/٢٢، شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٨٥، والبسيط جـ٢/٨٩٢، والتبصرة والتذكرة جـ١/٢٨٩، وزججته: طعنته وهى الحديدة أسفل الرمح. لسان العرب (ز ج ج)، القلوص: الناقة الشابة (لسان العرب) (ق ل ص).

والتقدير: زج أبى مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو المفعول به.

والشواهد الشعرية المسوقة في المسألة خير شاهد على ذلك فقد أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا ينكر.

الأمر الثالث: هذا الفصل الذي ورد في قراءة ابن عامر منقول من كلام العرب وفصيح كلامهم وهو جيد من جهة المعنى لثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.

ثانيها: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

ثالثها: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية إتباعاً لابن مالك.

الأمر الرابع: أن قراءة ابن عامر هذه كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكران: (شركائهم) بياء ثابتة في الكتاب والقراءة، قال: وأخبرني أيوب يعنى: ابن تميم، شيخه قال: قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[1].

قال أيوب فقلت له: إن في مصحفي وكان قديماً: (شركائهم) فمحى أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واواً، قال أيوب: ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركاؤهم) فرد علي يحيى: (شركائهم) فقلت له: إنه كان في مصحفي بالياء فحكت وجعلت واواً. فقال: يحيى أنت رجل محوت الصواب وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف على الأمر الأول إتباعاً لما حكاه ابن الجزري في النشر.

(١) من سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

الأمر السادس: لم يبلغنا عن أحد من السلف – رضى الله عنهم – على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق، وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعماقها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولازال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر(١)، ولله در إمام النحاة أبى عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال في كافيته الشافية(٢):

وحجتي قراءة ابن عامر ∴ فكم لها من عاضد وناصر

الأمر السابع: إذا كانوا قد فصلوا بين المتضايفين بالجملة في قول بعض العرب: (هو غلام إن شاء الله أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ بنصب وعده وخفض رسله.

وما روى عن أبى الطيب المتنبي أنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل (بالمفعول) إتباعاً لما ورد عن العرب.

وقول أبو الفتح ابن جنى: فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجهور بالخطأ [٣].

---

(١) راجع النشر في القراءات جـ٢/٢٦٤.

(٢) راجع شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٧٩، بتحقيق/ أ.د/ عبد المنعم هريدي، مكة دار المأمون للتراث.

(٣) ينظر: البحر المحيط جـ٤/٢٣٢-٢٣٣.

الأمر الثامن: قد صح من كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – «فهل أنتم تاركو لي صاحبي»، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

فكل هذه الأمور تسقط في النهاية دعوى البصريين، في رفضهم الفصل بين المتضايفين، بغير الظرف والجار والمجرور، فكيف ينكر كل ما سبق، أمام قياس عقلي، بني بناء على الكثير الغالب، فالكثير الغالب هو: عدم الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور المعمول للمضاف وهذا الكثير الغالب لا ينكر به القليل الوارد فقد ورد خلاف الكثير الفصل بين المتضايفين؛ (بالمعمول) للمضاف (وبالأجنبي) سواء أكان من باب الظرف والجار والمجرور أو من غيره كالمفعول به فكله مسموع مشهود به في كلام العرب نثراً وشعراً. وكان يلزم النظر فيه والأخذ به في بناء الصناعة النحوية عند التقعيد وبناء الأحكام.

الأمر التاسع: لا مجال للتشبث برفض قراءة يستقيم معها المعنى كما لو بدون فصل فالمعنى على الفصل نفس المعنى بدون الفصل، فقوله تعالى: «وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل (أولادهم) شركائهم على نفس معنى: «وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل شرائهم (أولادهم)» مما يدفع بقوة القراءة في الأخذ بالظاهر أولى من دعوى التأخير أو الرفض.

المبحث السابع

فساد الصنعة في تقديم "متعلق الصلة" على الموصول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً

من الأعاريب المردودة لفساد الصنعة في عرف النحاة لهدم القاعدة النحوية – تقديم معمول الصلة إذا كان (جاراً ومجروراً) على الموصول، حيث رفض الزمخشرى إعراب (فيه) من (صلة زاهدين) في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1] فيقول: «(وفيه) ليس من صلة الزاهدين؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، ألا تراك لا تقول: (وكانوا زيداً من الضاربين)، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أى شيء زهدوا، فقال: زهدوا فيه»[2].

وعلل لذلك بقوله:

«لأن الصلة لا تتقدم على الموصول. ألا تراك لا تقول: وكانوا زيداً من الضاربين، وإنما هو بيان كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه»[3].

الدراسة:

فكما ترى يرفض الزمخشري تعلق (في) بـ (زاهدين) المذكور؛ لأن هذا ممتنع إذا قدرت (أل) الموصولة، وهو الظاهر، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لأن المعمول مثل الصلة في البيان ولا يحق للبيان أن يتقدم على المبين.

---

(١) من سورة يوسف آية رقم ٢٠.

(٢) الكشاف جـ٢/٤٥٣.

(٣) السابق نفسه.

فإذا ورد ما يوهم التقديم أضمر فعل من لفظ المذكور وعلى ذلك يجب تعليق (في) باعني) محذوفة، أم بزاهدين محذوفة مدلولاً عليها بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به (من الزاهدين)[1].

والعلة في ذلك:

ترجع إلى أن الموصول مع الصلة بمنزلة (الاسم المركب): (تركيب مزج) كبعلبك، فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا، ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها.

وبيان ذلك:

ما لوحظ من كلام الزمخشري في نصوصه السابقة: أن الصلة: بيان وإيضاح وحق المبين أن يكون- سابق، وحق المبيِّن أن يكون – لاحق، كما هو واضح في التوابع، والكلام على الصلة يشمل كل ما في حيزها فإذا تعلق بها شيء كالظرف – لزم حكم الصلة نفسها، حيث إن جزء الشيء مثل الشيء نفسه فيأخذ حكمه.

أما العلة عند أبى البقاء العكبري:

فيراها: أن الصلة كجزء من الاسم، وتقديم بعض أجزاء الاسم على بعض ممتنع، وذلك قولك: سرني ما صنعت اليومَ إن نصبت اليومَ سرني – جاز تقديمه وتأخيره، وإن جعلته ظرفاً لـ صنعت لم يجز تقديمه بحال[2].

وكان الزمخشري والعكبري قد تبعا مذهب ابن السراج في قوله:

(١) ينظر: مغنى اللبيب جـ٢/٢٣٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٣٨٦-٣٨٧.

«ولا يصح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على (الذي) البتة، فأما قوله: «وكانوا فيه من الزاهدين» فلا يجوز أن تجعل (فيه) في الصلة»[١].

فالموصول والصلة حرفيا كان أو اسمياً لما كانا كجزء اسم، فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مزج، ومن ثم وجب لهما أحكام منها:

تقديم الموصول، وتأخير الصلة، فلا يجوز العكس وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضاً.

والحقيقة أن معمول الصلة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففي تقديمه على الموصول سواء كان اسميا أو حرفيا مذاهب:

المذهب الأول: المنع مطلقاً وهو ما ذهب إليه ابن السراج وأتبعه ابن مالك[٢] والرضي[٣] وابن هشام والسيوطي[٤].

يقول ابن السراج «والذي عندي فيه أن التأويل (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين) فحذف (زاهدين) وبينه بقوله: (من الزاهدين). وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسير»[٥].

ويقول الرضي:

«والموصول والصلة كجزأي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له، فيجب للصلة التأخير، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا

(١) الأصول في النحو جـ٢/٢٢٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٨، وشرح التسهيل جـ١/٢٣١، جـ١/١٨٢.

(٣) ينظر: السابق وشرح الرضي جـ٣/٦٨.

(٤) الأصول في النحو جـ٢/٢٢٤، وينظر: شرح التسهيل جـ١/٢٣١.

(٥) ينظر: همع الهوامع جـ١/٣٠٤.

تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول، لأن ذلك المعمول إذن جزؤها، وقد تقرر أن جزءًا منها لا يتقدم على الموصول»[١].

وعلل ابن مالك للمنع في (الحرف الموصول) و (أل): حيث أجاز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو: (جاء الذي قائم أبوه)؛ حيث قال: وقد يلى معمول الصلة الموصول بشرط:

إذا لم يكن (حرفاً) أو (أل)، وعلل في الشرح للتسهيل المنع مع (الحرف) و(أل) بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزئي مصدر، وكذا اشتد امتزاج (أل)[٢]، ومن ثم فلا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها على الموصول أما نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ (فيه) متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه – من الزاهدين[٣]، وعلى هذا يكون (من الزاهدين) إما صفة مؤكدة نحو: (عالم من العلماء) أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين، أو خبر ثان لكان، أفاده الدماميني[٤].

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً، اسمياً كان الموصول أو حرفياً، وعليه الكوفيون وهو اختيار السيوطي معللا ذلك، للتوسع فيهما [٥].

---

(١) ينظر: شرح الرضي جـ٣/٦٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل جـ١/٢٣١، حاشية الصبان جـ١/١٦١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني جـ١/١٦١.

(٤) ينظر: الصبان جـ١/١٦١.

(٥) ينظر: همع الهوامع جـ١/٣٠٤.

من أمثلة ذلك في كلام العرب قول الشاعر:

وأهْجُــو مَــنْ هَجَــاني مِــنْ سِــوَاهم ∴ وأُعْــرِضُ مــنهم عَمَّــن هَجَــانِي[1]

فقدم (منهم) على (عمن هجاني).

وقوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلد [2].

فقدم (بالعصا) على (أن أجلدا)، وقوله:

لا تظلمــــوا مســــوراً فإنــــه لكــــمُ ∴ مـن الـذين وَفـوْا فـي السـرِّ والعَلَـنِ [3]

فقدم (لكم) على (من الذين وفوا)

فمثل هذه الأمثلة عند المانعون تكون على إضمار فعل من نفس المذكور.

المذهب الثالث: الجواز مع أل إذا جرت (بمن) نحو: قولــه تعــالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1] ﴿إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[2] ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[3].

---

(١) قائله/ مجهول من بحر/ الوافر.

ينظر في/ شرح التسهيل جـ١/٢٣٢، همع الهوامع جـ١/٣٠٥، الدرر اللوامع جـ١/٢٩٢.

أراد عند المانعين: وأعرض عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم على سبيل التأكيد، ثم حذف منهم من المؤكد، وحذف ما سواهما من المؤكد، ومثال هذا لا يجوز إلا في الضرورة عند المانعين للتقديم.

(٢) قائله: العجاج يشكو عقوق ابنه إياه في أرجوزة له.

ينظر في/ ملحقات ديوانه ص٧٦، من بحر/ الرجز، وهمع الهوامع جـ١/٣٠٥، والتقدير عند المانعون: كان جزائي أن أجلدا بالعصا أن أجلدا.

(٣) قائله: مجهول من بحر/ البسيط.

ينظر في/ شرح التسهيل جـ١/٢٣٢، وهمع الهوامع جـ١/٣٠٥، والدرر اللوامع جـ١/٢٩١.

أراد: عند المانعين: (فإنه وفوا لكم من الذين وفوا فى السر والعلن).

والمنع في غير ألـ مطلقا، إذ لم تجر بمن.

فمن أمثلة المجرور (بمن) في غير أل في الشعر قوله:

فـإن تنـأ عنهـا حقبـة لا تلاقيهـا ∴ فإنـك مِمَّـا أَحْـدَثَتْ بـالمجرِّب[٤]

ونسب هذا المذهب للكسائي والفراء، حيث حكى عنهما ابن السراج قوله: «وكان هو – أي: الكسائي – والفراء لا يجيزانه إلا في صفتين في (مِن، وفي) فيقولان: (أنت فينا من الراغبين)، و (ما أنت فينا من الزاهدين)»[٥].

واختار قوم من النحاة هذا المذهب منهم ابن الحاجب حيث أجاز تقديم معمول صلة (أل) إذا كان ظرفاً كما في الآية، وعليه لا تقدير.

قال ابن الحاجب: «والفرق عندنا بين (أل) وغيرها: أن أل على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة، فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، وفرقاً بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً في جعل صلتها اسم فاعل، أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد[٦].

وعند ابن مالك على التأويل ويعلل ذلك:

---

(١) من سورة يوسف آية رقم ٢٠.

(٢) من سورة القصص من الآية رقم ٢٠.

(٣) من سورة الأنبياء من الآية رقم ٥٦.

(٤) قائله/امرؤ القيس من بحر/ الطويل. ديوان امرؤ القيس ٤٢ – تحقيق محمد أبي اللفضل – دار المعارف بمصر وينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ١/٤٣٩، برقم ١٨٦.

الشاهد في قوله/ ممن أحدثت، حيث تقدمت (من) على (من أحدثت).

(٥) الأصول في النحو جـ٢/٢٢٤.

(٦) ينظر: الصبان جـ١/١٦١.

بكثرة الحذف قبل الألف واللام داخلا عليه من (التبعيضية)؛ لأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه[١].

مستدلا بقلة مجيئه إذا لم تدخل (من) على الألف واللام ومن ذلك القليل بدون (من) قول الشاعر:

تقول ودَقَتْ صدرَها بيمينها ∴ أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المتقاعسُ[٢]

حيث أراد: بعلى هذا كائنا بالرحى، ومتقاعساً بالرحى وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام وجدت مِنْ أو لم توجد[٣].

(١) شرح التسهيل جـ١/٢٣١.

(٢) قائله: هذلول بن كعب العنبري من بحر/ الطويل.

ينظر في/ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٩٦ – نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط (٢) ١٩٦٨م، ونسب فيه لهذلول، وبلا نسبة في خزانة الأدب جـ٨/٤٣٠ – ط هارون٠ مكتبة الخانجي – القاهرة ط (٣) ١٩٨٩م، الخصائص جـ١/٢٤٥ – لابن جني جـ١/٢٤٥، تحقيق: محمد على النجار – دار الكتاب العربي – بيروت، والدرر اللوامع على همع الهوامع جـ١/٢٩٣، للشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم – دار البحوث العلمية – الكويت ط(١)، ١٩٨١م، وطبعة دار المعرفة – بيروت ط(٢)، ١٩٧٣م، المنصف جـ١/١٣٠، لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وغيره مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ١٩٥٤م.

(٣) ينظر: شرح التسهيل جـ١/٢٣١.

استنتاج:

١) اقتضت الصناعة النحوية القول بلزوم ارتباط الصلة بالموصول فلا يجوز الفصل من حيث كان المقصود بالصلة الوضوح للموصول ولذلك تصير كالتابع والمتبوع في نظر البحث، وفي نظر الصناعة فلا يصلح إذن تقديم التابع على المتبوع.

ومن ثم ما تعلق بالصلة وكان في حيزها ومنها فلا يجوز التقديم له على الموصول هكذا نظرت الصناعة للتركيب الموصولي.

٢) اقتضت الصناعة النحوية قياس تركيب (الصلة مع الموصول) بتركيب (المركب المزجي) في شدة ارتباط العجز بالصدر فكما لا يجوز تقديم العجز على الصدر في قولك: (بعلبك) كذلك لا يجوز تقديم (الصلة وما في حيزها على الموصول).

٣) تخبط الصناعة النحوية أمام (الظرف والجار والمجرور). فللتوسع فيهما يجوز التقديم إتباعاً لمذهب الكوفيين ويمتنع عند البصريين، ويجوز مع (أل) إتباعاً لمذهب الكسائي والفراء وابن الحاجب.

٤) تحرر المذهب الكوفي من قيود الصناعة النحوية لكثرة المسموع.

٥) ويرى البحث أن: غلق الباب على صلة (أل) إذا جرت بمن فيجوز تقديم ما في حيزها على الموصول وإلا فلا إتباعاً لمذهب الكسائي والفراء وابن الحاجب؛ مردود: بالسماع فيها وفي غيرها أما ربط هذا وذاك بالقلة والكثرة فنقول: كله استعمال عربي يلزم أن يقضي له بالفصاحة فتتسع دائرة الصناعة فيبطل القول بالفساد والمنع مطلقاً أو المنع في غير صلة أل المجرورة (بمن).

٦) تقديم (فيه) وهو في حيز الصلة يراها البحث عناية في الذكر. مما يجب معها الأخذ بالظاهر والبعد عن التأويل المفسد بحجة الخروج عن فساد الصناعة.

٧) يمثل التأويل في هذا الباب نوعاً من التمحل والافتعال لأنك تذهب إلى جعل الظرف (فيه) متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها فيكون التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

فالمحذوف ليس متعلق بالصلة، بل دل عليه بالصلة فمثل هذا تسلسل تقدير مكلف ومشين.

المبحث الثامن

فساد الصنعة في تقديم "معمول المصدر" عليه

من الأعاريب التي رفضها النحاة تحت مظلة الصناعة النحوية تقديم معمول المصدر عليه؛ حيث ذكر الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾ (١).

أن قال: «هذا من باب اللف وترتيبه: (ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار»؛ إلا أنه فصل بين القرينين الأولين بالقرينين الآخرين؛ لأنهما زمانان، والزمان الواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد»(٢).

وتمسك الزمخشري برأيه في تقدم المعمول على المصدر حيث جعل (النهار) معمولاً للابتغاء وقد تقدم عليه مستدلا على قوة هذا الوجه.

لتكراره في القرآن، وأسد المعاني ما دل عليه القرآن يسمعونه بالآذان الواعية(٣).

ورفض أكثر النحاة هذا الإعراب: وذلك للفساد في الصناعة النحوية عندهم.

حيث اعترض ابن هشام على الزمخشري عند إعرابه لنفس الآية بقوله:

«قول الزمخشري في (ومن آياته.. .. الآية) إنه من اللف والنشر وإن المعنى: منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟»(٤).

---

(١) من سورة الروم آية رقم ٢٣.

(٢) الكشاف جـ٣/٥٠٦.

(٣) ينظر: السابق نفس الموضع.

(٤) مغنى اللبيب جـ٢/٢٤٠.

وكذلك الألوسي حيث استبعده قائلاً في نفس الآية:

«و(من) تعليلية تغنى غناء (اللام) في المفعول له وتدخل على الباعث المتقدم والغرض المتأخر وهى متعلقة (بـ يجعلون)، وتعلقها بالموت بعيد»(١).

كما اعترض ابن هشام على التقديم عندما نقل عن عصريّ في تفسير سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ (٢).

أن (من) – في نظر العصري – كما سماه ابن هشام – متعلقة (بحذر) أو (بالموت)، وفيهما تقديم معمول المصدر»(٣).

وهو مما يراه فساد للصناعة النحوية التي تقضي بمنع ذلك واتبعه في ذلك الألوسي: حيث استبعد أن تكون (من) في نفس الآية متعلقة بالموت وجعله متعلق بـ يجعلون(٤).

(١) روح المعاني جـ١/١٧٤.

(٢) من سورة البقرة الآية رقم ١٩.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب جـ٢/٢٤٠.

(٤) ينظر: روح المعاني جـ١/١٧٤.

الدراسة:

حيث اشترط النحاة لإعمال المصدر شروطاً جعل من بينها أن يمتنع تقديم معموله عليه. إذ يقول ابن يعيش:

«أن المصدر لا يتقدم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن»(١).

وعلل ابن مالك لامتناع تقدم نعت المصدر عليه، فعنده:

لا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل، لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته (٢).

وعنده: إذا ورد ما يوهم خلاف ذلك: قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، وجعل من ذلك قول الحطيئة:

أزمعت يأساً مبيناً مِنْ نوالكم ∴ ولن تري طارداً للحرِ كاليأس(٣)

---

(١) شرح المفصل جـ٥/ ٦١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل جـ٢/٤٣٦-٤٣٧ وهمع الهوامع جـ٥/٦٩، والمغني جـ٢/٣٠٣.

(٣) قائله/ الحطيئة من بحر/ البسيط.

ينظر في/ ديوان الحطيئة ص١٠٧، الأغاني جـ٢/١٥٤ للأصفهاني- تحقيق لجنة من الأدباء – الدار التونسية – بيروت ١٩٨٣م، حماسة البحتري ص١٦٦- للوليد بن عبيد – اعتني بضبطه لويس شيخو – بيروت، الخصائص جـ٣/٢٥٨ ت تحقيق محمد على النجار – دار الكتاب العربي – بيروت، المحتسب جـ١/٣٠٧- لابن جني – تحقيق على النجدي- المجلس الأعلى، مغنى اللبيب جـ٢/٣٠٣، وشرح شواهده جـ٢/٩١٦، والهمع جـ٥/٧٠.

وأزمع/ مضي في الأمر، لسان العرب (ز – م –ع) جـ٢/١٨٦٢

فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت – تعليق (من نوالكم) بـ (يأساً)، وهو غير جائز عنده، بل يتعلق بـ يئست مضمراً، فلو أخر النعت وقدم المعمول لم يمتنع كقول الشاعر:

إن وجـــدي بـــك الشـــديد أرانـــي ∴ عـــاذراً مـــن عهـــدت فيـــك عـــزولاً[1]

كذلك يقول ابن مالك في الشافية:

وهـو مـع المعمـول كالموصـول مـع ∴ صـــلته فيمـــا أجيـــز وامتنـــع
وبالنـــدور احكـــم علـــى الـــذي يـــرد بغيـــر ذا أو حـــاول العـــذر تجـــد[2]

وجعل أيضاً مما يوهم التقديم قول الشاعر:

وبعـــض الحلـــم عنـــد الجهـــل ∴ للذلـــــــــة إذعـــــــانُ[3]

فليس اللام على حد تخريجه – من قوله (للذلة) متعلقاً بما بعده من المصدر، بل المصدر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده، والتقدير:

(وبعض الحلم عند الجهل إذعانٌ للذِّلة إذعانٌ)

---

(١) قائله/ لم يسم من بحر/ الخفيف.

ينظر في/ شرح التسهيل جـ٢/٤٣٧، شرح قطر الندى ص٢٦٤، لابن هشام – تحقيق/ محيى الدين – المكتبة التجارية، المقاصد النحوية جـ٣/٣٣٦ – للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر، التصريح جـ٢/٢٧، همع الهوامع جـ٥/٧٠.

(٢) الشافية الكافية جـ٢/١٠١٨.

(٣) من قصيدة للفند الزماني شهل بن شيبا، قالها في حرب البسوس، أوردها أبو تمام في الحماسة جـ١/٢١، وأبو على القالي في الأمالي جـ١/٢٦٠ – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٤٤هـ.

الإذعان/ الانقياد. يعتذر عن تركه الحلم مع الأقرباء بأنه كان يفضي إلى الذل.

(شرح المرزوقي جـ١/٣٨)

وجعل نظير ذلك التقدير ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ [١]﴾ [٢].

فالنعت عند ابن مالك وكذلك ابن هشام إذا كان معمولاً للمصدر فإنه: لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام صلته، ويوصف بعد تمامها، ولذلك وافق ابن هشام ابن مالك في أن تكون (من) متعلقة بـ يئست محذوفاً وليست متعلقة بـ يأساً؛ لأن الصواب عنده في ذلك أن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله[٣].

وكان السيوطي من أصحاب هذا القول الذي يمتنع عنده تقديم معمول المصدر كما ظهر لنا في اعتراضه في مطلع المسألة من حيث كانت الحجة عنده في المنع:

كون المصدر مقدراً بحرف مصدري، والفعل، فمن أجل ذلك لم يقدم معموله عليه؛ لأنه كالموصول، ومعموله كالصلة، والصلة لا تتقدم على الموصول وكان يتبع مذهب ابن مالك في ذلك ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل[٤].

كما كان السيوطي يعد البدل بعد المصدر معمولاً له، وجعل منه: ضربا زيداً، وسقيا زيداً.

وعنده: إذا كان العامل فيه للنصب المصدر على مذهب سيبويه والجمهور، حيث صار بدلاً من الفعل، فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نسيا منسياً، أو

(١) من سورة يوسف من الآية رقم ٢٠.
(٢) ينظر/ شرح الكافية الشافية جـ١/١٠١٩.
(٣) ينظر: مغنى اللبيب جـ٢/٣٠٣.
(٤) ينظر: همع الهوامع جـ٥/٦٩.

إن عامله الفعل المحذوف على قول البعض، فعليه أى: على هذا القول يجوز تقديمه أي: المعمول على المصدر، نحو: (زيداً ضرباً).

وكذلك: يجوز التقديم (على) القول الأول أيضاً في الأصح عنده لأنه في حال كون العامل مصدراً يكون قد ناب المصدر عن فعله فهو أقوى منه، إذا كان غير نائب، ولأنه غير مصدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع.

وقيل: لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق.

وعند أبى حيان: والأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع[1].

خلافاً لابن السراج في قوله: بجواز تقديم المفعول[2] عليه حيث أجاز: (يعجبني عمراً ضرب زيدٍ) وقد اتبع الرضي مذهب ابن السراج، والزمخشري في قوله الأول ولا أرى منعاً من تقدم معموله عليه، إذا كان ظرفاً أو شبهة، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[3]، وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[4].

وحكى عن منهج البلاغة أن فيه: (وقلت عنكم نبوته) وقال: ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا مانع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه[5].

---

(١) ينظر: السابق جـ٥/٧٦.

(٢) ينظر: الأصول جـ٢/٢٢٢.

(٣) من سورة النور من الآية رقم ٢.

(٤) من سورة الصافات من الآية رقم ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضى جـ٣/٤٠٦ بتصرف يسير.

بخلاف ما إذا كان المعمول للمصدر مفعوله الصريح عند الرضي فلا يتقدم على المصدر لضعف عمله، أما الظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى:﴿ مَآأَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [1]. فقوله بنعمة ربك، متعلق بمعنى النفي أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عندك الجنون، ولا معنى لتعلقه بـ مجنون، وكذا نقول (لم أقم لك لما سلَّمت) (لأهينك بترك قيامي) فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام.

فلأن الظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة الفعل – جاز أن يتقدما على المصدر إذا كانا من معموله.

تحليل واستنتاج:

وفيه عدة نقاط:

١- فرضت الصناعة النحوية قيودها التي أسر النحاة أنفسهم فيها تحت مظلة الوارد في الأساليب العربية.

والحقيقة أن الأساليب وردت بحسب الظاهر مطلقة وأن القيد بالصنعة هو من وضع الصانع.

ففي الآية الأولى موطن الشاهد من سورة الروم وجدنا النهار يتعلق بالابتغاء وقد ظهر في موطن من مواطن الجمال في العبارة وغاية في البلاغة إذ إنه على اللف والنشر حيث قرن بين الظرفين الليل والنهار وفصل بين المصدرين المنام والبغي وأعان على ذلك ما في الظرفين من الزمان الموحد بينهما وزادهما توحيد اللف فجاز التقديم للمعمول إتباعاً للزمخشري والرضي ومخالفة للألوسي وابن هشام ومن سبقهم من ابن مالك واتبعهم السيوطي.

(١) من سورة القلم الآية رقم ٢.

٢- أن في الخروج عن قود الصناعة النحوية والقول بفسادها - أخذ بالظاهر بعيداً عن تكلف الإضمار الذي ذهب إليه المانعون من التقديم كما فعل ابن مالك في باب النعت فلا يجوز تقديم الوصف على الموصوف ولا الصلة على الموصول الأمر الذي جعله يضمر كل ما يوهم التقديم فيضمر له فعل عامل فيه وأتبعه فيه ابن هشام والسيوطي.

٣- الأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع وقد كان.

٤- كثرة ما ورد في كلام العرب وقد تقدم المعمول على المصدر وبخاصة في القرآن الكريم بشهادة الزمخشري وكثرة في كلام العرب بشهادة الرضي.

٥- رؤية البحث:

أنه ليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه.

وبناء على ذلك ليس بالضرورة كون المصدر مؤول من أن الفعل يستدعي منع تقدم معموله عليه قياساً على الصلة إذ إن الفعل والحرف في حالة صلة.

مما يرى البحث ترجيح مذهب الزمخشري ولا فساد في الصناعة بل إدراج حكم يصلح ما أفسده الصانعون من الأخذ بظاهر ما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً ولجئوا فيه إلى التمحل والتأويل، بل أن الحجة هنا نصوص القرآن، فالقرآن أسد المعاني يسمعونه بآذان واعية، فلا يرد الإعراب إذا حسن معه المعني واستقام.

الفصل الثاني
الفساد المترتب على التأويل

وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: فساد الصنعة في العطف على «موضع» اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في «حذف» حرف النداء مع الاسم المبهم (اسم الإشارة).

المبحث الثالث: فساد الصنعة في مجيء عطف البيان مخالفاً متبوعه حملاً على «التفسير الصناعي».

المبحث الأول

العطف على موضع "إن" واسمها قبل مجيء الخبر

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1].

فقد أجاز الكوفيون العطف على موضع (إن واسمها) بالرفع قبل تمام الخبر وعلى ذلك يوجه عندهم الرفع في لفظ (الصابئون) إلا أنهم اختفوا بعد ذلك.

فذهب الكسائي:

إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إن زيداً وعمروٌ قائمان) و(إنك وبكرٌ منطلقان) وتبعه في ذلك الأخفش [2].

وذهب الفراء:

إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن إذ يقول: «ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إن) وقد أنشدنا هذا البيت رفعاً ونصباً.

فمن يك أمس بالمدينة رحلة ∴ فإني وقيار بها لغريب

وقيار»[3].

وطعن الزمخشري في هذا المذهب لما يصحبه من فساد في الصنعة النحوية وهدم للقاعدة، إذ إن الرفع عطفاً على محل إن واسمها يكون بعد ذكر الخبر.

---

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ٦٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش جـ١/٢٨٥، الإنصاف جـ١/١٨٦.

(٣) معاني الفراء جـ١/٣١٠-٣١١.

فتقول: إن زيداً منطلقٌ (وعمراً) و (عمرو) بالنصب على اللفظ والرفع على موضع إن واسمها، لأن الخبر قد تقدم.

وأما قبل ذكر الخبر: فهو غير جائز؛ لأنها لو رفعناه على محل (إن واسمها) – لكان العامل في خبرهما هو المبتدأ، ولو كان كذلك لكان العامل في خبرهما هو الابتداء؛ لأن الابتداء هو المؤثر في المبتدأ والخبر معاً، وحينئذ يلزم في الخبر المتأخر أن يكون مرفوعاً بحرف (إن) وبمعني الابتداء فيجتمع على المرفوع – (الخبر) – الواحد رافعان مختلفان، وإنه محال.

إذ يقول الزمخشري: «فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه – الصابئون – للعطف على محل إن واسمها؟ قلت لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر لا تقول: (إن زيداً وعمروً منطلقان)

فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير؛ فكأنك قلت: إن زيداً منطلقٌ وعمرو؟ قلت: لأنى إذا رفعته – رفعته عطفاً على محل إن واسمها والعامل في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله، كما تنتظمها إن في عملها، فلو رفعت (الصابئون) المنويَّ به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بـ إن لأعملت فيهما رافعين مختلفين»(١).

الدراسة:

رفض جمهور البصريين العطف في الآية الكريمة أن يكون الرفع على موضع إن واسمها كما ظهر ذلك في نص الزمخشري وذهبوا بالرفع إلى عدة توجيهات تبعد كل البعد عن الإعراب على الموضع وجعل في مقدمة هذه التوجيهات

(١) الكشاف جـ٢/٤٨.

أن يكون الرفع في (الصابئون) على أنه مبتدأ محذوف الخبر منوى بجملته التأخير[1] وإنما تقدم في الآية لفائدة.

أما الفائدة من التقديم فقد وضحها الزمخشري وهى التنبيه على (أن الصابئين) يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غياً، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبأوا عن الأديان كلها. أي خرجوا فقدم (الصابئون) تنبيها على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه حيث (عاجل) به قبل (الخبر) الذي هو بغاة لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم؛ مع كونهم أوغل فيه منهم وأثبت قوماً [2].

---

(١) أما التوجيهات الأخرى فمنها:

١- أن يكون المحذوف خبر (إن وحذف من الأول لدلالة الثاني: فيكون التقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا (يرحمون) هذا على قول من قال هم مسلمون و(يعذبون) على قول من قال هم كفار.

ينظر: (الدر المصون جـ٤/٣٥٩-٣٦٠)

٢- أن الرفع في (الصابئون) عطفاً على الضمير المرفوع في هادوا وهادوا بمعنى تابوا. حكاه النحاس عن الكسائي، وخطأه فيه الزجاج. (ينظر: إعراب القرآن للنحاس جـ٢/٣٢، درج الدرر جـ١/٥٧٦ للجرجاني – تحقيق د/ طلعت محمد الفرحان وغيره – دار الفكر ٢٠٠٩م، الطبعة الأولي.

٣- تكون (إن) بمعنى نعم فيرتفع الصابئون معطوفاً على ما قبله إذ إن ما قبله موضع رفع بالابتداء. (ينظر: درج الدرر جـ١/٥٧٦) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ٨/٩٥.

٤- الصابئون في موضع نصب ولكنه جاء على الرفع بلغة بلحارث الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، الجمع بالواو على كل حال فهو منصوب بفتحة مقدرة على الواو والعطف لا خفاء فيه. (ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي جـ١/٢٣٢). =

= ورده السمين الحلبى: بأن قياس الرفع بالواو في الجمع على الرفع بالألف في المثنى في أحوال الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً يعد فاسد (ينظر: الدر المصون جـ٤/٣٦٥)

وأما علة الفساد في رد هذا الإعراب:

فقد ظهرت جلية في نص الزمخشري: وهو أنك في العطف على الموضع تكون قد رفعت الخبر مرة بـ (إن) الناسخة ومرة بموضع (إن) وهو الابتداء فيجتمع عاملان على معمول واحد وهو محال.

وعلل الصيمري لفساد الصنعة فإنه يرجع إلى:

التأويل قبل تمام الجملة إذ يقول: «ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط؛ لأنه لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل والحمل على التأويل قبل التمام فاسد [1].

وما ذهب إليه الزمخشري والصيمري مذهب للبصريين [2].

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس: أما السماع:

حيث سمع في النعت والتوكيد فحمل المجيزون العطف على المحل حملاً على النعت والتوكيد حيث جاءا على المحل من ذلك:

١) الآية برفع (الصابئين).

٢) قرأ بعضهم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[3].

٥- أن يجعل النون حرف إعراب مثلها كما في الزيتون وعربون (ينظر: التبيان جـ١/٤٥٢).

٦- الصابئون رفع عطفاً على الصلة بحذف الصدر، أي: (الذين هم الصابئون) (ينظر: روح المعاني جـ٦/٢٠٢-٢٠٣).

مذهب الفراء وقال به مكي أن الرفع في (الصابئون) لأن (إن) لم يظهر لها عمل في (الذين) فبقي المعطوف على رفعه الأصلي قبل دخول إن على الجملة (ينظر: مشكل إعراب القرآن جـ١/٢٣٢).

(٢) ينظر: الكشاف جـ٢/٤٨.

(١) التبصرة والتذكرة جـ١/٢١٠-٢١١.

(٢) ينظر: الكتاب جـ١/٣٠٦، جـ٣/١٠٠-١٠١، معاني الزجاج جـ٢/١٩٣، الإنصاف جـ١/١٨٧، شرح المفصل جـ٨/٦٩، شرح الرضي جـ٤/٣٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب جـ١/٢١٢.

(٣) من سورة الأحزاب الآية رقم ٥٦.

فعطف (ملائكته) بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو (يصلون)[١].

٣) قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[٢] فرفع (علام) على النعت لـ (ربي) على المحل[٣].

٤)جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: (إنك وزيد ذاهبان) وقد حكى سيبويه ذلك قائلاً:

«واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان»[٤]، فرفع أجمعون على التوكيد لاسم إن فما جاز في النعت والتوكيد جاء في عطف النسق إذ يقولون أيضاً في العطف: إنك وزيد ذاهبان.

٥) وينشدون:

(١) قرأ الجمهور ملائكته) نصباً، وابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو رفعاً. ينظر: (البحر المحيط جـ٧/٢٣٩)، وينظر: التصريح جـ١/٢٨٨.
(٢) من سورة سبأ من الآية رقم ٤٨.
(٣) ينظر: الدر المصون جـ٤/٣٥٦.
(٤) الكتاب جـ٢/١٥٥.

فمـن يـك أمسـي بالمدينـة رحلـه ∴ فـإني وقيـارٌ بهـا لغريـبُ [1].

وهو مردود من قِبل البصريين بالآتي:

١) أما الآية موطن الشاهد فقد ظهر وجه الصواب فيها.

٢) أما المثال: فمردود بتغليظ سيبويه لمن قاله من بعض العرب[2].

وذلك لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: (ما أغفله عنك شيئاً)[3]، وكما قال زهير في بيته:

---

(١) قائله: ضابئ البرجمي/ من بحر/ الطويل وقيار/ اسم فرسه والرحل/ المنزل.
ينظر في/ الكتاب جـ١/٧٥، ونوادر أبي زيد ص ٢٠، بيروت ١٨٩٤، والكامل ص١٨١، للمبرد، تحقيق وليم رايت، ليبسك وكمبرج جـ١٨٤٠ -١٨٩٢، ومجالس ثعلب ص٣١٦، ٥٩٨، تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف ١٩٨٤م، وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢، ص١٣٨، للكتاب مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ٤٢٤١، نحو وشرح المفصل جـ٨/٦٨، الإنصاف جـ١/١٨٧، شرح الرضي جـ٤/٣٥٥، ومغني اللبيب رقم ٧٢٤، جـ٢/١٤٧، والتصريح جـ١/٢٨٨.
وجه الاستشهاد:
حيث عطف على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر بالرفع الجمهور يحمله على تقديم المعطوف وإقحامه بين الاسم لإن والخبر لها والنية به التأخير وهذا المعطوف هو مبتدأ خبره محذوف إذ التقدير: فإني بها لغريب وقيار كذلك، فالعطف هنا ليس بالمفرد، وإنما هو من عطف الجمل.

(٢) ينظر: الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٨٦، لمحي الدين عبد الحميد.

(٣) ينظر: الإنصاف جـ١/١٩١.

بـدا لـي أنـي لسـت مـدرك مـا مضـى ∴ ولا سـابق شـيئا إذا كـان جائيـاً[1]

«حيث جاء (سابق) مجرورا مع كونه معطوفاً على مدرك المنصوب لكونه خبر «ليس»، وإنما جاء به مجروراً؛ لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً، فلما قال الشاعر: (إني لست مدرك ما مضى) توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجري على لسانه كثيراً؛ فجر المعطوف على هذا التوهم.

فقال سيبويه بعد أن أنشده: «فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.

وقال الأعلم:

«حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك؛ لأن معناه: ليست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها»[2].

واعترض ابن مالك على تغليظ سيبويه وقال: «وليس ذلك من سيبويه – رحمه الله – بمرضي»[3].

والأولى عند ابن مالك أن يحمل على أن قائل ذلك أراد: (أنهم هم أجمعون ذاهبون) على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكداً بـ أجمعون، و(ذاهبون) خبره، ثم حذف

---

(١) قائله: زهير بن ابي سلمى من بحر/ الطويل. ينظر في/ الكتاب جـ١/٣٠٦، جـ٣/٢٩، ١٠٠، والخصائص جـ٢/٣٥٣، ٤٢٤، الإنصاف جـ١/١٩١، والأشموني برقم ٥٨٤.

=وجه الاستشهاد: حيث ورد (سابقٍ) بالجر مع كونه معطوفاً على مدرك المنصوب – لكونه خبر ليس وإنما جاء به مجروراً لأن الهاء تدخل في خبر ليس كثيرا فتوهم الشاعر هنا أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيراً، وقال الأعلم: حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك لأن معناه لست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها. (ينظر: الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٩١).

(٢) الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٩١.

(٣) الكافية الشافية جـ١/٥١٥.

المبتدأ المؤكد، وبقى توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته [١]، أو أنه تابع على توهم عدم ذكر (إن)[٢].

٣- أما الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ فقد ذكر ابن هشام لتخريج ذلك أحد أمرين:

١- إما على التقديم والتأخير

٢- وإما على أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

واختار ابن هشام التوجيه الثاني وهو الحذف، وعلل لعدم اختيار التوجيه الأول – التقديم والتأخير – بأن يصلون جمع واسم إن مفرد، ولا يخبر بجمع عن مفرد، فيتعين حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه.

أما الحفيد فقد اعترض على اختيار ابن هشام للتوجيه الثاني: لأن فيه إشكال لأن صلاة الملائكة غير صلاة الله لأنها منهم دعاء واستغفار، ومن الله رحمة فالمحذوف ليس من جنس المذكور، فلا يدل عليه حيث قال:

«ولعلك تقول: هذا التوجيه مشكل؛ لأنه يكون قد حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه، والثاني لا يدل هنا على الأول؛ لأن صلاة الملائكة مغايرة للصلاة (من الله، لأنها منهم دعاء واستغفار، ومن الله رحمة وهم يقولون: إن الدليل الدال على المحذوف لابد وأن يكون المحذوف من جنسه وإذا لم يكن من جنسه، لم يكن دالاً عليه»[٣].

٤- وأجيب عن الآية: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾.

(١) السابق نفسه وبه قال أيضاً في المغني جـ٢/١٤٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب جـ٢/١٤٨.

(٣) حاشية الحفيد ص٢٠٠ على التوضيح لابن هشام.

بأن (علاَّم) خبر ثان أو خبر مبتدأ محذوف، أو بدل من الضمير في يقذف، أو نعت له على لأي الكسائي[1].

(١) ينظر: الدر المصون جـ٩/٢٠١.

أما القياس:

فقياساً على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) في نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك) فيجوز كذلك في (إن)؛ لأنها بنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

ويدل عليه:

إنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق فيهما عندنا.

أضف إلى أنه قد عرف من مذهبنا:أأن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن.

لأنه كانت تفسد المسألة إذا قلنا (إن) هي العاملة في الخبر فيحدث الفساد لاجتماع العاملين فيكون محالاً وهذا غير موجود هنا لأنا لا نذهب إلى ذلك إذ (إن) ليست العاملة في الخبر فلا عاملان على معمول واحد.

واعترض الزجاج على مذهب الفراء وقال أن مثل قوله فيه إقدام عظيم على كتاب الله[1] فقال:

«واختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فقال بعضهم: نصب «إن» ضعيف فنسق «بـ الصابئون» على (الذين)؛ لأن الأصل فيهم الرفع وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك، إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل (الذين) وعلى المضمر، يجوز (إن وزيد قائمان)؛ وإنه لا يجيز (إن زيدا وعمرو

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج جـ١٩٢/٢، الإنصاف جـ١٨٦/١.

قائمان) وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (أن) ضعيف لأنها إنما تغير الاسم، ولا تغير الخبر»[١]

ثم دفع ذلك مغالطا الفراء في زعمه فقال:

«وهذا غلط لأن «إن» عملت عملين النصب، والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل، إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[٢]. ونصب إن من أقوى المنصوبات»[٣].

كما اعترض أبو البقاء العكبري على مذهب الكوفيين في قولهم بالعطف على موضع (إن) كقولك: (ن زيدا وعمرو قائمان) فعنده إن هذا خطأ؛ لأن خبر (إن) لم يتم وقائمان إن جعلته خبراً عن (إن) لم يبق لعمرو خبر، وإن جعلته خبراً عن عمرو لم يبق لإن خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ على قراءة من رفع (ملائكته)، فخبر إن محذوف، تقديره: إن الله يصلي، وأغني عنه خبر الثاني، وكذلك لو قلت: إن عمرا وزيد قائم، فرفعت زيداً جاز على أن يكون مبتدأ وقائم خبره، أو خبر إن[٤].

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٩٢.

(٢) من سورة المائدة من الآية رقم ٢٢.

(٣) معانى القرآن للزجاج جـ٢/١٩٢-١٩٣.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٥١.

لذلك يجاب عن مذهب الكوفيين برد قياس «لا» على (إن) من وجهين:

الوجه الأول: إنما جاز ذلك مع (لا)؛ لأن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إن) عندنا فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، دون (إن)[1].

الوجه الثاني: إذا قلنا إن «لا» تعمل في الخبر (كان) يبقى هناك قياس فارق بينهما أيضاً: وذلك لأن (لا ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما (إن) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق[2].

تحليل واستنتاج:

١- العطف على موضع إن واسمها قبل مجيء الخبر بالرفع فساد في الصناعة يلزم له الرد والدفع؛ لأنه يلزم في الخبر أن يكون مرفوعاً بالناسخ مرة وبالموضع وهو الابتداء مرة أخرى واجتماع العاملين على معمول واحد محال وفاسد في الصناعة النحوية إتباعاً للزمخشري ومذهب البصريين.

٢- لفساد العطف يلزم توجيه الإعراب في أمثلته على أن المرفوع مبتدأ منوي به التأخير خبره محذوف والجملة الاسمية معطوفة على المنسوخة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ..... الآية﴾ أو أنه حذف من الأول لدلالة الثاني فالمحذوف خبر (إن) والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر.

(١) ينظر الإنصاف جـ١/١٩٤.

(٢) ينظر: السابق جـ١/ ١٩٥.

٣- تقدم الصابئون وهو منوي به التأخير للتنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان فما بالك بغيرهم.

٤-فساد الصناعة هنا يرجع إلى التأويل قبل تمام الجملة إذ الحمل على التأويل قبل التمام فاسد إتباعاً للصيمري.

٥- خرق الصناعة في مذهب الكوفيين بجواز العطف على موضع اسم إن بالرفع قياساً على النعت والتوكيد حيث جاءا على المحل واستناداً للمسموع حيث ورد بكثرة.

٦- لا فساد في الصناعة على مذهب الكوفيين من حيث كانت (إن) لضعفها فلم تعمل أصلاً في الخبر فلا يوجد عاملان حتى تفسد الصنعة.

٧- العطف على موضع (إن واسمها) فساد في الصناعة لأنه إقدام عظيم على كتاب الله إتباعاً للزجاج حيث (إن) عملت عملين النصب والرفع وليس في العربية (ناصب) ليس معه (مرفوع)؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول والمفعول لا يكون بغير (فاعل) إلا فيما لم يسم فاعله.

٨- (إن) من أقوى المنصوبات وليست عامل ضعيف كما ادعى الكوفيون إذ إنها تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، وهذا يدل على فساد الصناعة عند الكوفيين في قولهم بهذه الدعوى إتباعاً لرؤية الزجاج.

٩- يفسد الصناعة في قول الكوفيين (إن زيداً وعمروٌ قائمان) (فقائمان) إن جعلته خبر لإن لم يبق لعمرو خبر، وإن جعلته خبر لعمرو لم يبق لإن خبر ومن جهة المعنى فاسد لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد.

١٠- العطف على موضع إن واسمها يفسد الصناعة في قياس (إن) على «لا»؛ لأنه قياس مع الفارق؛ لأن لا ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا

شيئاً واحداً، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان وإن هنا لم تركب مع اسمها فبان الفرق.

١١- يرى البحث ترجيح مذهب الكوفيين في الأخذ بمقتضى الظاهر أن الرفع ورد عطفاً على موضع إن واسمها قبل مجيء الخبر أما القول بفساد الصنعة هنا بأنه يلزم من القول به أن تكون (إن) هنا رافعة ناصبة مما يجعلونه في المحال فنقول: هذا الوجه مردود بعده أمور:

أولها: أن المعرفات (الرافعة) والمعرفات (الناصبة) ليس معناها أنها معرفات لذواتها ولأعيانها، وإنما هي معرفات بحسب الوضع والاصطلاح لهذه الحركات التي تصحبها، واجتماع المعرفات الكثيرة على الشيء الواحد غير محال بدليل أن جميع المحدثات دالة على وجود الله تعالى.

ثانيها: أن المذهب البصري في ادعاء فساد الصنعة قد بنى على أن كلمة (إن) مؤثرة في نصب الاسم ورفع الخبر، والكوفيون ينكرون ذلك ويقولون: لا تأثير لهذا الحرف في رفع الخبر البتة، باعتبار أنه كان مرفوعاً قبل دخول الناسخ فما الدليل على تغيره من رفع إلى رفع مادام أن الحالة واحدة.

ثالثها: أن الأشياء الكثيرة إذا عطف بعضها على البعض فالخبر الواحد لا يكون خبراً عنها جميعاً؛ لأن الخبر عن الشيء عبارة عن تعريف حاله وبيان صفته، ومن المحال أن يكون حال الشيء وصفته عين حال الآخر وصفته، لامتناع قيام الصفة الواحدة بالذوات المختلفة(١) فقولك: (زيد وعمرو منطلقان) فمنطلقان ليس خبراً عن زيد وعن عمرو بل لكل منهما خبر فمنطلقان خبر عن زيد وعمرو مقدر له خبره في المعنى والنية، فإذا

(١) ينظر/ مفاتيح الغيب جـ٦/٩٥.

ثبت ذلك ظهر أن الخبر، وإن كان في اللفظ واحداً إلا أنه متعدد في التقدير والنية، وهو لا محالة موجود حسب التقدير والنية، وإذا حدث التعدد في الحقيقة لم يمتنع كون البعض مرتفعاً بالحرف والبعض بالابتداء، وعلى هذا التقدير لا يلزم اجتماع الرافعين على مرفوع واحد، لأنه باعتبار الظاهر خبر واحد وباعتبار التقدير متعدد.

فيتحقق من ذلك أن تقول إن زيداً وعمروٌ منطلقان إذ إن العقل يقول لابد من الحكم بتقدير الخبر وذلك يحصل بتقدير الأخبار الكثيرة، فالظاهر يكون مثلاً للناسخ والمقدر يكون للموضع؛ لأن قولك منطلقان عبارة عن منطلق ومنطلق في المعنى فأحد المنطلقين يكون خبر عن الناسخ والمنطلق الآخر يكون خبر عن موضع الناسخ، أي خبراً عن الابتداء وبهذا التقدير يسقط ما ذكر من الالتزام[1].

(١) ينظر/ مفاتيح الغيب جـ٦/٩٥.

المبحث الثاني

حذف حرف النداء من الاسم المبهم (اسم الإشارة)

ذكر من الإعراب المردود لفساد الصنعة في الحكم النحوي ما ذكره النحاس عند إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ﴾[1]. حيث حكى عن القتيبي إعراب لفظ (هؤلاء) (منادى) حذف منه حرف النداء، و(تقتلون) خبر عن المبتدأ (أنتم) وقد فصل بالنداء بين المبتدأ والخبر، والتقدير: ثم أنتم يا هؤلاء فقال:

«(هؤلاء تقتلون أنفسكم) قال القتيبي: التقدير: (يا هؤلاء)»[2].

ثم قال رداً لهذا الإعراب:

«قال أبو جعفر: هذا خطأ على قول سيبويه، لا يجوز عنده هذا أقبل»[3].

وعلة الرد لهذا الإعراب ترجع إلى فساد بالصناعة وهدم للقواعد؛ حيث لا يجيزون حذف حرف النداء من اسم الإشارة، إذ يقول أبو حيان:

«وذهب بعض المعربين إلى أن هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء.

ونقل جوازه عن الفراء، وخرج عليه الآية الزجاج وغيره جنوحاً إلى مذهب الفراء، فيكون على هذا القول يقتلون خبراً عن أنتم. وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، والفصل بينهما بالنداء جائز»[4].

---

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ٨٥.

(٢) إعراب القرآن جـ١/٢٤٣.

(٣) المرجع السابق نفس الموضع.

(٤) البحر المحيط جـ١/٤٥٨.

وكان أيضاً الزركشي ممن جنح إلى مذهب الفراء وجعل من شواهده قول النبي عليه الصلاة والسلام: «هذا عيدنا أهل الإسلام»[١].

حيث جعل أهل الإسلام منصوب على الاختصاص أو النداء وقال: «يؤيده رواية: يا أهل الإسلام»[٢].

الدراسة والتحليل:

بداية اتفق العلماء على جواز نداء اسم الإشارة، إذ لم تتصل به كاف الخطاب[٣]، إلا أنهم ذكروا من المسائل التي امتنع فيها حذف حرف النداء على مذهب البصريين: الاسم المبهم (اسم الإشارة) إذ لاحظوا أن حق الحرف فيه عدم الحذف من حيث كان الغرض منه مد الصوت للإقبال فيلزم من ذلك ثبوته لإفادة معناه لذلك كانت القاعدة عندهم ألا يحذف إلا إذا كان المنادى غاية في القرب [٤]، فإذا حذف الحرف فسدت عندهم الصنعة.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه كتب أبواب العيدين باب إذا فاته العيد ركعتين جـ٢/٢٣.

(٢) ينظر: التنقيح لمشكلات الجامع الصحيح ١/٢٥٨ – للزركشي.

(٣) أما إذا اتصلت به كاف الخطاب نحو: (ذلك) و (ذاك) فالصحيح والمختار عدم جواز ندائه حينئذ.

فإن قلت: فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا بكاف الخطاب» فالجواب: أنك إذا قلت (ذاك) أو (ذلك) فالمشار إليه واحد، والمخاطب بهذه الإشارة واحد آخر.فإذا قلت: (يا ذاك) لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة له تدل على أن المخاطب غيره، فلما لزم التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحالة (عدة السالك جـ٤/١٤-١٥).

(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن جني ص٣٢١ – لابن الخباز تحقيق: د/ فايز دياب – دار السلام – جمهورية مصر العربية الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

ومن ثم امتنع الحذف عند النحاة في كل موضع كان الحذف فيه مناف للغرض من النداء نحو: لفظ الجلالة إذ لم يعوض في آخره الميم المشددة[1] والضمير[2]، والمستغاث [3]

---

(١) وإنما امتنع عندهم حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة إذ لم تعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء؛ لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء، لم يدل عليه دليل، إذ إن النداء يكون فيما يصح منه الإقبال لذلك كان مع لفظ الجلالة بدون دليل مخالف للقياس.

(ينظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٤٣، والتصريح جـ٢/١٦٥، همع الهوامع جـ٣/٤٣).

(٢) ونداؤه شاذ فقد أجمع النحويون على أن نداء ضمير المتكلم، ونداء ضمير الغائب لا يجوز؛ فلا يقال: (يا أنا)، ولا: (يا إياي)، ولا: (يا هو)، ولا: (يا إياه)، أما نداء ضمير المخاطب فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

الأول: لأبي حيان: لأنه لا يجوز نداؤه أصلاً.

الثاني واختاره ابن عصفور: أنه مقصور على ضرورة الشعر.

الثالث: وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية: أنه يجوز إذا قال:

وغير منـدوب مضـمر ومـا ∴ جـا مسـتغانا قـد يعـري فاعلمـا

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٨٦-٨٧، والألفية من خلال شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٥، وعدة السالك جـ٤/١٢، وقد جاء من نداء الضمير: قول الأحوصي الأنصاري من مشطور الرجز:

يـا أبجـر بـن أبجـر يـا أنتـا ∴ أنـت الـذي طلعـت عـام جعتـا

محقات ديوانه ص٢١٦، والأمالي الشجرية جـ٢/٧٩، شرح المفصل جـ١/١٢٧، وشرح التسهيل جـ٣/٢٤٤، والتصريح جـ٤/١٦٤، الأشموني جـ٣/١٣٥، ويروى في تاج العروس:

يا أقرع بن حابس

ويروى: (يا مربى واقع) ينظر: عدة السالك جـ٤/١٢، ١٣.

(٣) نحو: (يا لزيدٍ لِعمروٍ).

والمندوب[١] والمتعجب منه[٢] واسم الجنس[٣] ، غير المعين[٤] واسم الإشارة وأما العلة التي من أجلها امتنع الحذف لحرف النداء مع (اسم الإشارة) فيرجع إلى:
أن اسم الإشارة من قبيل الاسم المبهم، والنكرة والمبهم – لا يجوز إسقاط الحرف منهما إذا كان للنداء؛ لأن المبهم هو من نعت (أيّ)، لأنك تقول: يا هذا اقبل، الأصل فيه : (أيُ هذا) فيصير (هذا) نعتا لـ (أي) كالألف واللام، فلو قلت: (هذا اقبل)؟، لأجحفت بالاسم، إذا حذفت الموصوف وحذفت النداء، فلا يجوز أن تقول: رجل أقبل، مما يكون نعتاً لـ (أي)، والأصل: يا أيها الرجل، فلو أسقطت (يا) منه لكنت قد أجحفت به، لحذف الموصوف وحرف النداء [٥].

(١) نحو: يا عمرا.
(٢) نحو: يا للماء للعشب إذا تعجبوا من كثرتها(التصريح جـ٢/١٦٤ .
(٣) نحو قول الشاعر من بحر/ الطويل:
فيا راكباً إما عرضْت فَبلِّغن ∴ ندا ماي من نجران أن لا تلاقِيَا
ونحو قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي إذ إن حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على من يناديه، ومتهيئاً لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة (ينظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢٩٠)، وكان قد سمع نحو: (اطرق كرا) و(افتد مخنون) و أقبح ليل) (ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦، وأوضح المسالك جـ٤/١٥، خلافاً للكوفيين في اسم الجنس المعين واسم الإشارة، ينظر: عدة السالك جـ٣/١٥.
(٤) وعلل العكبري لامتناع الحذف مع النكرة؛ لأن النكرة لا تتعرف هنا إلا بـ (يا) الدالة على القصد والإشارة، فإذا لم تكن بقي على تنكيره، ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاؤوا بـ (يا أيها) فلو حذفوا حرف النداء للحق الإجحاف.
ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٢٩.
(٥) ينظر: علل النحو ص٤٧٨ – لأبن الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

كما يعلل الشيخ محي الدين بامتناع الحذف مع اسم الإشارة بأنه:

يرى أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى أى من حيث الإبهام والعموم، ومن حق اسم الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء إذ إن النداء تخصيص بالحرف للإقبال، فلا يحذف الحرف لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، إذ إن كلاً منهما للتخصيص، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوض عنه، وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف، فلما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه في ذلك(١).

خلافاً للكوفيين الذين أجازوا الحذف مع الاسم المبهم وقد أتبعهم ابن مالك(٢).

استشهاد بالسماع الوارد عن العرب: فكان من شواهدهم:

١) الآية الكريمة موطن الشاهد.

٢) قول الشاعر:

إذا هَمَلَتْ عينيِ لَهَا قالَ صاحبي ∴ بمثلِكَ هَذا لَوْعَةٌ وغرامُ(٣)

(١) ينظر: عدة السالك جـ١٥/٤

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ١٢٩١/٣.

(٣) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة من بحر/ الطويل.

ينظر في/ ديوان ذي الرمة ص١٥٩٢، تحقيق/ صلاح الدين الهادي – دار المعارف بمصر، شرح العمدة للحافظ ص٢٩٧، شرح الكافية الشافية جـ١٢٩١/٣، وشرح التسهيل جـ٢٤٣/٣، وشرح أبيات المغنى جـ٣٥٢/٧، والأشموني منهج السالك جـ١٣٦/٣، التصريح جـ١٦٥/٢، الهمع جـ٤٤/٣. هملت: فاضت وسالت شؤونها، كما يسيل المطر وينهمر، لسان العرب (هـ ز م ز ل) جـ٤٧٠٧/٤. الشاهد/ في قوله: (هذا) حيث نادى اسم الإشارة، وحذف معه حرف النداء.

وقول الآخر:

ذا ارعـواء فلـيس بعـد اشـتغال الـ ∴ رأس شـيباً إلـى الصِّبا مـن سـبيلِ[1]

فإنه أراد: (يا هذا ارعِو ارعواء) فحذف حرف النداء من الاسم المبهم وهو اسم الإشارة، ومنه قول الآخر:

إن الألـى وصـفوا قـومي لهـم فـبهم ∴ هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا[2]

مخـــــــــــــــــــــــــــــــذولا[2]

فإنه أراد: إن الأولى وصفوا لهم قومي، فبهم اعتصم يا هذا.

وقول المتنبي:

هـذي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجْـتِ رسِيسَـا ∴ ثـم انثنيـت ومـا شـفيت نَسِيسَـا[3]

---

(١) قائله: لم يسم قائله من بحر / الخفيف.

ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٢٤٤، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢٩٢، شرح الأشموني جـ٣/١٣٦، والإرعواء/ الرجوع، يقال: ارعوى يرعوي ارعواء: نزع وحسن رجوعه، لسان العرب (ر ع ا) ج٢/١٦٧٨.

(٢) قائله/ لم يسم من بحر/ البسيط.

وقد نسبه ابن مالك رجل من طيء في شرح التسهيل جـ١/٤٠٩، جـ٣/٢٤٣، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢٩٢.

(٣) قائلة/ المتنبي من بحر/ البسيط.

ينظر في/ شرح ديوان المتنبى جـ١/٣٨٢، شرح الجمل جـ٢/٨٩، مغني اللبيب جـ٢/٣٨٢، برقم ٨٨٠، عدة السالك جـ٤/١٤، الرسيس/ ابتداء الحب، ينظر: لسان العرب (ر س س) جـ٢/١٦٤١، النسيس/ بقية الروح، ينظر/ لسان العرب (ن س س) جـ٤/٤٤٠٩، يريد أنها ظهرت لهم فأثارت نفسهم هياماً بها ثم تركتهم دون أن تشفى ما بهم من لوعة، قال ابن هشام: وأجيب أن هذي مفعول مطلق أي: برزت هذه البرزة (مغني اللبيب جـ٢/٣٨٢).

فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كامناً من الحب عندنا.

استنتاج:

وبه عدة نقاط:

١- انتهاج مذهب البصريين في امتناع حذف حرف النداء من الاسم المبهم عند المفسرين حرصاً منهم على الصنعة التي ألزمت بهذا.

٢- الغرض من النداء (الإقبال بحرف) وهذا ينافي القول بحذفه عند عدم وجود ما يدل عليه. كما في نداء المبهم.

٣- امتناع حذف حرف النداء من اسم الإشارة قياساً على اسم الجنس النكرة الغير مقصودة بجامع الإبهام والعموم في كل.

٤- امتناع حذف حرف النداء مع المبهم قياساً على النكرة المحلى بألـ بجامع التخصيص في كل.

فإذا حذفت ألـ من الاسم المعرفة أصبح نكرة لزم التعويض عند النداء بواسطة الحرف فإذا ورد الحرف مع النكرة امتنع الحذف حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، فكذلك الاسم المبهم يمتنع حذف الياء معه.

٥- توقف الصنعة والقاعدة على مذهب البصريين والتوسع فيها على مذهب الكوفيين.

٦- يري البحث:

ترجيح مذهب الكوفيين إتباعاً لابن مالك احتجاجاً بالكثرة الواردة في المسموع من كلام العرب وتوسيع دائرة الصنعة التي أخذ بها البصريون.

نعم حذف الحرف في هذا الباب من الاسم المبهم يفوت الغرض الذي من أجله الحرف قد أتي في إفادة التخصيص والإقبال ويبقي أن العرب تحذف

متى وجد في السياق ما يدل على المحذوف فقد حذف الحرف وبقي الإعراب قرينة والمحذوف في حكم المعلوم ، وقد دلت عليه قرينة الإعراب وعلى ذلك لم يكن ثمة تناقض بين الحذف والغرض من الحذف لأن المقدر في حكم الموجود.

٧- التأويل بالحذف مسموع بكثرة في كلام العرب ويعد من التأويل الحميد، فلم يكن ثمة تكلف هنا، بل دلالة على الإيجاز في مواطن يطلب فيها ذلك. في ما قل ودل، واستقام المعنى، وليت شعرى أنهم توقفوا على هذا النوع من التأويل بعيداً عن التأويل المرهق والمفتعل فيكون آن ذاك من التأويل المصنوع والذى يبتعد عنه البحث لأنه تأويل مفسد.

المبحث الثالث

مجيء عطف البيان مخالفاً متبوعه حملاً على التفسير الصناعي

من الأعاريب المردودة لفساد الصنعة ما ذكره الزمخشري عند إعراب قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[1].

فقد جعل من (مقام إبراهيم) عطفاً بيانياً (لآيات بينات) وأجاب عن سؤال من يعترض بكيف يكون (مقام إبراهيم) المفرد بياناً (لآيات بينات) الجمع؟ فقال بالتأويل الذى سيوضحه نص كلامه فنص كلامه:

«(مقام إبراهيم) عطف بيانٍ لقوله: (آيات بينات)؛ فإن قلت: كيف صح بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة، لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم، من تأثير قَدَمِهِ في حجرٍ صلدٍ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾[2].

الثاني: اشتماله على آيات؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، ولإبانة بعض الصخر دون بعض آية، وإبقاؤها دون سائر آيات الأنبياء – عليهم السلام– آية لإبراهيم خاصة، وحفظه مع كثرة أدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف سنة آيةٌ.

ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمن مَنْ دخله؛ لأن الاثنين نوعٌ من الجمع كالثلاثة والأربعة.

---

(١) من سورة آل عمران من الآية رقم ٩٧.

(٢) من سورة النحل من الآية رقم ١٢٠.

ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان، ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات، كأنه قيل: فيه آيات بينات: مقام إبراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما، ونحوه في طي الذكر قول جرير:

كانت حنيفة أثلاثاً فثلثهم ∴ من العبيد وثلث من مواليها[1]

ومنه قوله عليه السلام: «حبب إلى من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء، وقرة عينى فى الصلاة»»[2][3].

وقد رد هذا الإعراب جمع من المحققين منهم ابن مالك[4] وأبو حيان حيث تعقب الثاني الزمخشري في مجيء عطف البيان مخالفا لمتبوعه مما لا يجوز بإجماع أهل المصرين البصريين والكوفيين وأن ما ورد في كلام الزمخشري تأويل

(١) قائله: جرير يهجو حنيفة بأن ثلثها من العبيد وثلثها الثاني من موالى العبيد. ينظر في الكشاف جـ١/٣٤٣.

الشاهد فيه/ طيُّ الذكر عن الثلث الثالث لعدم اعتداده به، وهو شبيه بطي الذكر عن بعض الآيات البينات المتصلة بإبراهيم – عليه السلام – .

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده جـ١٢٨/٣، دار الفكر العربي والشاهد في الحديث: يذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – الله عليه وسلم – ما حبب إليه من متع الدنيا، وفي هذا الصدد ذكر الطيب والنساء، ثم عرج على الصلاة، وهى ليست من شئون الدنيا، وطوي الذكر عن غيرها، لشغله بها.

(٣) الكشاف جـ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٤) قال ابن مالك في تخصيص عطف البيان بالنكرة: «واستعماله مطلقا مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وهو أيضاً مذهب الزمخشري، فإنه حكم بذلك في موضع من الكشاف، وهو أيضاً مذهب أبى على الفارسي، فإنه العطف والإبدال في (مقام).. .. فجعله عطف بيان مع، كونه معرفة وآيات نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه» شرح التسهيل جـ١٨٧/٣.

غير مسلم به إذ إنه محمول على المعنى وليس ثمة اسم ظاهر معطوف عليه. إذ يقول أبو حيان:

«لم يذكر الزمخشري في إعراب (مقام إبراهيم) إلا أنه عطف بيان لقوله (آيات بينات) ورد عليه ذلك؛ لأن آيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين، والبصريين، فلا يلتفت إليه، .. .. والأولى، والأصوب في إعراب مقام إبراهيم أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره (أحدها)، أي: أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: (منها)، أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم، ويكون ذكر المقام لعظمه ولشهرته عندهم، ولكونه مشاهداً لهم لم يتغير»[1].

واعترض أبو حيان على الزمخشري في تفسيره (مقام إبراهيم) بالتأويل الصناعي.

وكذلك اعترض على ابن عطية في إتباعه تفسير الزمخشري على ذلك حيث قال أبو حيان:

«قال الزمخشري: ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمن من دخله؛ لأن الآيتين نوع من الجمع، كالثلاثة والأربعة، وقال أبي عطية: والمترجح عندي أن المقام، وأمن الداخل جعلا مثالاً مما في حرم الله من الآيات، وخصا بالذكر، فعظمهما، وأنهما تقوم بهما الحجة على الكفار، إذ هم مدركون لهاتين الآيتين بجوابهم، فظاهر كلامه وكلام الزمخشري قبله أن (مقام إبراهيم) وأمن الداخل تفسير للآيات، وهى جمع، ولكن لم يذكر أمن الداخل في الآية تفسيراً صناعياً، إنما جاء (ومن دخله كان آمنا) جملة من شرط وجزاء، أو مبتدأ أو خبر، لا على سبيل أن يكون اسماً مفرداً يعطف على قوله (مقام إبراهيم) فيكون ذلك تفسيراً صناعياً،

(١) البحر المحيط جـ٣/١٠، ورفضه أيضاً ابن هشام وقال أنه سهو. المغنى جـ٢/١١٩.

بل لم يأت بعد قوله: (آيات بينات) سوى مفرد، وهو (مقام إبراهيم) فقال: فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقام إبراهيم، وإلا من عطف البيان وقوله (ومن دخله كان آمنا) جملة مستأنفة، إما ابتدائية، وإما اشتراطية، قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى، لأن قوله: (من دخله كان آمنا) دل على أمن داخله، فكأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمن داخله، ألا ترى أنك لو قلت: (فيه آية بينة من دخله كان آمناً) صح، لأنه في معنى: فيه آية بينة، أمن من دخله انتهى سؤاله وجوابه، وليس بواضح؛ لأن تقديره: وأمن الداخل هو مرفوع عطفاً على مقام إبراهيم، وفسر بهما الآيات والجملة من قوله (ومن دخله كان آمنا) لا موضع لها من الإعراب فتدافعا إلا أن اعتقد أن ذلك معطوف محذوف، يدل عليه ما بعده، فيمكن التوجيه فلا يجعل قوله (ومن دخله كان آمنا) في معنى وأمن داخله إلا من حيث تفسير المعنى، لا تفسير الإعراب، وقال الزمخشري: ويجوز أن يذكر هاتين الآيتين، ويطوى ذكر غيرهما، دلالة على تكاثر الآيات، كأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم وآمن من دخله، وكثير سواهما [1].

والحقيقة أن الزمخشري في قوله بالتفسير الصناعي هنا على حد قول أبى حيان هو متبع فيه للزجاج حيث قال الزجاج: إن قوله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) من بقية تفسير الآيات، كأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم وأمن من دخله [2]، ولفظ الجمع قد يستعمل في الاثنين قال تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾ [3].

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :

(١) البحر المحيط جـ٣/٩ – ١٠، وينظر: مفاتيح الغيب جـ٤/٣٥٤.

(٢) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج جـ١/٤٤٦.

(٣) من سورة التحريم من الآية رقم ٤.

«الاثنان فما فوقهما جماعة»[١].

وذكر الفخر الرازي أن هناك من تمم الثلاثة فقال:

«مقام إبراهيم، وأن من دخله كان آمنا، وأن لله على الناس حجه ثم حذف (أن) اختصاراً، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾[٢]. أي: أمر ربي بأن تقسطوا»[٣].

الدراسة والتحليل:

والتحقيق هنا القول بإجماع النحاة على التوافق بين عطف البيان ومتبوعه فحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة، والمعرفة المعرفة، وقد تبعهم في ذلك أبو على الفارسي(٤)، وأبو البقاء العكبري[٥] في الآيات موطن الشاهد في المسألة.

وأما عند البصريين:

فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين، ولا يجوز أن يكونا نكرتين، وما أعربه الكوفيون، ومن وافقهم عطف بيان، وهو نكرة على النكرة قبله، أعربه البصريون بدلاً، ولم يقم لهم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة، فينبغي أن لا يجوز [٦].

---

(١) جاء في صحيح البخاري ما نصه: «إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما ثم ليؤمكما أكبركما» رقم الحديث ٣٥، البخاري جـ١/١٦٣، باب اثنان فما فوقهما جماعة، دار الفكر، وينظر/ مفاتيح الغيب جـ٤/٣٥٥.

(٢) من سورة الأعراف من الآية ٢٩.

(٣) مفاتيح الغيب جـ٤/٣٥٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط جـ٣/١٠، ومغنى اللبيب جـ٢/١١٨ -١١٩.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٧٢.

(٦) البحر المحيط جـ٣/١٠ وينظر: الارتشاف جـ٢/٦٠٥.

وكان من أصحاب هذا القول من المحققين ابن مالك حيث قال: «ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير[١].

أما العلة فى اشتراط التعريف في عطف البيان:

وذلك أن «العطف» «بيان» والحاجة داعية إليه في المعرفتين؛ فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها في المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان؛ خلاف مقتضى الدليل [٢].

وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعم منه، والصحيح عند أبى البقاء[٣] وابن مالك[٤] وابن هشام: جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقا، ومفوقاً، ومساوياً، فليكن العطف كذلك، وقال ابن مالك: أنه مذهب سيبويه – رحمه الله – فإنه أجاز في: ذا الجمة – من قولهم: يا هذا ذا

(١) السابق.

(٢) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/١٨٦.

نعم الذى دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل بالمجهول، إذ لا يوضح المجهول إلا مثله، وليس الذى ذهبوا إليه جارياً على إطلاقه عند الشيخ محيي الدين عبد الحميد؛ لأن في النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى، ولاشك أن الأخص يبين الأعم. ينظر: عدة السالك جـ٣/٢٩٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك جـ٣/٢٩٧ –٢٩٨، ومغني اللبيب جـ٢/٢٧٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/١٨٧.

الجمة؛ ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة – أن يكون عطف بيان أو بدل [١].

وفي الرضي تجويز للتخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير فيوافق مذهبه مذهب الزمخشري فيقول الرضي:

«أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه[٢]».

وقال:

«قالوا: الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول»[٣].

واعترض الشيخ يسن على الرضي في (توافق عطف البيان للبدل) عنده: بأن ما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل، وإنما قالوا وفرقوا بينهما يعنى البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان ثم قال يسن أيضاً: نعم الأظهر: أن يقال في الكلام مع الزمخشري أنه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فما قاله في (آيات بينات مقام إبراهيم) غلط، وإن كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للإجماع.

وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من أفراد باب عطف البيان؛ فمما لا يليق، ثم الأظهر الجواب عنه بما ذهب إليه ابن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/١٨٧.

(٢) ينظر: الشرح الرضي للكافية جـ٢/٣٧٩، وينظر: يسن على التصريح جـ٢/١٣١.

(٣) شرح الرضي جـ٢/٣٨٠.

جني من جواز خرق الإجماع في الفنون الأدبية، كما مر، والجواب عن الزمخشري بأنه أراد بالبيان البدل[١].

ومن ثم: إجماع المحققين على عدم تخالف عطف البيان، دعوى صحيحة ومجرد دعوى أن الزمخشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على أن تلك الدعوى غير مسلمة عند ابن مالك وأبى حيان وابن هشام على ما وضح[٢].

والأصوب عند أبى حيان: إعراب (مقام إبراهيم) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: (أحدها)، أي: (أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم)[٣]. واختاره الحلبي [٤].

أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: (منها)، أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم، ويكون ذكر المقام لعظمه ولشهرته عندهم، ولكونه مشاهداً لهم لم يتغير، ولإذكاره إياهم دن أبيهم إبراهيم [٥].

(١) ينظر: حاشية يسن على التصريح جـ٢/١٣٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر: البحر المحيط جـ٣/١٠.

(٤) ينظر يسن على التصريح جـ٢/١٣١.

(٥) ينظر البحر المحيط جـ٣/١٠.

وقال الصفاقسي فيما نقله عن السيوطي على تفسير البيضاوي: يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان، وأراد به البدل كالجماعة تسمحاً [1].

وكذا قال ابن هشام:

قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيهما.

ويؤيده: قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [2]. إن (من وجدكم) عطف بيان لقوله: (من حيث سكنتم) وتفسير له.

وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه.

وقال هذا إمام الصنعة سيبويه: يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة.

ويبقى القول: بأن ما ذكره الزمخشري بإعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان (لآيات بينات) فيه مخالفة من ثلاثة أوجه: وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم، ومذكر ومفرد وقوله: (آيات بينات) نكرة، ومؤنث، وجمع، وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم بدل كل من كل، وذلك لأنهم اشترطوا إذا كان المبدل منهم دالاً على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة، وقوله (آيات بينات) جمع، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة، ولم يذكر في الآية إلا واحد، فلم يتحقق شرط البدل، وقيل: يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلاً لكنه ليس كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما صرح به البيضاوي، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم.

والحاصل: أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً إلا على التأويل الذي ذكره الزمخشري والبيضاوي، فتعين أن

(١) ينظر: يسن على التصريح جـ٢/١٣١.

(٢) من سورة الطلاق من الآية رقم ٦.

يكون خبر مبتدأ محذوف، أو مبدأ خبره محذوف، والتقدير: بعضها مقام إبراهيم أو منها مقام إبراهيم كما صرح به أبو حيان [١].

تحليل واستنتاج:

وفيه عدة نقاط:

١- اعتراك النحاة حول بعضهم البعض في حال خروج أحدهم على ما اقتضته الصناعة النحوية عندهم.

٢- انفراد الزمخشري باجتهاده المتحرر متفوقاً على ما يفسد الصناعة في نظر النحاة انصياعاً واستجابة لأفصح وأبلغ كلام، كلام القرآن الكريم الذي لا يصح فيه الدفع أو الرد وقد استقام المعني وإن قاده ذلك الحمل على التأويل ليتوافق مع الصناعة النحوية.

٣- اقتضت الصناعة عند الكوفيين حمل البيان على النعت فيوافق كل منهما متبوعه في أربعة من عشرة فيجوز أن يتعارفا أو يتناكرا، ولا يجوز الاختلاف.

٤- اقتضت الصناعة عند البصريين بلزوم التعريف بين التابع والمتبوع في عطف البيان فلا يجوز التنكير أو التخالف إلا على التأويل في حال تخالفهما إتباعاً لمذهب الزمخشري والرضي.

٥- هنا من التأويل ما يستقيم معه المعنى فلا مانع من قبوله على الوجه الحسن وليس المراد به هنا التأويل المفسد.

٦- قول أبي حيان بالتأويل في (ومن دخله كان آمنا) تفسير صناعي فيرد بأن الصناعة النحوية عندهم أباحت من التأويل المصنوع وقتما أباحت،

(١) ينظر: عدة السالك جـ٣/٢٩٧ -٢٩٨، ويسن جـ٢/١٣٢.

فلماذا تنكرونه الآن وما تنكرونه إلا لتستقيم عندكم الصناعة في قواعدكم وليس هذا كلمة الحق.

فأنتم تقبلون التأويل عندما يصلح لكم حال الصناعة في القواعد، وترفضون التأويل عندما يفسد لكم الصناعة.

والحق القول بقبوله وعدم قبوله هو (استقامة) (المعنى) وعدم التكلف المفسد.

فعلى الرغم من مخالفة الصناعة هنا وفسادها بقول الزمخشري في الآية الكريمة؛ إلا أن الإجماع على استقامة المعني معه وإن كان على التأويل وهذا هو التأويل المقبول في نظر البحث.

٧- ما فعله الزمخشري في جعل (النص) هو الأصل في وضع القاعدة والقاعدة هي الفرع هو الوجه الصحيح الذي كان يلزم أن تقوم على وفقه الصناعة النحوية وليس العكس.

الفصل الثالث

الفساد المترتب على العوامل اللفظية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فساد الصنعة في إشراك «المظهر» علامة المضمر دون إعادة الخافض.

المبحث الثاني: فساد الصنعة في مجيء اسم «لا» الممطول بدون إعراب ولا نصب.

المبحث الثالث: فساد الصنعة في إعمال «المصدر» المؤكد.

المبحث الأول

فساد الصنعة في إشراك المظهر علامة المضمر المجرور دون إعادة الخافض

من الأعاريب المردودة لفساد الصناعة النحوية ما ذهب إليه الفخر الرازي عند إعراب قوله تعالى:

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ ﴾[1]. حيث أعرب الإمام الرازي (المسجد الحرام) جراً بالعطف على الهاء في به نقلا عن بعض العلماء [2].

وانضم إليه ابن مالك معترفاً بصحة الجواز للعطف على الضمير بدون إعادة الخافض مستدلاً بهذه الآية [3].

ثم تراه بعد نقله لهذا القول ينقل ما أقيم عليه من اعتراض، بأنه لا يجوز العطف على الضمير بإنه لا يقال: (مررت به وعمرو).

إذ يقول: «واعترضوا... ... بأنه لا يجوز العطف على الضمير فإنه لا يقال: مررت به وعمرو»[4].

---

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ٢١٧.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب جـ٣/٣٠٠.

(٣) «بجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة وتوقي هذا المحظور حمل أبا على الشلوبين على موافقة الكوفيين ويونس والأخفش» قاله ابن مالك فى شرح التسهيل جـ٣/٢٣٣.

(٤) ينظر مفاتيح الغيب جـ٣/٣٠٠، والكشاف جـ١/٢٣٥.

ومن ذلك أيضاً: ما ذهب إليه الإمام الجرجاني:

عند إعراب قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1]. من قوله بأن لفظ (المقيمين) معطوف على الضمير في (منهم) والمعنى: الراسخون فى العلم من جملة اليهود دون غيرهم من المصلين [2].

أو معطوفة على (الكاف) في قوله (إليك)، والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهم الأنبياء.

أو معطوفة على الكاف في قوله: (قبلك)، والتقدير: من قبلك ومن قبل المقيمين.

إذ يقول العكبري عند إعراب (والمقيمين) نقلا عن البعض: « (والمقيمين) قراءة الجمهور بالياء، وفيه عدة أوجه:

أحدها:.. .. والرابع: أنه معطوف على الكاف في قبلك.

والخامس: أنه معطوف على الكاف في إليك [3].

والسادس: أنه معطوف على الهاء والميم في منهم»

ثم تراه بعد أن ذكر هذا الإعراب يرده ويقول:

«وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار»[4].

---

(١) من سورة النساء من الآية رقم ١٦٢.

(٢) ينظر: درج الدرر جـ١/٥٣٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٠٨.

(٤) السابق نفسه.

الدراسة:

بالرجوع بالبحث والتحليل عن أسباب رد ورفض هذا الإعراب عند النحاة نجد أن الصناعة للأحكام ألزمت جمهور البصريين القول بفساد العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض.

واختلفوا فى علة الفساد:

فذهب سيبويه إلى القول: بأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين.

والدليل على استوائهما: أنهم يقولون: (يا غلام) في حال الإضافة إلى ياء المتكلم عندما يكون الاسم منادى، فيحذفون يا المتكلم ويبقون على الحركة المناسبة لياء قبل الحذف، كما يحذفون التنوين في حال الإضافة، فيحذفون الضمير عند الإضافة هنا كما يحذفون التنوين عند الإضافة هناك.

وإنما اشتبها؛ لأنهما على حرف واحد فالتنوين حرف والإضافة إلى ياء المتكلم حرف، وأنهما يكملان الاسم، فالتنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم للدلالة على اكتمال والإضافة توازيه عندما يكون الاسم مضاف؛ فهي دلالة على اكتماله، كما أنهما لا يفصل بينهما وبين الاسم اللذان يحلقانه بالظرف فالتنوين يلحق الاسم ويكمله بدون فاصل بالظرف وكذلك الإضافة تلحق الاسم وتكمله بدون فصل بينها وبين الاسم بالظرف وخاصة في هذه الحالة من إضافة الغلام إلى ياء المتكلم في حال النداء كما في المثال السابق من قولهم (يا غلام) فلما تشابها التنوين وياء المتكلم صار للاسم الظاهر ما استقر لياء المتكلم في كل هذه الأمور.

إذ يقول سيبويه:

«ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن

هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصار عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، .. .. لا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو: قمت أنت وزيدٍ، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل، ولا من تمامه، وهما حرفان يستغنى كل واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهكذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفرداً، ولا يستغنى به»[(١)].

وقد اتبع سيبويه في هذا التوجيه: جمهور البصريين وأكثر النحاة [(٢)]. كما علل البعض الآخر للفساد بالقياس من وجه آخر:

أخذا بما فهم أيضاً من نص سيبويه السابق بأن: الجار مع المجرور كالشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولم يستطع أن يعتمد على نفسه منفصلاً، إذ إنه لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسم على حرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[(٣)].

أما أبو عثمان المازني فقد تمسك بأن العلة في إفساد الصنعة ترجع إلى:

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٨١، وينظر: الإنصاف جـ٢/٤٦٧، التصريح جـ٢/١٨٢، والمقتصد جـ٢/٩٥٩، التبصرة والتذكرة جـ١/١٤٠.

(٢) ينظر: معانى الزجاج جـ٢/٦، وإعراب النحاس جـ١/٤٣٢، واللمع في العربية ص٧٦، وشرح المفصل جـ٣/٧٩، والمقدمة الجازولية في النحو ص٧٢، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب وآخرون ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٤٦٦، شواهد التوضيح على التصحيح ص٢٣٩ – لابن مالك، وحاشية الصبان جـ٣/١٧٠.

الإجماع أولاً قد استقر على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال: مررت بزيدٍ وك فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: مررت بك، وزيدٍ، لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

وقد أدلي بهذا التعليل أيضاً الزجاج والنحاس:

إذ يقول الأول:

«وقد فسر المازني هذا التفسير مقنعاً فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني، وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول: مررت بزيدٍ وك فكذلك لا يجوز مررت بك وزيدٍ»[1].

وتناقله النحاس مستندا إلى المازني[2] ونقله الأنباري عن بعضهم وقال: الاعتماد من هذه الأدلة في الإفساد هو الأول، يقصد ما ورد في نص سيبويه السابق [3].

كما أن العلة في إفساد الصنعة عند البصريين ترجع إلى السماع أيضاً

فقد ورد في الغالب من كلام العرب أنهم عند العطف على المضمر المجرور فلابد من إعادة الخافض وكان من شواهد هذا:

(١) قوله تعالى: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾[4].

(٢) قوله – عز وجل –: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾[1].

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢/٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس جـ١/٤٣١.

(٣) ينظر: الإنصاف جـ٢/٤٦٦.

(٤) من سورة القصص من الآية رقم ٨١.

(٣) قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾[٢].

(٤) قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[٣].

(٥) ما ورد من أثر عن حديث: «ما لنا والرمل»[٤].

وقد قال فيه ابن مالك معقباً عليه:

«وفيه شاهد على وجوب نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، حسبك وأخاك درهما.

وإنما وجب نصب ما ولي الواو في هذه الأمثلة وشبهه؛ لأن متلوها ضمير مجرور، ولا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار، فلو كان بدل الضمير ظاهر أجاز الجر والنصب نحو: ما لزيد والعرب يسبها»[٥].

وخالف الكوفيون فيما عدا الفراء وتبعهم يونس والأخفش وقطرب من المتقدمين فيما نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل[٦]، فكانوا في نظر البحث أكثر عمقاً في وضع القاعدة النحوية فلم تكن محدودة الدائرة عندهم كما فعل البصريون بل توسعوا واخترقوا الصنعة اللفظية التي حبس البصريون أنفسهم فيها.

---

(١) من سورة الأنعام من الآية رقم ٦٤.

(٢) من سورة البقرة من الآية رقم ١٣٣.

(٣) من سورة فصلت من الآية رقم ١١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج – باب الرمل والحج والعمرة جـ٢/١٥١، رقم ١٦٠٥، ولفظه: (ما لنا وللرمل).

(٥) التنقيح على شواهد التصحيح جـ١/٣٩٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/٣٣٣، شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٤، وشرح الكافية للرضي جـ١/٣٢٠، غير المحققة، والارتشاف جـ٢/٦٥٨، والتصريح جـ٢/١٥١، والهمع جـ٥/٦٨، ومنهج السالك جـ٣/١١٤.

مستدلين في هذا الاختراق بالسماع: إذ إن اللغة العربية هى المسموعة وهى اللغة المدروسة وطريق ذلك المسموع النثر والنظر.

فمن النثر:

أولاً: القرآن الكريم: وفيه :

ما ورد من الآيات الكريمة موطن الشاهد في المسألة حيث أعرب فيها الاسم الظاهر بالجر عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، وذلك في سورة البقرة من الآية رقم ٢١٧ لفظ: (المسجدِ الحرام) بالجر.

والثاني من سورة النساء من الآية رقم ١٦٢ من لفظ (المقيمين) بالجر عطفاً على الضمير المجرور من قوله (قبلك).

(١) قراءة حمزة بخفض الميم في لفظة الأرحام في قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١]. وقد دعم أبو حيان هذه القراءة [٢] بقوله:

«وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل»[٣].

(١) من سورة النساء من الآية رقم ١.

(٢) قرأ حمزة بخفض الميم والباقون بالنصب.

ينظر القراءة في/ الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، ص١٠١، تأليف محمد محمد وغيره مكتبة الكليات الأزهرية، النشر في القراءات العشر لابن الجذري جـ٢/٢٤٧، الحجة للقراء السبعة لابن خالويه جـ٣/١٢١، تحقيق على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الرابعة – ١٤٠١هـ.

(٣) البحر المحيط جـ٢/٢٨٧.

(٢)قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾[١]. فـ (ما) في قوله تعالى: (وما يتلي عليكم) اسم موصول في موضع خفض، عطفاً على الضمير المجرور في (فيهن).

(٣) قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٢].

ثانياً: الحديث الشريف:

فقد سمع من الأثر قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : «إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمَّالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ؟ فعملت اليهود على قيراطٍ قيراطٍ، ثم عملت النصارى على قيراطٍ قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاةِ العصرِ إلى مغاربِ الشمسِ على قيراطين قيراطين»[٣].

فالشاهد هنا في (جر) لفظ (اليهود) عطفا على الضمير المجرور في مثلكم.

ثالثاً: من كلام العرب قولهم:

(ما فيها غيره وفرسه) حيث جر لفظة (فرسه) عطفاً على الضمير (الهاء) في غيره المجرور، والتقدير: ما فيها غيره وغيرُ فرسه (٤)، حكاه بعضهم عن قطرب.

---

(١) من سورة النساء من الآية رقم ١٢٧.

(٢) من سورة الحجر من الآية رقم ٢٠، وينظر: الإنصاف جـ٢/٤٦٣-٤٦٤.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة – باب الإجارة إلى صلاة العصر جـ٣/٦٠، برقم ٢٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٣٣.

رابعاً: النظم:

فقد سمع من أشعار العرب العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض فمن ذلك قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بك والأيام من عجب[1]

وقول الآخر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا ∴ وما بينهما والكعب غوط نفانف[2]

---

(١) قائله/ لم يسم من بحر/ البسيط.

ينظر في: الكتاب جـ٢/٣٨٣، إعراب القرآن للنحاس جـ١/٤٣١، والإنصاف جـ٢/٤٦٤، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٤، شرح الشواهد للسنتمري جـ١/٣٩٢ (شرح أبيات سيبويه على هامش كتاب سيبويه، الخزانة جـ٢/٣٣٨ – للبغدادي – طبعة المطبعة الأميرية ببولاق – رح ابن عقيل برقم ٢٩٨.

الشاهد في قوله: (فما بك والأيامِ) حيث جر لفظ الأيام دون إعادة الخافض.

(٢) قائله/ مسكين الدارمي من بحر/ الطويل، ونفانف/ جمع نفنف، و هو الهواء وكل مهوى بين مهوى بين شيئين تنفنف (مقاييس اللغة جـ٥/٣٥٨ – لابن فارس مراجعة عبد السلام هارون – دار الفكر – طبعة ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.

ينظر في: الحيوان جـ٦/٥٨٤ – للجاحظ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط(٢)، معانى الفراء جـ١/٢٥٢، إعراب النحاس جـ١/٤٣١، الإنصاف جـ٢/٤٦٥، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٤.

الشاهد في قوله: (فما بينها والكعب) حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في بينها ولم يعد المضاف (بين).

وقول الآخر:

أكـــرُّ علـــى الكتيبـــةِ لا أبـــالي ∴ أَحتَفِـــي كـــانَ فيهـــا أم سِـــوَاهَا[1]

وقول الأخر:

هـــلا سَـــأَلْتَ بِـــذِي الجمـــاجم عـــنهمُ ∴ وأبِـــي نعـــيمٍ ذي اللـــواءِ المُحـــرقِ[2]

وقول الآخر:

(١) قائلة/ العباس بن مرداس من بحر/ الوافر.

ينظر في/ الديوان ص١٦٢، تحقيق: د/ يحيى الجبورى – مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ – ١٩٩١م، معجم الشعراء للمرزباني جـ١/٢٦٢، تصحيح كرنكو – مكتبة القدسي دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط (٢) ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م، وشرح ديوان الحماسة للأصفهاني ص١١٨ – تحقيق: غريب الشيخ – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٢٢٤هـ -٢٠٠٣م، والإنصاف جـ٢/٤٦٤، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٤.

الشاهد في قوله: (كان فيها أم سواها) حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) بدون إعادة الخافض.

(٢) قائله/ لم يسم من بحر/ الكامل. =

إذا أوقـــدوا نـــاراً للحـــرب عـــدوِّهِم ∴ فَقَدْ خابَ من يصلى بِهَا وسَعيرَها[١]

هـذا وقـد صـحح مـذهب الكـوفيين فريـق مـن المتـأخرين مـنهم: ابـن عصـفور[٢]، وابـن مالـك[٣]، وأبـو حيـان[٤]، وابـن هشـام[٥]، وابـن عقيـل[٦]، وابن جماعة[٧]، والأشموني[٨]، والسيوطي[٩].

وهذه الأعاريب مردودة عند البصريين بتوجيه الإعراب إلى غيره فمن ذلك:

ينظر في/ الإنصاف جـ٢/٤٦٦، ضرائر الشعر جـ١/١٤٨- لابن عصفور – تحقيق: السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس الطبعة الأولى ١٩٨٠م، شرح التسهيل جـ٣/٢٣٤، شرح ابن الناظم ص٣٨٧، الخزانة جـ٥/١٢٥، للبغدادي تحقيق: هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة ط (٤) -١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ذو الجماجم/ موضع بين الدهناء ومتالع في ديار تميم، ويوم الجماجم: يوم من وقائع العرب في الإسلام معروف. لسنان العرب مادة (ج م م).

الشاهد في قوله/ (عنهم وأبي نعيم) حيث عطف قوله (أبي نعيم) بالواو على الضمير المتصل المخفوض حملاً بـ عن بدون أن يعيد الخافض في المعطوف عليه..

(١) قائله/ لم يسم من بحر/ الطويل.

=ينظر في/ التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح جـ١/١١٠، لابن مالك، وشرح الكافية الشافية جـ٣/١٢٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨٧.

الشاهد في قوله/ (من يصلي بها وسعيرها) حيث عطف (سعيرها) بالواو على الضمير المجرور في بها بدون إعادة الخافض.

(٢) ينظر: شرح الجمل جـ١/٢٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٣٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٦٥٨.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ٤٤٩.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل جـ٣/٢٤٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة ٢١٦.

(٨) ينظر: منهج السالك جـ٣/١١٥.

(٩) ينظر: همع الهوامع جـ٥/٢٦٩.

١- جعل الأكثرون العطف بالرفع في آية سورة البقرة ٢١٧ (المسجد الحرام) عطفاً على (سبيل الله) قالوا: وهو متأكد بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[١].

قاله الفخر الرازي[٢] نقلا عن بعضهم .

«وجعله ابن مالك من مؤيدات تجويز العطف على الضمير المجرور؛ لأن العطف على (سبيل) يستلزم العطف على المصدر قبل تمام الصلة؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة [٣].

٢- الآية ١٢٧ من سورة النساء نعم (ما) موصولة في موضع جر، ولكن عطفاً على لفظ النساء من قوله (يستفتونك في النساء).

٣- الآية من سورة الحجر رقم ٢٠ (من) ليست في موضع جر وإنما في موضع نصب عطفاً على (معايش) أى جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء [٤].

وهكذا يتوجه الإعراب بالجر عند البصريين إلى غيره من الأبيات الشعرية فيكون:

١- (الأيام) مجرورة إما على القسم، وإما لحن، يقول ابن جني: معقباً على البيت: فلا حجة فيه أيضاً؛ لأن الأيام مجرورة على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك) وقيل لحن [٥].

---

(١) من سورة الحج الآية رقم ٢٥.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب جـ٣/٣٠٠.

(٣) ينظر: الإنصاف جـ٢/٤٧٢.

(٤) السابق نفسه.

(٥) ينظر: اللمع في علم العربية ص٧٦ بتصرف.

٢- (الكعب) مجرورة على تقدير (بين) مرة أخرى فحذف من الثانية لدلالة الأولى [١].

٣- (سواها) ليست عطفاً بالجر على الضمير في فيها، وإنما في موضع نصب على الظرف؛ حيث إنها لا تقع إلا منصوبة على الظرفية [٢].

٤- وأبي نعيم مجرور على حذف مضاف أي وصاحب أبي نعيم [٣].

٥- ثم حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه [٤].

هذا وقد انضم إلى هؤلاء ابن الأنباري إذ يختم حديثه: بأن الأمثلة على الجر بحذف مضاف محذوف، وبهذا يبطل على حد قوله من توهم أن ياء النسب في قولهم: (رأيت التيمي تيم عدي) اسم في موضع خفض؛ لأنه أبدل منها (تيم عدى) مخفضة على البدل.؛ لأن التقدير الصواب فيه: صاحب تيم عدى.

وهذا مثله كثير في كلام العرب فمنه: «ما كل بيضا شحمه، ولا سوداء تمره». يريدون (ولا كل سوداء) فيحذفون كل الثانية لدلالة الأولى عليها [٥].

استنتاج:

١- تعبد البصريين للصناعة النحوية ظهر ذلك عندما رأيتهم يقيسون ارتباط الجار بالمجرور بارتباط التنوين بالاسم المنون في شدة الاتصال وعدم القدرة على الاستقلال بعيداً عن صاحبه.

---

(١) ينظر: الإنصاف جـ٢/٤٧٢.

(٢) السابق نفس الموضع.

(٣) ينظر: الإنصاف جـ٢/٤٧٢.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

٢- قياس الضمير على التنوين في هذا الباب كان يرجع إلى صورة الشبه بين كل منهما عندما يكون المنادى مضاف إلى ياء المتكلم فيحذف فتقول (يا غلام) فيتشابه مع صورة الاسم المنون عندما يضاف فيلزم معه حذف التنوين.

٣- فلما تشابها في الحذف وكان الضمير هنا مجروراً جاز القياس بينهما في شدة الارتباط بما اتصل بها فلا يجوز العطف على الضمير المجرور وحده ومن ثم يلزم عند إرادة عطف المظهر عليه إعادة الخافض معه.

٤- اقتضت الصناعة النحوية أيضاً لزوم التفرقة بين ضمير النصب وضمير الرفع وضمير الجر فالأولان يجوز فيهما الفصل والاعتماد على أنفسهما بخلاف ضمير الجر لا يستطيع أن ينفصل عن مجروره فخالفهما في العطف.

٥- قياس الضمير المجرور في هذا الباب على التنوين كان يرجع إلى تشابه كل منهما في اكتمال الاسم به فالاسم يكتمل بالمضاف إليه، مثلما يكتمل الاسم بالتنوين؛ مما يلزم من هذا التوافق، جواز القياس في حال العطف بلزوم إعادة الخافض لشدة الارتباط وعدم القدرة على الاستقلال فلا يستغني الضمير عن الخافض له، مثلما لا يستغني التنوين عن الاسم الذي يلحقه.

٦- اقتضت الصناعة النحوية في تعبد البصريين قياس (الاسم الظاهر) على (الضمير المجرور، فكما لا يقال: (مررت بزيد وك) فكذلك لا يقال: (مررت بك وزيد).

٧- اقتضت الصناعة النحوية التخطئة لقراءة يمتد سندها إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

فالقراءة بالنصب هي الجيدة عند الزجاج أما قراءة الخفض في (والأرحام) فضعيفة بل خاطئة بل يقطع فيها بالخطأ في العربية بل جعل الخطأ يتطرق إلى الدين أيضاً فهو خطأ في العربية وخطأ في الدين. إذ إن الجر يكون على القسم وهذا أمر عظيم في الدين؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون عنده المعنى: (تساءلون به وبالرحم) مما يلزم معه فساد في المعنى [1].

وأيضاً لو كان قسماً لكان قد حذف منه؛ لأن المعنى ويقولون بالأرحام، أي: ورب الأرحامِ، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه، كما قاله بذلك أيضاً النحاس [2]. وهو بذلك يرد قول من قال المعنى: أسألك بالله وبالرحم.

٩- رؤية الباحث في الانضمام إلى صفوف الكوفيين والمتأخرين من النحاة أمثال ابن مالك وأبي حيان مستندين في ذلك إلى الكثرة الواردة من شواهد وردت بطريق القرآن والنظم وكلام العرب مما يجعل التخريج على التأويل تمحل وافتعال وتصنع وتكلف مفسد.

١٠- قراءة حمزة بالتواتر عن رسول الله لا يصح معها الرمي بالخطأ كما فعل المبرد والزجاج وأتبعهما النحاس والزمخشري وابن عطية فهذا القول غير مرضى لأنه قد رواها إمام لغة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم والنخعي

(١) معانى الزجاج جـ٢/٦.

(٢) إعراب النحاس جـ١/٤٣١.

والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها[١].

أما قولهم: لا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها فهذا تفريق في معنى الكلام، وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها. وذلك بأن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى.

أما قولهم بالرفض فهو قول يأباه نظم الكلام وسره.

أما أنهم يسيئون الظن بالقراءة وبقارئها فهذا يقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا متعبدين (بقول نحاة البصرة) وغيرهم ممن خالفهم.

كم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن المصحف دون الشيوخ [٢].

١١- يرى البحث:

تَفُّوقُ الكوفيين في هذه المسألة ونضج مذهبهم واحتكامهم للمسموع من كلام العرب والأخذ بالمصدر الأول في أصول الاستشهاد القرآن الكريم والقراءات الواردة عن التابعين وتوسيع دائرة الصناعة النحوية وعدم اقتصارها على جانب من التراكيب العربية وترك جانب آخر كل هذا يقوى نظرة البحث في

(١) ينظر: شرح المفصل جـ٣/٧٨، والبحر المحيط جـ١/١٦٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط جـ٣/١٦٧.

الانضمام إلى صفوف الكوفيين وهذا يهدم ما سماه البصريون يفسد الصناعة بل يصلح حال الصناعة فالصناعة من صنع الصانع فهو المتحكم بالخطأ فالأصل أن تكون الصناعة على كل مسموع من كلام العرب حتى لا تفسد كما يزعمون.

المبحث الثاني

مجيء اسم "لا" بدون إعراب ولا نصب

من الأعاريب المردودة لفساد الصنعة قول الزمخشري عند إعراب قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾[1].

«فإن قلت بم تعلق اليوم؟ قلت بالتثريب، أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار أو بـ يغفر.

والمعنى: لا أثربكم اليومَ، وهو اليوم الذي هو مظنة التثريب، فما ظنكم بغيره من الأيام، ثم ابتدأ فقال(يغفر الله لكم) فدعا لهم بمغفرة ما فرط منهم»[2].

فقد جعل الزمخشري (اليوم) متعلق بالمنفي بلا علماً بأن المنفي بلا هنا مبني ولو كان كما قال؛ للزمه الإعراب والنصب لأنه حينئذ يكون اسم «لا» ممطول ومطول أي شبيه بالمضاف والشبيه بالمضاف يكون معرباً منصوباً.

لذلك اعترض على هذا الإعراب أبو حيان ولم يجزه حيث قال:

«لو كان (اليوم) متعلقاً بـ (تثريب) لم يجز بناؤه، وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف، وهو الذي يسمى المطول ويسمى الممطول، فكان يكون معرباً

(١) من سورة يوسف من الآية رقم ٩٢.

(٢) الكشاف جـ٢/٤٩٤.

منوناً، وأما تقديره الثاني فتقدير حسن، ولذلك وقف على قوله (اليومَ) أكثر القراء، وابتدؤوا بـ (يغفر الله لكم) على جهة الدعاء، وأما تقديره الثالث: وهو أن يكون (اليوم) متعلقاً بـ (يغفر) فمقبول، وقد وقف بعض القراء على (عليكم) وابتدأ (اليوم يغفر الله لكم)... وأجاز الحوفي أن يكون (عليكم) في موضع الصفة لـ تثريب ويكون الخبر (اليومَ) وهو وجه حسن، وقيل: عليكم بيان»[1].

فترى في نص أبى حيان كما هو واضح – الرد والرفض لإعراب الزمخشرى في تعلق (الظرف) (بالمنفى) بعد «لا».

والسبب في الرد للإعراب هنا:

فساد الصنعة عندهم على ذلك لأن الصنعة تقتضي إذا تعلق اسم لا المنفي بما بعده عمل فيه فتشابه بالمضاف حيث عمل كما يعمل المضاف فتستحق النكرة المنفية بعد «لا» أن تكون معربة منونة ولم يظهر ذلك في الآية إذ إن النكرة وردت (لا تثريب) وليست (لا تثريباً) لذلك حسن أن تعلق اليوم بـ (يغفر) وليس بـ (تثريب) بناءً على ذلك وفراراً من هدم القاعدة وفساد الصناعة النحوية.

ومثله ما أشار إليه ابن هشام أيضاً في رفضه –ما يتوافق مع إعراب الزمخشرى قائلا فيما يطرحه من فساد في الصناعة: «تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾.

ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت؛ باسم (لا)، وذلك باطل عند البصريين؛ لأن اسم لا حينئذ مطولٍ، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين»[2].

هذا كان نص ابن هشام.

(١) البحر المحيط جـ٥/٣٣٨.

(٢) مغنى اللبيب جـ٢/٢٣٨.

الدراسة والتحليل:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل «إن» فتحمل عليها حمل النقيض على الشبيه إلا أن اسمها المنفى له أحوال، فإذا كان مفرداً ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فهو مبنى على الفتح نحو: (لا رجل فيها) هذا على مذهب أكثر البصريين [1].

وعندهم أي البصريين:

أن المضاف والشبيه بالمضاف، فمعرب منصوب فالمضاف نحو: لا غلامَ رجل عندنا، والمشابه للمضاف نحو: لا خيراً من زيد عندنا.

وإنما خالف هذا النوع من الأسماء – الاسم المفرد في الإعراب في هذا الباب لثلاثة أوجه:

الأول: أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

الثاني: أن المضاف إليه واقع موقع التنوين، وكما أن التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه.

والثالث: أن المضاف عامل في المضاف إليه، وقد ألفَ من كل مبني إذا أضيف إلى مفرد أعرب، بخلاف (لدن) بنيت مع الإضافة لا يغالها في شبه الحرف بخلاف باب (لا)[2].

---

(١) وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً، وحذف التنوين فيه تخفيفاً لا بناءً. ورده ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل جـ١/٤٣٩، والهمع جـ٢/١٩٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص١٦٥، وينظر: علل النحو ص٥٥٣، وابن الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار – دار الكتب العلمية – بيروت، وينظر: شرح الكافية الشافية ص٥٢٣.

وعلة الإعراب في الشبيه بالمضاف[١]:

من أجل طوله ما كان عاملاً فيما بعه وكان ما بعده من تمام معناه فتقول: لا ضارباً زيداً، ولا حسناً وجهه قائم ولا خيراً من زيد لنا.

ووجه المشابهة للمضاف من وجهين:

أحدهما: أنه عامل فيما بعده كما يعمل المضاف فيه المضاف إليه.

الثانى: أن ما بعده مفتقر إليه كافتقار المضاف إليه إلى المضاف [٢].

وعلى هذا: إذا قلت: (لا مروراً بزيدٍ) وعلقت الباء بالمصدر نصبت ونونت؛ لأنه عامل فيما بعده والخبر محذوف وإن جعلت: (بزيد) الخبر لم تنون المصدر؛ لأنه غير عامل ههنا[٣].

فمذهب العكبرى: أنه لا يجوز البناء على الفتح مع تعلق الظرف (اليوم) بالمنفي لأن هذا يفسد الصناعة النحوية على ما تقرر في أحوال اسم «لا» فإذا علقت الظرف بالمنفي فيكون اسم لا (عاملا) وإذا كان عاملاً لاستوجب الإعراب والنصب لذلك هو يقول لو فتح بدون إعراب وتنوين فلا إعمال ولو أعملت لوجب الإعراب. ومن ثم استحال عندهم أن يكون (عليكم) قد علق بالمنفى لاستحالة الإعراب في الآية إذ إنها ظهرت بدون تنوين، فالقول إذن بالتعليق في الظرف للمنفي بلا يعد مفسدة للصناعة النحوية.

---

(١) المراد بالشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع أو منصوب أو مجرور فالمرفوع نحو: لا قبيحاً فعله محمود، والمنصوب نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر، والمجرور نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا (التصريح جـ١/٢٤٠).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ص١٦٥.

(٣) السابق نفسه.

وجعل منه أبو البقاء:

نحو: (لا آمر بالمعروف يوم الجمعة) إن أعملت (أمراً) نونته، وإن لم تعمله لم تنونه، ولا يكون: (يوم الجمعة) خبراً، لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثث والنفي على هذا التقدير خاص ببعض الأمرين، وإن جعلت الباء الخبر كان النفي عاماً[1].

والحقيقة أن تعلق الظرف بالمنفي بعد «لا» خلاف بين النحاة:

فمذهب سيبويه وجمهور النحاة:

ما ذكره أبو البقاء ومن قبله أبو حيان وهو أن الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي وذلك كما في الشاهد الذي معنا (لا تثريب عليكم)

واستدلوا على امتناع التعليق:

بأنه لو كان الظرف معلق بالمنفي لكان مضارعاً للمضاف فانتصب كما في (لا خيراً من زيد عندنا).

وعلى ذلك تجد أصحاب هذا المذهب أمثال الرضي[2] يجعلون الظرف متعلق بمحذوف، وهو خبر المبتدأ كما في قولك: (عليك تثريب) و (اليوم) معمول لعليكم، ويجوز عنده أيضاً العكس.

وهذا التوجيه للظرف في كونه متعلق بمحذوف استحسنه أبو حيان.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ص١٦٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي جـ١٥٨/٢.

وجعل الرضي[١] وأبو حيان[٢] من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣].

(فاليومَ) خبر المبتدأ، وقوله (من أمر الله)، خبر مبتدأ محذوف، أي: (العصمة المنفية من أمر الله) وهذه الجملة التبيينية لا محل لها، كما قلنا في سقيا لك أن التقدير: هو لك، وإنما لم يكن للجملة المبينة محل، لأنها مستأنفة لفظاً، أو قوله: من أمر الله متعلق بما دل عليه: لا عاصم، أي: لا يعصم من أمر الله.

ويؤكد الرضي حرصه على ثبوت هذه القاعدة فيقول:

«فلا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي، وإن أوهمت ذلك في الظاهر، بل مثله متعلق بمحذوف، وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر، يجوز جعل ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر، مثبتاً كان أو منفياً، كما تقول: الاتكال عليك، وإليك المصير، ومنك الخوف وبك الاستعانة، وما عليك المعول، وليس بك الالتجاء، ومنه: «لا تثريب عليكم» وذلك لأن الخبر المقدر ههنا، أعنى ما يتعلق به الجار، فيه معنى المبتدأ لتضمنه خبره.

وهذا الذى ذهب إليه العكبري والرضي وأبو حيان اتبعهم فيه ابن هشام: كما هو واضح من نصبه في موضع الشاهد في المسألة، إذ يجعل الظروف بعد المنفي متعلقة بمحذوف واتبعهم في ذلك الشيخ يسن[٤] أيضاً.

---

(١) ينظر: السابق نفس الموضع.

(٢) ينظر: البحر المحيط جـ٥/٣٣٨-٣٣٩.

(٣) من سورة هود من الآية رقم ٤٣.

(٤) ينظر: حاشية يسن جـ١/٢٤٠ -٤٤١.

وذهب ابن مالك: إلى جواز – ترك التنوين قال:

«فظهر أن التنوين على رأى البصريين ممتنع»[١] لقول الرضي: «وذهب ابن مالك، إلى أن مثل هذا مضارع معرب، لكنه انتزع تنوينه، تشبيها بالمضاف»[٢].

قال يسن: «ولعل السر في العدول عن تنوينه – إرادة التنصيص على العموم[٣].

وأجاز البغداديون: بناءه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو ولا جدال في الحج، بخلاف المفعول الصريح أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجرى مجراه في الإعراب .

حكاه الرضي نقلا عن البغداديين وقال فيه نظر؛ لأن المضارع للمضاف لا يبنى [٤].

وعليه: يتخرج الحديث: «لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت»[٥].

قاله ابن هشام في الباب الثاني من الجملة المعترضة فيما نقله عنه الشيخ خالد[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل جـ١/٤٤٠.

(٢) شرح الرضى جـ٢/١٦٠، همع الهوامع جـ٢/٢٠٤، يسن جـ٢/٢٤٠.

(٣) حاشية يسن على التصريح جـ١/٢٤٠.

(٤) شرح الرضي جـ٢/١٥٩-١٦٠، وينظره في: المغنى ٢٣٨/٢.، في الهمع جـ٢/٢٠٤.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة – باب ٤٠ ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع رقم الحديث ٢٠٤-٢٠٦ جـ١/٣٤٧، خادم الكتاب محمد فؤاد عب الباقي.

(٦) ينظر: التصريح جـ١/٢٤٠.

وخالف الدنوشري هذا التفسير نقلا عن ابن هشام حيث قال:

«حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه (مفرداً) واللام متعلقة (بالخبر) والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده [١].

أما الدماميني فعنده: أن اللام للتقوية وقال ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية دفع التكرار[٢].

وذهب الكوفيون:

إلى جواز بناء الاسم المطول نحو: (لا قائل قولا حسناً) و (لا ضارب ضرباً كثيراً)[٣].

استنتاج:

بعدة نقاط هي:

١- أثبتت الصناعة النحوية أن اسم «لا» له معالم تختلف باختلاف حالته، فإذا كان مفرداً فهو المبني، وإذا كان المضاف أو الشبيه بالمضاف فهو المعرب المنصوب.

حيث اقتضت صناعة البصريين للأحكام النحوية ذلك وقضي الأمر أمام هذه القاعدة.

٢- مجيء بعض آيات الذكر الحكيم مخالفاً لما استقر على قواعد البصريين يدل على فساد الصنعة في إقامة القاعدة عندهم بعدم اكتمال جميع صورها إذ رد الأخذ بالظاهر في الآيات موضع الشاهد من قوله ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ

(١) يسن على التصريح جـ١/٢٤٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر: الهمع جـ٢/٢٠٤.

عَلَيۡكُمۡ ﴾ و ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ وقول الحديث: «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» وقوله تعالى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ يدل على قصور في القاعدة النحوية لديهم.

٣- يرى البحث رد الإعراب على خلاف الظاهر وتخريجه على أن الظرف الواقع بعد الاسم المنفي متعلق بمحذوف هذا المحذوف هو خبر المبتدأ كما في قوله: (عليك تثريب) و (اليوم) معمول (لـ عليكم)، أو العكس، كل هذا تمحل، وافتعال، وتأويل مصنوع، يدل على مدى تعبد البصريين لصناعتهم ومن أجل استقامتها يلجئون إلى هذا التأويل المفسد بدعوى أن الأخذ بالظاهر فيه فساد للصنعة.

٤- التوافق مع مذهب ابن مالك بجواز ترك التنوين مع الشبيه بالمضاف إتباعاً للسماع ورداً لبعض النحاة المتشددين ممن اختاروا مذهب الجمهور مثل الشيخ يسن.

٥- تشبث الرضي وحرصه على الصنعة متمثلاً في عبارته فلا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي، وإن أوهمت ذلك في الظاهر» يدل على التكلف في الصنعة النحوية أمام آيات الذكر الحكيم وفصيح الكتاب المبين.

٦- الأخذ بالظاهر في الظرف الواقع بعد المنفي بلا على البناء توافقاً مع مذهب البغداديين.

٧- مجيء المنفي بدون تنوين يبيح كونه معرباً دون تنوين اتفاقاً مع ابن مالك، ويبيح كونه مبنيا اتفاقاً مع البغداديين، قياساً عندهم على المضاف في حال الإعراب مما يسهل حمل الظاهر من الآيات والحديث على هذين المذهبين.

٨- حمل الحديث على مذهب الدنوشري بجواز كون اسم لا مفرداً واللام متعلقة بالخبر المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت؛ يعد تكلف مفسد في نظر البحث، وكذلك لو جعلت اللام للتقوية إتباعاً للدماميني فلم يبعد الأمر عن التأويل بالخبر المحذوف مما يدعو إلى التكلف.

٩- يقوى مذهب ابن مالك من جهة، والبغداديين من جهة أخرى جواز بناء الاسم المطول عند الكوفيين، وهذا يقوى لدينا الأخذ بالظاهر والبعد عن مذهب البصريين.

١٠- يرى البحث:

أن ظاهر مذهب الزمخشري يتوافق مع ابن مالك أو البغداديين حيث أجاز تعلق الظرف بالنكرة المنفية بـ «لا» على الرغم من عدم التنوين

المبحث الثالث

إعمال المصدر المؤكد

من الأعاريب المردودة لفساد الصنعة النحوية ما ذكره الزمخشرى عند قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾[1].

قال: انتصاب (حقا) على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ويكون عامله محذوفا تقديره حق ذلك حقا، إذ يقول: «حقا مصدر مؤكد أي: حق ذلك حقاً»[2].

ورد هذا الإعراب أبو حيان لفساد الصنعة وهدم القاعدة؛ لأن في انتصابه يكون قد علقت (على المتقين) حينئذ بالمصدر المؤكد (حقا) فيكون المصدر المؤكد بهذا قد عمل وهو في حال كونه مؤكداً وهذا يبطل القاعدة.

وكذلك لو جعلنا (على المتقين) متعلق بـ (حقا) على النعت له فهذين التقديرين يخرجه عن التأكيد، وذلك لأن المصدر المؤكد لا يعمل فلا يجوز أن يتعلق به الجار والمجرور على أي صفة فعندهم في الصناعة النحوية لا يعمل المصدر المؤكد إلا في الأمر والاستفهام وليس هذا الأمر أو الاستفهام وأيضاً لأنه، لو نعت المصدر بالصفة لتخصص بها وخرج عن كونه مؤكداً، فالمؤكد لا يتخصص أما الذي يتخصص فهو المصدر المبين للنوع أو العدد.

حيث يقول: «وهذا تأباه القواعد النحوية؛ لأن ظاهر قوله على المتقين إذن يتعلق (على) (بـ حقاً)، أو يكون في وضع الصفة له، وكلا التقديرين يخرجه عن التأكيد، أما تعلقه به فلأن المصدر المؤكد لا يعمل؛ إنما يعمل المصدر الذي ينحل

(١) من سورة البقرة من الآية رقم ١٨٠.

(٢) الكشاف جـ١/٢٠٣.

بحرف مصدري والفعل، أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل. وذلك مطرد في الأمر والاستفهام على خلاف في هذا الأخير على ما تقرر في علم النحو، وأما جعله صفة لحقاً أي حقاً كائنا على المتقين، فلذلك يخرجه عن التأكيد، لأنه إذ ذاك يتخصص بالصفة(١).

الدراسة والتحليل:

المصدر العامل عند النحاة يقتضي في الصناعة النحوية ضربين:

الضرب الأول: مصدر مقدر بالفعل وحرف مصدري.

الضرب الثاني: مصدر مقدر بالفعل وحده.

أما المصدر المقدر بالفعل وحده فهو المقصود بالدراسة هنا وله حالان:

الحال الأول: أن يكون مؤكداً لفعله المذكور في الكلام أو المحذوف:

الثانى: أن يكون نائباً عن فعله فلم يذكر مع فعله ألبته.

فالحالة الأولى: المصدر المؤكد لعامله المذكور أو المحذوف:

فمذهب جمهور النحاة على أنه لا يعمل؛ لأنه لا يقدر بفعل، مع «أن» أو «ما» وذلك نحو قولك: (ضربت ضرباً) فإذا قلت: ضربت ضرباً زيداً، فإن زيداً مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا للمصدر.

يقول ابن يعيش:

«فأما إذا كان مؤكداً لفعله، أو عاملاً فيه الفعل الذى أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل؛ لأنه لا يقدر بأن والفعل، وذلك نحو قولك: ضربت زيداً ضرباً والضرب الشديد، لأنه لا يسحن أن تقول فيه: (ضربت زيداً أن ضربت زيداً)»(٢).

فالعلة في عمل المصدر إذن:

---

(١) البحر المحيط جـ٢/٢٥-٢٦.

(٢) شرح المفصل جـ٦/٥٩، وينظر: شرح الرضي جـ ٣/٤٠٥، وينظر: عدة السالك جـ٣/١٧٣.

شبهه بالفعل ولذلك استلزم عندهم للعمل أن يكون – مقدر «بأن» أو «ما» مع الفعل، فإذا لم يقدر بـ أن أو ما؛ فلا يعمل حيث استحال هنا تقدير «أن» أو «ما» مع الفعل لأن المعنى يأبى ذلك فقولك: ضربت زيداً لا يجوز أن يحتمل ضربت زيداً أن ضربت لفساد المعنى بهذا المحصل.

يوضح العكبري وجه الشبه:

بأنه في حال أن يقدر بأن والفعل عمل عمل فعله المشتق منه، وإنما كان كذلك؛ لأنه يشبه الفعل في أن – حروفه فيه، وأنه يشاركه في الدلالة على الحدث الذى يقتضي فاعلاً دائماً ويقتضي مفعولا به إن كان واقعاً، وأنه يكون للأزمنة الثلاثة.

وكل هذا في حال أن يقدر بالحرف المصدري مع الفعل.

فإن لم يحسن تقديره (بأن والفعل) لم يعمل؛ لأن الأصل في العمل للفعل، وإذا لم يصح تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به، والذى لم يقدر هنا بأن والفعل (المصدر المؤكد) نحو: ضربت ضرباً [1]، لذلك كان اتفاق الجمهور إذا قلت: (ضربت ضرباً زيداً) العامل في زيداً هو (الفعل المذكور) وليس (المصدر المؤكد).

وبهذا يظهر لنا:

انفراد الزمخشري بجواز إعمال المصدر المؤكد الذى يظهر فعله في حال الخبر مخالفاً في هذا الإعراب جمهور النحاة على نحو ما ظهر في إعرابه للآية موضع الشاهد في المسألة حيث ظهر أن الجار والمجرور (على المتقين) معمول للمصدر على الظرف أو النعت على نحو ما فسر هذا أبو حيان معترضاً عليه. منزعجاً لخروجه على الصناعة وإفساده لها.

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٩٥، شرح المفصل جـ٦/٦٠، وينظر: عدة السالك جـ٣/١٧٣.

وأيضاً لأن فيه تخصيص المصدر المؤكد بالنعت، والمؤكد لا يتخصص، إنما يتخصص المبين للنوع أو المبين للعدد.

أما المصدر المؤكد لعامله النائب عن فعله الذى لم يظهر فعله ألبته: نحو: (ضربا زيداً) فاختلف فيه النحاة؛ فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب إليه العكبري[١] فعنده أنه لا يعمل وكذلك عند ابن يعيش[٢] وابن هشام[٣].

إذ يقول العكبري في (ضربا زيداً): وربما وقع في كلام بعض النحويين أن ضرباً هذا هو العامل، وذلك تجوّز من قائله؛ لأنه لا يعمل فإذا قلت: (ضرباً زيداً) فإن زيداً منصوب بالفعل المقدر.

وكذلك يقول ابن يعيش: «والمصدر يعمل عمل الفعل.. .. وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدراً بأن والفعل نحو قولك: (أعجبني ضرب زيدٍ عمراً) وتقديره: (أن ضرب زيد عمرا) فأما إذا كان مؤكدا لفعله أو عاملاً فيه الفعل الذى أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل؛ لأنه لا يقدر (بأن والفعل) وذلك نحو قولك: (ضربت زيداً ضرباً والضرب الشديد)؛ لأنه لا يحسن أن تقول فيه: (ضربت زيداً أن ضربت زيداً).

أما قولهم في الأمر: (ضربا زيداً) فكثير من النحويين يقولون العامل في زيد: ضرباً.

والذى عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذى نصب المصدر وتقديره اضرب ضرباً زيداً، ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد لنيابته عن

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص٢٩٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل جـ٦/٥٩ – ٦٠.

(٣) ينظر: قطر الندى ص٢٦٦.

الفعل لا بحكم أنه مصدر وجاء كقولك: زيد في الدار قائماً، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل كذلك ههنا»[١].

المذهب الثاني: للأخفش فعنده:

كل مصدر قام مقام الفعل يعمل سواء أكان في الخبر أو الأمر أو الاستفهام، وفيه ضمير فاعل، وذلك إذا قلت: (سقياً لزيد) وإنما تريد: سقي الله زيداً، ولو قلت: (سقياً الله زيداً) كان جيداً، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: آكلاً زيدٌ الخبز وأنت تأمره كان جائزاً [٢] كقوله في الأمر:

على حين ألهى الناس جل أمروهم ∴ فندلا رزيق الموت ندل الثعالب[٣]

وإليه ذهب أيضاً ابن مالك إذ يقول في شرح الكافية:

«الضرب الثاني من المصدر الذى يعمل وهو الذى يقدر بالفعل وحده، وهو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله وأكثر وقوعه أمراً، ودعاء، وبعد استفهام وقد يقع خبراً، وهو مطرد عند الأخفش والفراء في الخبر والطلب ومما مثل به الأخفش: (ظنك زيداً منطلقاً)، و(سَمْعُ أُذُني أخاك يقول ذاك) و(بصر عيني أخاك)[٤]».

---

(١) شرح المفصل جـ٦/٥٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج جـ١/١٩٩.

(٣) نسب للأحوص من بحر/ الطويل.

ينظر في/ ديوان الأحوص ٢٨٩، والكتاب جـ١/٥٩، والعيني جـ٣/٤٦، وشرح الكافية الشافية جـ٢/٦٥٩، جـ٢/١٠٢٥.

بدلا/ هو هنا الأخذ باليدين.

زريق/ اسم قبيلة ويريد أن الحقائب مملوءة جداً. والثعالب: الثعلب يضرب به المثل في الأخذ.

والشاهد في قوله: (زريق) فيجوز أن يكون فاعل ندلاً، ويجوز أن يكون منادى مضموم.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/١٠٢٤-١٠٢٦، وعدة السالك جـ٣/١٧٣.

فأجاز ابن مالك في المصدر النائب عن فعله أن يعمل في الخبر كما ترى من النص، وكذلك في الأمر والاستفهام، وجعله عند الأخفش مطرداً في الخبر والطلب على السواء مستنداً لبعض الأمثلة العاملة في حال الخبر مما كان يمثل به الأخفش.

وهذا النوع يعمل مقدماً، ومؤخراً، لأنه ليس بمنزلة موصول، ولا معموله بمنزلة صلة، فيقال: (ضرباً رأسه) و (رأسه ضرباً) ومما يجوز في هذا النوع استتار ضمير فيه مرفوع به.

وأكثر وقوعه أمراً، ودعاءً وبعد استفهام فالاستفهام:

قول الشاعر:

أعلاقـــــه أم الوليـــــد بعـــــدما ∴ أفنـــان رأســك كالثغـام المخلـس[1]

ومثال الدعاء قول الآخر:

يـا قابـل التـوب غفرانـا مـآثم قـد ∴ أسـلفتها أنـا منهـا مشـفق وجـل[2]

تحليل واستنتاج:

١- المصدر العامل في صناعة الجمهور يلزم أن يكون مقدراً بالحرف المصدري فلا يعمل إلا إذا قدر بأن والفعل أو بما والفعل.

---

(١) قائله/ المرار الفقعسي من بحر/ الكامل.

ينظر في/ الكتاب ج١/٦٠، أمالي ابن الشجري جـ٢/٢٤٢، الكامل جـ١/٢٠١، وخزانة الأدب جـ/٤٩٣.

والشاهد/ قوله: (أم) حيث نصب بقوله (علاقة).

وأفنان الشعر/ خصلة الثغام: شجرة إذا يبس أبيض.

المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٢) قائله/ لم يسم من بحر/ البسيط.

ينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ٢/١٠٢٥، الأشموني جـ٢/٢٨٥.

٢- يعمل المقدر بالحرف المصدري لعلاقة شبه قائمة بينه وبين الفعل وهى أن الفعل مقدر نفسه في هذه الحالة، فعندما تقدر الفعل مع الحرف المصدري تستحضر حروف الفعل وتستحضر الدلالة على الحدث ومن ثم هذه الدلالة تستوجب طلب فاعل لها أو مفعولاً وقع عليها لذلك تري المصدر بهذه الصفة يعمل عمل فعله فيعمل الرفع دائماً ويعمل النصب إذا كان فعله متعدياً فينصب مفعولاً واحداً أو اثنين أو يتعدى بحرف جر على حسب نوع فعله، ولذلك أيضاً تجده يعمل في الأزمنة كلها مثل الفعل فيكون للمضي أو للحال أو للاستقبال.

٣- تقتضي الصناعة النحوية في حال قولك: (ضربت ضرباً زيداً) أن يكون العامل هنا الفعل نفسه وليس المصدر أو المصدر بالنيابة عن فعله المقدر أما هذا المصدر الملفوظ به فلا يعمل بنفسه إطلاقاً لأنه لا يقدر هنا بفعل مع حرف مصدري ومن ثم استحال إعماله في زيداً لأنه مؤكد لفعل والمؤكد للفعل لا يقدر الفعل له مع الحرف المصدري ومن ثم تقرر في الصناعة عدم إعماله وإنما لم يستطع تقدير الفعل والحرف المصدري معه لأن المعنى هنا في ضرباً زيداً يأبى ذلك لأن المعنى اضرب زيداً فيحل الفعل وحده بدون الحرف المصدري لذلك امتنع العمل لامتناع قولك: (ضربت زيداً أن ضربت زيداً).

٤- المصدر المؤكد لا يعمل إلا إذا كان نائباً عن فعله على مذهب ابن مالك خاصة سواء في الأمر أو الاستفهام أو الخبر إتباعاً لمذهب الأخفش الذى حكاه عنه مستنداً لقول (ظنك زيداً منطلقاً) نحوه.

٥- امتناع إعمال المصدر المؤكد عند النحاة وإن كان نائباً عن فعله على مذهب أكثر المحققين إتباعاً لمذهب العكبري وابن يعيش وابن هشام.

٦- انضمام أبى حيان لمذهب الجمهور في احتكامه للصناعة النحوية وعدم الأخذ بالظاهر في الآية الكريمة وظهر ذلك من رفضه إعراب الزمخشري.

٧- تأكيد مذهب الزمخشري في جواز إعمال المصدر مؤكداً وغير مؤكد أخذا بالظاهر في كلام العرب بل في أفصح الأساليب ألا وهو القرآن الكريم.

٨- يرى البحث:

اتفاق مذهب الزمخشري مع مذهب الأخفش الذى اتبعه ابن مالك في جواز إعمال المصدر المؤكد مطلقا أي كان نائباً عن فعله أو لا، وهو الرأي الصواب الذى يراه البحث إنصافاً للأساليب الفصيحة من كلام الكريم والقران الكريم.

الخاتمـــة

وفيها أهم النتائج التالية:

رأى البحث تمسك البصريين وبعض الكوفيين بالقياس الذي استنبطوه من المسموع من كلام العرب والذى بنى على الغالب وترك كثيراً من النصوص الفصيحة في القرآن الكريم والتي انسجمت مع بعض الأساليب في النثر والشعر على السواء مما ألزمهم ادعاء فساد الصناعة النحوية وهدم القاعدة المبنية إذا تقبلوا الأخذ بظاهر هذه النصوص؛ حيث أحكمت الصنعة النحوية عندهم بذلك، ورفض البحث إنصافهم، ورأى إنصاف النصوص الفصيحة وجعلها حجة عليهم يلزم مراجعة القاعدة من أجلها ولا يجوز رفضها وردها وانتصار القياس عليها فرأى البحث من النتائج ما لهم وما عليهم الآتي:

١. من الفساد أن يظن أن الفعل وقع بعد حرف الاستفهام وأنت تظن إعماله في السابق إذ محال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام في السابق عليه.
٢. العلة في التصدر في الاستفهام لإفادة معني في الجملة لم يكن من قبل إتباعاً للعكبري، ولرفع اللبس إتباعاً لابن الحاجب، ولنقل الجملة بواسطة حرف الشرط من معنى قد استقر عليها إلى معنى آخر إتباعاً لابن يعيش، ولرفع التشويش عن السامع إتباعاً للرضي.
٣. ورأى البحث أن في القاعدة التي وضعوها النحاة ترجع إلى السماع الوارد عن العرب واللغة هي سماع لا شك في ذلك. فإذا أخذنا بالظاهر واستقام المعنى بالظاهر على إعمال ما في حيز الاستفهام فيما قبله فيلزم عدم رد الإعراب وادعاء هدم الصناعة والحكم عليها بالفساد على نحو ما يراه النحاة بل نعده وجهاً في الإعراب؛ فلربما عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وخالف أصله لسر بلاغي، ألم تكن هناك ألفاظ في النحو العربي رتبتها

متأخرة وذكرت متصدرة؟ ألم يكن منها ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، أليس في هذا التقديم قصر العبادة على الذات العلية.

٤. يأتي النفي لإفادة المعني في الاسم والفعل فينبغي له التصدير فيأتي قبلهما لا بعدهما.

٥. النفي (بما) يعد استئنافاً بدليل أنه يتلقى بها القسم كما يتلقى (بأن) واللام في الإيجاب.

٦. (ما) و(إن) من جملة حروف النفي التي يلزم لها التصدر على خلاف في (إن)، لذلك انقطع عمل ما بعدهما فيما قبلهما.

٧. خرق قاعدة الصدارة على مذهب الكوفيين مع (ما) على الأخص حيث صارت مع (زال) بمعني الإثبات فهي كجزئها، بخلاف ما فارق وانفصل فيلزم الصدر.

٨. نفي النفي إثبات (قاعدة) طبقها الكوفيون على (مازال) (فـ زال) للنفي و(ما) للنفي ونفي النفي إثبات؛ لذا جاز تقديم الخبر معها بخلاف غيرها.

٩. خرق قاعدة تصدر حرف النفي في (ما) إتباعاً لمذهب الكوفيين قياساً عندهم على (لم ولن ولا) حملاً على النفي في كل، فما جاز من تقديم معهن لمعمول ما بعدهن عليهن يجوز في (ما).

١٠. خرق قاعدة تصدر حرف النفي (ما) بتقديم معمول خبرها عليها إتباعاً لمذهب الكوفيين.

١١. إن كانت (ما) رداً لخبر لم تفسد القاعدة ويجوز التقديم قياساً على (لم) إتباعاً لمذهب ثعلب على الأخص.

أما إذا كان جواباً للقسم كانت بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم.

١٢. رأى البحث الأخذ بالظاهر برغم إحكام الصنعة في إصدار الحكم على الغالب من كلام العرب ولكن يبقي ثمة عدم إحكام لها لتركها بعض التراكيب التي لم تدخل ضمن القاعدة والتي ظاهرها يبيح المعنى فيها أن يكون ما بعد النفي بواسطة (ما) تعلق بما قبله أو عمل فيما قبله حيث سمع بكثرة من قوله تعالى: (قليلاً ما تشكرون) (قليلاً ما تذكرون) (قليلاً ما تؤمنون) (وثموا فما أبقي).

ألم يكن لنا من أخذ الآيات على ظاهرها طالما أن المعني يساعد عليه.

ألم يكن للفظ المتصدر مزية وعناية واهتمام في لغة العرب فهل عبارة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1]. مثل عبارة (لا تقهر اليتيم).

ألم يكن لتصدير الآية هنا (بقليلاً) و(ثموداً) عناية خاصة ومعني يفوق تصدير العبارة بما النافية. أيكون التصدير هنا ضد التصدير هناك، بمعنى أيكون التصدير بقليلاً وثموداً ضد كون (ما) نافية، ألم يكن المعني يقوى به على ما نص عليه العكبري وهى في النفي.

لذا أقول: أن الفساد يرجع إلى الصناعة هنا لعدم إحكامها على كل التراكيب العربية على نحو ما ورد في القرآن هنا من آيات يؤيده قول الشاعر: *ونحن عن فضلك استغنينا*

وليت شعري أنهم يدفعون به أيضاً إلى القول بانه شعر أي موطن الضرورة ولم ينظروا إليه لاستكمال الحكم الذي لم يستكمل عندهم بعد في القاعدة النحوية.

١٣. محور الجملة الشرطية – الربط بين حدثين مختلفين ربطاً عضوياً بحيث يكون الأول مقدمة للثاني، إذ إن الثاني نتيجة للأول. وهذا الحدثان ليس قائمين بذاتهما وحدهما، بل يسندان بالفعل إلى من يقوم بهما، فيكون

(١) من سورة الضحى الآية رقم ٩.

الترابط إذن بين تركبين إسناديين ولا يتم هذا الترابط إلا من خلال الأداة المسئولة عن هذا الربط وهذا الترتيب الملزم في التركيب.

١٤. الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تتطلب أن تكون الأداة المنظمة لهما (متصدرة).

خرق قاعدة فساد الصناعة عند ابن عطية في تعلق ما قبل الشرط بما بعده فأعرب ملعونين حال من ضمير تقفوا في قوله تعالى: ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾[1].

١٥. الشرط يستحق الصدارة لمشابهته للاستفهام من حيث كنت طالبا لما لم يستقر عندك في الاستفهام.

أما في الشرط حيث كان كلاماً معقوداً على الشك، فكل منهما غير محقق ثبوته إتباعاً لابن الأنباري.

١٦. أدوات الشرط لها الصدر حيث تقع مستأنفة مبنية على ذي خبر أو نحوه إتباعاً للسيوطي.

١٧. يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط إتباعاً لمذهب الكسائي والكوفيين.

١٨. يجوز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة إتباعاً لمذهب الكسائي أيضاً.

١٩. الاستدلال برفع الجواب والنية به التقديم دليلاً على جواز التقديم على الأداة استناداً للكوفيين.

٢٠. يرى البحث جواز تقديم ما في حيز الشرط عليه استناداً إلى قول ابن الأنباري يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن لقولهم: (طعامك إن تزرنا نأكل) تقديره طعامك نأكل إن تزرنا.

---

(١) من سورة الأحزاب من الآية رقم٦١.

وهذا يؤيد ترجيح مذهب الكوفيين في جواز إعمال ما بعد الأداة فيما قبلها، فإذا قد سمع ذلك في النظم من أشعار لا تحصى على نحو قولهم: (أنت ظالم إن فعلت) وغيره أليس هذا بتركيب عربي، فهل يلزم من فهم معناه حمله على التأويل والقول بأن الجواب محذوف لتقدم ما يدل علية؟؟

فإذا جاز لهم القول بهذا فما الذي يمنع القول بالعكس إذ أن القول بالظاهر أولي من التأويل والتقدير. مما يؤيد كون (ملعونين) في الآية الكريمة.

على أنه حال من فاعل أخذوا أو ثقفوا وكلاهما في حيز الشرط.

على نحو ما أجازه ابن عطية ونقله أبو حان عن الكسائي فقد ثبت قولهم إنه الراجح في نظر البحث، ومخالفة للجمهور في قولهم بفساد الصنعة. إذ إن الصناعة هم الذين صنعوها وحكموا بقولهم هذا ولو أنهم بنوا الحكم على كل التراكيب المسموعة نظماً ونثراً بل وقرآناً ما فسدت عندهم الصناعة في القول بأن ما في حيز الشرط يعمل فيما قبله.

نعم بحسب الغالب في أمثلة العرب وتراكيبها تصدر الشرط مثلما تصدر الاستفهام نظراً لما يحدثه كل منهما من تغيير في معنى الجملة فاستحقا التصدر إلا أنه يبقي من أسرار العرب ما يكون في بعض التراكيب مقدم للعناية به أو لفت النظر له أو الاعتبار به أو نحو ذلك في كل مثال على حسبه، ينظر ما يحدثه معني (ملعوناً أينما ثقف) (أينما أخذ ملعوناً) أليس في تقديم الحال من أثر يحدثه في السياق نتيجة هذا التقديم مما يؤيد أنه معمول للفعل الواقع بعد الأداة وهو جزاء الشرط.

وإذا كان أبو حيان قد رد على إجازة الكسائي بعض التراكيب من قولهم: (خيرا إن تفعل يثبك الله)، و (خيرا إن اتيتني تصب) على ما نقله عنه السيوطي[1] بأن

(١) ينظر: همع الهوامع جـ٤/٣٣٢.

هذا يحتاج إلى سماع؛ فنقول له فما بالك بقوله تعالى: ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾. وأيضاً إضافة إلى الكثرة الواردة في تنوع التراكيب الشرطية التي ظاهرها يشير بتقدم معمول الجزاء على الأداة فلا فساد لصناعة لم تحبك صنعتها إذن.

٢١. رأى البحث الأخذ بقراءة نافع ويعقوب الواردة في إعراب ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾﴾... .. الآية (من) متعلقه بـ تخرجون.

٢٢. أما قولهم: إنه يدعو للفصل بين الشرط وجوابه حيث وقف بكلمة (دعوة) ففصل ثم ابتدأ (من الأرض إذا أنتم تخرجون) نقول: أن الفصل قد ورد في لغة العرب وأنتم قد اعترفتم به في مواضع «الاعتراض» للعناية في الذكر فكذلك هنا، وبناء عليه يتعلق ما بعد «إذا» الفجائية بما قبلها في بعض التراكيب مخالفة للكثير الغالب لها. وطبقا لكل المسموع في لغة العرب.

٢٣. يرى البحث الحق مع الكوفيين في جواز الفصل بين المتضايفين لعدة أمور:

أولها: ورود الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في قراءة متواترة وهي قراءة ابن عامر الذي أخذ عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب بشهادة ابن الجزري[١].

الأمر الثاني: وجد نظير هذه القراءة في أكثر من شاهد في لسان العرب

الأمر الثالث: هذا الفصل الذي ورد في قراءة ابن عامر منقول من كلام العرب وفصيح كلامهم وهو جيد من جهة المعنى لثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر جـ٢/٢٦٤-٢٦٥.

ثانيها: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

ثالثها: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية إتباعاً لابن مالك.

٢٤. تخبط الصناعة النحوية أمام (الظرف والجار والمجرور).

فللتوسع فيهما طبقاً للملاحظ من كلام العرب تجد النحاة يبيحون التقديم حينما كان متعلق الصلة ظرفاً أو جاراً ومجروراً إتباعاً لمذهب الكوفيين المتحررين من قيود الصناعة المفروضة من قبل البصريين فيجوز التقدم وهو ما يراه البحث. نعم في الغالب نجد التراكيب في الموصول تأخذ في الشكل والصورة صورة التوابع للبيان في كل ويبقى ما يخالف ذلك في الأصل الأول من أصول الاستشهاد، وهو القرآن الكريم في قوله تعالى: «وكانوا فيه من الزاهدين» ألم تكن ثمة عناية بالضمير المجرور هنا يجعله وإن كان في حيز الصلة ومعمولا لها إلا أنه لغرض أصيل قدم فلماذا المنع والتأويل والمجاز.

تحرر المذهب الكوفي من قيود الصناعة النحوية لكثرة المسموع تشهد لهم بذكر الجواز مطلقاً وعدم المنع إذ إن المجاز تأويل وحذف وتكلف لا داعى إليه. اقتضت الصناعة غلق الباب على صلة (أل) إذا جرت بمن فيجوز تقديم ما في حيزها على الموصول وإلا فلا إتباعاً لمذهب ابن مالك.

فيرد عندنا: بالسماع فيها وفي غيرها أما ربط هذا وذاك بالقلة والكثرة فنقول: كله استعمال عربي يلزم أن يقضي له بالفصاحة فتتسع دائرة الصناعة فيبطل القول بالفساد والمنع مطلقاً أو المنع في غير صلة أل المجرورة (بمن).

٢٥. رأى البحث تعلق النهار بالابتغاء وقد ظهر في موطن من مواطن الجمال في العبارة وغاية في البلاغة إذ إنه على اللف والنشر حيث قرن بين الظرفين الليل والنهار وفصل بين المصدرين المنام والبغي وأعان

على ذلك ما في الظرفين من الزمان الموحد بينهما وزادهما توحيداً اللف فجاز التقديم للمعمول إتباعاً للزمخشري والرضي ومخالفة للألوسي وابن هشام ومن سبقهم من ابن مالك واتبعهم السيوطي.

الخروج عن قود الصناعة النحوية والقول بفسادها أخذا بالظاهر بعيداً عن تكلف الإضمار الذي ذهب إليه المانعون من التقديم كما فعل ابن مالك في باب النعت فلا يجوز تقديم الوصف على الموصوف ولا الصلة على الموصول الأمر الذي جعله يضمر كل ما يوهم التقديم فيضمر له فعل عامل فيه وأتبعه فيه ابن هشام والسيوطي.

الأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع وقد كان.

كثرة ما ورد في كلام العرب وقد تقدم المعمول على المصدر وبخاصة في القرآن الكريم بشهادة الزمخشري وكثرة في كلام العرب بشهادة الرضي.

ليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه.

وبناء على ذلك ليس بالضرورة كون المصدر مؤول من أن الفعل يستدعي منع تقدم معموله عليه قياساً على الصلة إذ إن الفعل والحرف في حالة صلة.

مما يرى البحث ترجيح مذهب الزمخشري ولا فساد في الصناعة بل إدراج حكم يصلح ما أفسده الصانعون من الأخذ بظاهر ما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً ولجئوا فيه إلى التمحل والتأويل.

٢٦. يرى البحث ترجيح مذهب الكوفيين في الأخذ بمقتضى الظاهر أن الرفع ورد عطفاً على موضع إن واسمها قبل مجيء الخبر أما القول بفساد الصنعة هنا بأنه يلزم من القول به أن تكون (إن) هنا رافعة ناصبة مما يجعلونه في المحال فنقول: هذا الوجه مردود بعده أمور:

أولها: أن المعرفات (الرافعة) والمعرفات (الناصبة) ليس معناها أنها معرفات لذواتها ولأعيانها، وإنما هي معرفات بحسب الوضع والاصطلاح لهذه الحركات التي تصحبها، واجتماع المعرفات الكثيرة على الشيء الواحد غير محال بدليل أن جميع المحدثات دالة على وجود الله تعالى.

ثانيها: أن المذهب البصري في ادعاء فساد الصنعة قد بنى على أن كلمة (إن) مؤثرة في نصب الاسم ورفع الخبر، والكوفيون ينكرون ذلك ويقولون: لا تأثير لهذا الحرف في رفع الخبر البتة، باعتبار أنه كان مرفوعاً قبل دخول الناسخ فما الدليل على تغيره من رفع إلى رفع مادام أن الحالة واحدة.

ثالثها: أن الأشياء الكثيرة إذا عطف بعضها على البعض فالخبر الواحد لا يكون خبراً عنها جميعاً؛ لأن الخبر عن الشيء عبارة عن تعريف حاله وبيان صفته، ومن المحال أن يكون حال الشيء وصفته عين حال الآخر وصفته، لامتناع قيام الصفة الواحدة بالذوات المختلفة فقولك: (زيد وعمرو منطلقان) فمنطلقان ليس خبراً عن زيد وعن عمرو بل لكل منهما خبر فمنطلقان خبر عن زيد وعمرو مقدر له خبره في المعنى والنية، فإذا ثبت ذلك ظهر أن الخبر، وإن كان في اللفظ واحداً إلا أنه متعدد في التقدير والنية، وهو لا محالة موجود حسب التقدير والنية، وإذا حدث التعدد في الحقيقة لم يمتنع كون البعض مرتفعاً بالحرف والبعض بالابتداء، وعلى هذا التقدير لا يلزم اجتماع الرافعين على مرفوع واحد، لأنه باعتبار الظاهر خبر واحد وباعتبار التقدير متعدد.

فيتحقق من ذلك أن تقول إن زيداً وعمروٌ منطلقان إذ إن العقل يقول لابد من الحكم بتقدير الخبر وذلك يحصل بتقدير الأخبار الكثيرة، فالظاهر يكون مثلاً

للناسخ والمقدر يكون للموضع؛ لأن قولك منطلقان عبارة عن منطلق ومنطلق في المعنى فأحد المنطلقين يكون خبر عن الناسخ والمنطلق الآخر يكون خبر عن موضع الناسخ، أي خبراً عن الابتداء وبهذا التقدير يسقط ما ذكر من الالتزام.

٢٧. مذهب البصريين في امتناع حذف حرف النداء من الاسم المبهم عند المفسرين حرصاً منهم على الصنعة التي ألزمت بهذا.

٢٨. يري البحث ترجيح مذهب الكوفيين إتباعاً لابن مالك احتجاجاً بالكثرة الواردة في المسموع من كلام العرب وتوسيع دائرة الصنعة التي أخذ بها البصريون.

نعم حذف الحرف في هذا الباب من الاسم المبهم يفوت الغرض الذي من أجله الحرف قد أتي في إفادة التخصيص والإقبال ويبقي أن العرب تحذف متى وجد في السياق ما يدل على المحذوف فقد حذف الحرف وبقي الإعراب قرينة والمحذوف في حكم المعلوم ، وقد دلت عليه قرينة الإعراب وعلى ذلك لم يكن ثمة تناقض بين الحذف والغرض من الحذف لأن المقدر في حكم الموجود.

انفراد الزمخشري باجتهاده المتحرر في جواز المخالفة بين عطف البيان ومتبوعه متفوقاً على ما يفسد الصناعة في نظر النحاة انصياعاً واستجابة لأفصح وأبلغ كلام، كلام القرآن الكريم الذي لا يصح فيه الدفع أو الرد وقد استقام المعني وإن قاده ذلك الحمل على التأويل، ليتوافق مع الصناعة النحوية.

٢٩. اقتضت الصناعة عند الكوفيين حمل البيان على النعت فيوافق كل منهما متبوعه في أربعة من عشرة فيجوز أن يتعارفا أو يتناكرا، ولا يجوز الاختلاف.

اقتضت الصناعة عند البصريين؛ بلزوم التعريف بين التابع والمتبوع في عطف البيان، فلا يجوز التنكير، أو التخالف إلا على التأويل، في حال تخالفهما إتباعاً لمذهب الزمخشري والرضي.

هنا من التأويل ما يستقيم معه المعنى، فلا مانع من قبوله على الوجه الحسن، وليس المراد به هنا التأويل المفسد.

قول أبي حيان بالتأويل في (ومن دخله كان آمنا) تفسير صناعي. فيرد عليه بأن: الصناعة النحوية عندهم أباحت من التأويل المصنوع وقتما أباحت، فلماذا تنكرونه الآن وما تنكرونه إلا لتستقيم عندكم الصناعة في قواعدكم وليس هذا كلمة الحق.

فأنتم تقبلون التأويل عندما يصلح لكم حال الصناعة في القواعد، وترفضون التأويل عندما يفسد لكم الصناعة.

والحق القول بقبوله، وعدم قبوله، هو (استقامة) (المعنى)، وعدم التكلف المفسد.

فعلى الرغم من مخالفة الصناعة هنا، وفسادها بقول الزمخشري في الآية الكريمة؛ إلا أن الإجماع على استقامة المعني معه، وإن كان على التأويل وهذا هو التأويل المقبول في نظر البحث.

ما فعله الزمخشري في جعل (النص) هو الأصل في وضع القاعدة والقاعدة هي الفرع هو الوجه الصحيح الذي كان يلزم أن تقوم على وفقه الصناعة النحوية وليس العكس.

٣٠. اقتضت الصناعة النحوية التخطئة لقراءة يمتد سندها إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فالقراءة بالنصب هي الجيدة عند الزجاج أما قراءة الخفض في (والأرحام) فضعيفة بل خاطئة بل يقطع فيها

بالخطأ في العربية بل جعل الخطأ يتطرق إلى الدين أيضاً فهو خطأ في العربية وخطأ في الدين. إذ إن الجر يكون على القسم وهذا أمر عظيم في الدين؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون عنده المعنى: (تساءلون به وبالرحم) مما يلزم معه فساد في المعنى. وأيضاً لو كان قسماً لكان قد حذف منه؛ لأن المعنى ويقولون بالأرحام، أي: ورب الأرحامِ، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه، كما قاله بذلك أيضاً النحاس، وهو بذلك يرد قول من قال المعنى: أسألك بالله وبالرحم.

رؤية الباحث في الانضمام إلى صفوف الكوفيين والمتأخرين من النحاة أمثال ابن مالك وأبي حيان مستندين في ذلك إلى الكثرة الواردة من شواهد وردت بطريق القرآن والنظم وكلام العرب مما يجعل التخريج على التأويل تمحل وافتعال وتصنع وتكلف مفسد.

قراءة حمزة بالتواتر عن رسول الله لا يصح معها الرمي بالخطأ كما فعل المبرد والزجاج وأتبعهما النحاس والزمخشري وابن عطية فهذا القول غير مرضى لأنه قد رواها إمام لغة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم والنخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها.

أما قولهم: لا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها فهذا تفريق في معنى الكلام، وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها.

وذلك بأن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى.

أما قولهم بالرفض فهو قول يأباه نظم الكلام وسره.

أما أنهم يسيئون الظن بالقراءة وبقارئها فهذا يقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا متعبدين (بقول نحاة البصرة) وغيرهم ممن خالفهم.

كم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن المصحف دون الشيوخ.

تَفُّوقُ الكوفيين من وجهة نظر البحث في هذه المسألة ونضج مذهبهم واحتكامهم للمسموع من كلام العرب والأخذ بالمصدر الأول في أصول الاستشهاد القرآن الكريم والقراءات الواردة عن التابعين وتوسيع دائرة الصناعة اللفظية وعدم اقتصارها على جانب من التراكيب العربية وترك جانب آخر كل هذا يقوى نظرة البحث في الانضمام إلى صفوف الكوفيين وهذا يهدم ما سماه البصريون يفسد الصناعة بل يصلح حال الصناعة فالصناعة من صنع الصانع فهو المتحكم بالخطأ فالأصل أن تكون الصناعة على كل مسموع من كلام العرب حتى لا تفسد كما يزعمون.

٣١. أثبتت الصناعة النحوية أن اسم «لا» له معالم تختلف باختلاف حالته، فإذا كان مفرداً فهو المبني، وإذا كان المضاف أو الشبيه بالمضاف فهو المعرب المنصوب. حيث اقتضت صناعة البصريين للأحكام النحوية ذلك وقضي الأمر أمام هذه القاعدة.

مجيء بعض آيات الذكر الحكيم مخالفاً لما استقر على قواعد البصريين يدل على فساد الصنعة في إقامة القاعدة عندهم بعدم اكتمال جميع صورها إذ رد الأخذ بالظاهر في الآيات موضع الشاهد من قوله ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ و ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ وقول الحديث: «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» وقوله تعالى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ يدل على قصور في القاعدة النحوية لديهم.

رد الإعراب على خلاف الظاهر وتخريجه على أن الظرف الواقع بعد الاسم المنفي متعلق بمحذوف هذا المحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قوله: (عليك تثريب) و (اليوم) معمول (لـ عليكم)، أو العكس، كل هذا تمحلاً، وافتعالاً، وتأويلاً مصنوعاً، يدل على مدى تعبد البصريين لصناعتهم ومن أجل استقامتها يلجئون إلى هذا التأويل المفسد بدعوى أن الأخذ بالظاهر فيه فساد للصنعة وهدم للقاعدة.

التوافق مع مذهب ابن مالك بجواز ترك التنوين مع الشبيه بالمضاف إتباعاً للسماع ورداً لبعض النحاة المتشددين ممن اختاروا مذهب الجمهور مثل الشيخ يسن.

تشبث الرضي وحرصه على الصنعة متمثلاً في عبارته فلا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي، وإن أوهمت ذلك في الظاهر» يدل على التكلف في الصنعة النحوية أمام آيات الذكر الحكيم وفصيح الكتاب المبين.

الأخذ بالظاهر في الظرف الواقع بعد المنفي بلا على البناء توافقاً مع مذهب البغداديين.

مجيء المنفي بدون تنوين يبيح كونه معرباً دون تنوين اتفاقاً مع ابن مالك، ويبيح كونه مبنيا اتفاقاً مع البغداديين، قياساً عندهم على المضاف في حال الإعراب مما يسهل حمل الظاهر من الآيات والحديث على هذين المذهبين.

حمل الحديث على مذهب الدنوشري بجواز كون اسم لا مفرداً واللام متعلقة بالخبر المحذوف والتقدير (لا مانع مانع لما أعطيت)؛ يعد تكلف مفسد في نظر البحث، وكذلك لو جعلت (اللام) للتقوية إتباعاً للدماميني فلم يبعد الأمر عن التأويل بالخبر المحذوف مما يدعو إلى التكلف.

يقوى مذهب ابن مالك من جهة، والبغداديين من جهة؛ أخرى جواز بناء الاسم المطول عند الكوفيين، وهذا يقوى لدينا الأخذ بالظاهر والبعد عن مذهب البصريين.

ظاهر مذهب الزمخشري أنه يتوافق مع ابن مالك أو البغداديين حيث أجاز تعلق الظرف بالنكرة المنفية بـ «لا» على الرغم من عدم التنوين وهو الرأي الراجح في نظر البحث.

٣٢. المصدر العامل في صناعة الجمهور يلزم أن يكون مقدراً بالحرف المصدري فلا يعمل إلا إذا قدر بأن والفعل أو بما والفعل.

يعمل المقدر بالحرف المصدري لعلاقة شبه قائمة بينه وبين الفعل وهى أن الفعل في هذه الحالة فعندما تقدر الفعل مع الحرف المصدري تستحضر حروف الفعل وتستحضر الدلالة على الحدث ومن ثم هذه الدلالة تستوجب طلب فاعل لها أو مفعولاً وقع عليها لذلك تري المصدر بهذه الصفة يعمل عمل فعله فيعمل الرفع دائماً ويعمل النصب إذا كان فعله متعدياً فينصب مفعولاً واحداً أو اثنين أو يتعدى بحرف جر على حسب نوع فعله ولذلك أيضاً تجده يعمل في الأزمنة كلها مثل الفعل فيكون للمضي أو للحال أو للاستقبال.

تقتضي الصناعة النحوية في حال قولك: (ضربت ضرباً زيداً) أن يكون العامل هنا الفعل نفسه وليس المصدر أو المصدر بالنيابة عن فعله المقدر أما هذا المصدر الملفوظ به فلا يعمل بنفسه إطلاقاً لأنه لا يقدر هنا بفعل مع حرف مصدري ومن ثم استحال إعماله في زيداً لأنه مؤكد لفعل والمؤكد للفعل لا يقدر الفعل له مع الحرف المصدري ومن ثم تقرر في الصناعة عدم إعماله وإنما لم يستطع تقدير الفعل والحرف المصدري معه لأن المعنى هنا في ضرباً زيداً يأبى ذلك لأن المعنى اضرب زيداً فيحل الفعل وحده بدون الحرف المصدري لذلك امتنع العمل.

المصدر المؤكد لا يعمل إلا إذا كان نائباً عن فعله على مذهب ابن مالك خاصة سواء في الأمر أو الاستفهام أو الخبر إتباعاً لمذهب الأخفش الذى حكاه عنه مستنداً لقول (ظنك زيداً منطلقاً) نحوه.

امتناع إعمال المصدر المؤكد عند النحاة وإن كان نائباً عن فعله على مذهب أكثر المحققين إتباعاً لمذهب العكبري وابن يعيش وابن هشام.

انضمام أبى حيان لمذهب الجمهور في احتكامه للصناعة النحوية وعدم الأخذ بالظاهر في الآية الكريمة وظهر ذلك من رفضه إعراب الزمخشري.

تأكيد مذهب الزمخشري في جواز إعمال المصدر مؤكداً وغير مؤكد أخذا بالظاهر في كلام العرب بل في أفصح الأساليب ألا وهو القرآن الكريم.

يظهر من البحث اتفاق مذهب الزمخشري مع مذهب الأخفش الذى اتبعه ابن مالك في جواز إعمال المصدر المؤكد مطلقا أي كان نائباً عن فعله أو لا، وهو الرأي الصواب الذى يراه البحث إنصافاً للأساليب الفصيحة من كلام الكريم والقران الكريم.

٣٣. يرى البحث: يكون (يوم) في سورة الطارق معمولاً لـ (رجع)؛ لأنه ظرف تكفيه رائحة الفعل في العمل، فلا حاجة إلى تقدير فعل في الآيات وهو ما أرجحه إتباعاً لترجيح أ.د./ عبد النعيم على محمد؛ لأن المعني كما قال ابن جني: على تعلق الظرف بـ (رجع) ولكنه لجأ إلى إضمار فعل لأنه جعل نفسه أسير القواعد التي وضعوها ولست معه، فإن إصلاح المعني فيما نرى يأتي في المقام الأول.

لذلك نقول أن فساد الصناعة عند النحاة يرونها في الفصل بين العامل ومعموله قاعدة بنوها وأسروا أنفسهم فيها بعيداً عن الأخذ بالظاهر الذي يدعمه المعنى المستقيم.

٣٤. اقتضت الصناعة النحوية والقاعدة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت لاعتداده أجنبياً عنها وإن كان نعتاً له.

رفض الإعراب المقتضي للفصل وصرفه إلى غيره حتى لا تفسد الصنعة على حد قولهم.

المعتبر في الصناعة النحوية كون معمول المصدر من صلته فلا يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم صلة الموصول عليه فإذا ظهر ما يوهم ذلك قدر محذوف إتباعاً لمذهب ابن مالك.

تحرر مذهب الزمخشري بجواز الفصل لاعتبار المعنى أحياناً لأن عن (سبيل الله) و (الكفر به) كالشيء الواحد فكأنه لا فصل إتباعاً لمذهب الفخر الرازي، وأيضا لاعتبار الغرض من الفصل وهو العناية في الذكر وبإن موضع كفر به عقيب المسجد الحرام وقدم كفر به بين المصدر صدر معموله والمسجد فرط عناية في الذكر على مثال «قل هو الله أحد» إتباعاً لمذهب الرازي وهو المذهب الذي يراه البحث أولى بالإتباع والترجيح نظراً لكثرة ذلك في كلام العرب ودعوى

الحذف والتقدير فيها افتعال وتمحل ويلزم البعد عنه والأخذ بالظاهر ولاسيما في نصوص القرآن.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية :

اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
١- سورة الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	
٢-سورة البقرة		
١-﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	١٩	
٢-﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾	٦٢	
٣-﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ﴾	٨٥	
٤-﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾	٨٨	
٥-﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴿١٠٢﴾﴾	١٠٢	
٦-﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ﴾	١٤٣	
٧-﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾	١٨٠	
٨-﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾	١٨٣	
٩-﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾	١٨٤	

اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
١٠-﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾	٢١٧	
٣- سورة آل عمران		
١-﴿ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ ﴾	٩٧	
٢-﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ ﴾	١٤٤	
٤-سورة النساء		
١-﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	١	
٢-﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ﴾	١٢٧	
٣-﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٥٥	
٤-﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾	١٦٢	
٥- سورة المائدة		
١-﴿ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾	٢٢	
٦- سورة الأنعام		
١-﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٢٧	
٧- سورة الأعراف		
١-﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾	٣	
٢-﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾	١٠	
٣-﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٢٨	
٤-﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ﴾	٢٩	
٨- سورة التوبة		
١-﴿ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾	٣٠	

اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
٩- سورة يونس		
١-﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ ﴾	٢١	
٢-﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٦٨	
١٠- سورة هود		
١-﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	
٢-﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٤	
٣-﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	٤٣	
١١- سورة يوسف		
١- ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	٢٠	
٢-﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾	٩٢	
١٢- سورة إبراهيم		
١-﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴾	٤٥	
٢-﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾	٤٧	
١٣- سورة الحجر		
١-﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾	٢٠	
١٤- سورة النحل		
١-﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾	١٢٠	
١٥- سورة الكهف		
١-﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾	١٢	
١٦- سورة طه		
١-﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾	٢٠	
١٧- سورة الأنبياء		
١-﴿ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾	٣٤	

اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
١٨- سورة الحج		
١- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢٥	
١٩- سورة النور		
١- ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾	٢	
٢٠- سورة الفرقان		
١- ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	٢٢	
٢١- سورة النمل		
﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾	٣٥	
٢٢- سورة الروم		
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	٢٥	
٣٢- سورة الأحزاب		
١- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ ﴾	٥٦	
٢- ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾	٦٠: ٦١	
٢٤- سورة سبأ		
١- ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	٤٨	
٢٥- سورة يس		
١- ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾	٧٧	
٢٦- سورة الصافات		
١- ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾	١٠٢	
٢٧-سورة غافر		
١- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾	١٠	

اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
٢٨- سورة النجم		
﴿ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾	٥١	
٢٩- سورة الرحمن		
١- ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾	٦٠	
٣٠- سورة التحريم		
١- ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	٤	
٣١- سورة القلم		
١-﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾	٢	
٣٢- سورة الإنسان		
١- ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾	١	
٣٣- سورة المطففين		
١- ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾	٣٦	
٣٤-سورة الطارق		
١- ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾	٨ – ١٠	
٣٥- سورة الضحى		
١- ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	٩	
٣٦-سورة الشرح		
١- ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	
٣٧- سورة الإخلاص		
﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾	٤	

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية :

الحديث	رقم الصفحة
١- إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود على قيراط، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين»	
٢- « حببت إلى من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة»	
٣- «صنعت ماذا»	
٤- «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت»	
٥- «ما لنا والرمل»	
٦- «هذا عيدنا أهل الإسلام»	
٧- «هل أنتم تاركو لي صاحبي»	

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية :

المطلع	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
	قافية الباء			
فاليوم قربت	عجب	–	البسيط	
فإن تنأ	المجرب	امرؤ القيس	الطويل	
ولا عدمنا	صب	–	رجز	
نجوت	طالب	معاوية	الطويل	
ما إن	طب	–	الرجز	
على حين	الثعالب	الأحوص	الطويل	
هذا سراقة	ذبب	–	البسيط	
	قافية التاء			
يا أبجر	جعتا	الأحوص الأنصاري	رجز	
	قافية الجيم			
كأن أصوات	الفراريج	ذو الرمة	البسيط	
	قافية الدال			
فزججته	مزادة	–	مجزوء الكامل	
لسنا كمن	يحصدا	–	–	
كان جزائي	أجلد	العجاج	الرجز	
أنجب	ولدا	الأعشى	المنسرح	
	قافية الراء			
هما خطتا	أجور	تأبط شراً الطويل	الطويل	
وإني متى	ناظر	ذو الرمة	الطويل	
وهن وقوف	ضامر	الشماخ	الطويل	
ليت شعرى	المصيرا	–	الخفيف	
	قافية السين			
أزمعت	كاليائس	الحطيئة	البسيط	
تقول	المتقاعس	هذلول	الطويل	

المطلع	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
أعلاقة	المخلس	المرار الفقعسي	الكامل	
هذي برزت	نسيسا	المتنبي	البسيط	
	قافية العين			
يا أقرع	تصرع	جرير البجلي	رجز	
قد أصبحت	أصنع	أبو النجم العجلي	الرجز	
	قافية الفاء			
بينما	موافي	–	–	
فبينا	نتصف	حرقة بنت النعمان	الطويل	
يسقي	الرصف	جرير	البسيط	
نعلن	نفانف	مسكين الدارمي	الطويل	
	قافية القاف			
هلا سالت	المحرق	–	الكامل	
	قافية اللام			
المن للذم	ولا مال	–	البسيط	
كذبتك	خيالاً	الأخطل	الكامل	
يا قابل	وجل	–	البسيط	
عتواً	الأجادل	–	الطويل	
إن اللألى	مخزولا	–	البسيط	
إن وجدى	عذولاً	–	الخفيف	
ذا ارعواء	سبيل	–	الخفيف	
كما خط	يزيل	أبو جية النمري	الوافر	
	قافية الميم			
زيد	باللجام	–	رجز	
لن كان	حرام	الأحوص الأنصاري	الوافر	
وإن أتاه	حرام	زهير ابن أبي	البسيط	

المطلع	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
		سلمى		
إذا هملت	غرام	ذو الرمة	الطويل	
وكنت أرى	اللهازم	–	الطويل	
كأن برذون	عصام	–	رجز	
هما أخوا	فدعاهما	عبعبة ابن قيس	الطويل	
	قافية النون			
وبعض الحلم	إذعان	شهل ابن شيبان	–	
واهجو من	هجاني	–	الوافر	
لا تظلموا	العلن	–	البسيط	

ثبت المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر – لمحمد البنا – تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب مكتبة الكليات الأزهرية.

٢- الاتقان في علوم القرآن – للسيوطي – طبعة الهند.

٣- ارتشاف الضرب – لأبي حيان – تحقيق مصطفى النماس.

٤- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية – تأليف محمد محمد وغيره – مكتبة الكليات الأزهرية.

٥- أساس البلاغة – للزمخشري – طبعة دار الكتب المصرية – ١٣٥١هـ – بيروت.

٦- الأصول في النحو – لابن السراج – تحقيق د/ الحسين الفتلي – ط (٣) ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

٧- إعراب القرآن – للنحاس – تحقيق – زهير غازي زاهر – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت.

٨- إعراب القرآن وبيانه – لمحي الدين الدرويش – اليمامة – دمشق – بيروت.

٩- الأغاني – للأصفهاني –تحقيق لجنة من الأدباء – الدار التونسية – بيروت ١٩٨٣م، وأخرى دار الكتب المصرية ١٣٤٥هـ.

١٠- الاقتراح في علم أصول النحو – للسيوطي – تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل – مكتبة الآداب القاهرة ١٤٣٤هـ –٢٠١٣م.

١١- أمالي ابن الحاجب – لابن الحاجب – مكتبة النهضة.

١٢- أمالي ابن الشجري – حيدر آباد ١٣٤٩ هـ – وأخرى دار المعرفة – بيروت ١٣٤٩هـ.

١٣- أمالي أبى على القالي – مطبعة – دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٤٤هـ.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف – لابن الأنباري ومعه الانتصاف لمحي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان.
١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – لمحي الدين عبد الحميد – دار الطلائع.
١٦- البحر المحيط – لأبي حيان – تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وآخرون – دار الكتب – بيروت – لبنان.
١٧- بغية الوعاة – للسيوطي – تحقيق أبو الفضل إبراهيم – ط أولى.
١٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي – لابن أبى الربيع – تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي – دار الغرب الإسلامي.
١٩- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي – شركة مصطفى الحلبي – الطبعة الثالثة – القاهرة – ١٩٥٩م.
٢٠- التبصرة والتذكرة – للصيمري – تحقيق أحمد مصطفى على الدين – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ -١٩٨٣م.
٢١- التبيان في إعراب القرآن – للعكبري – تحقيق – على محمد البجاوي.
٢٢- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد وبه حاشية يسن – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسي البابي الحلبي.
٢٣- التنقيح لمشكلات الجامع الصحيح – للزركشي تحقيق أحمد شريف، مكتبة مصطفى الباز ط (١) ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٢٤- توجيه اللمع – لابن جني – لابن الخباز – تحقيق – د/ فايز دياب – دار السلام – مصر الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
٢٥- الجامع لأحكام القرآن – للقربي – تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٢٦- جمهرة اللغة – لابن دريد محمد بن الحسن – تحقيق رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت ط (١) ١٩٨٧م.
٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي – تحقيق – فخر الدين قباوة – ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٢٨- حاشية الحفيد على التوضيح لابن هشام الأنصاري.
٢٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى – البابي الحلبي.
٣٠- الحجة للقراءات السبعة – لابن خالويه – تحقيق على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت ط (٤) ١٤٠١هـ.
٣١- حماسة البحتري – للوليد بن عبيد – ضبط لويس شيخو – بيروت.
٣٢- الحيوان – للجاحظ – دار الكتب العلمية – بيروت ط (٢).
٣٣- خزانة الأدب – للبغدادي – طبعة بولاق ١٢٩٩هـ، المطبعة الأميرية – القاهرة، وأخرى تحقيق هارون – مكتبة الخانجي.
٣٤- الخصائص – لابن جنى – تحقيق محمد على النجار ط (٣)، دار الكتاب العربي – بيروت ، وأخرى دار الكتب المصرية – القاهرة.
٣٥- درج الدرر – للجرجاني – تحقيق – طلعت محمد الفرحان وغيره د دار الفكر ط (١) ١٤٢٠هـ ٢٠٠٩م.
٣٦- الدرر اللوامع – للشنقيطي – تحقيق عبد العالم سالم مكرم – دار البحوث العلمية – ط (١)، ١٩٨١م، وأخرى دار المعرفة – بيروت ١٩٧٣م.
٣٧- الدر المصون = للسمين الحلبي – تحقيق د/ أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – لا – ط – لا ت.

٣٨- ديوان الأحوص الأنصاري – تحقيق عادل سليمان – الهيئة المصرية العامة ١٣٩٠هـ –القاهرة.
٣٩- ديوان الأخطل – تحقيق أنطون صالحاني – بيروت ١٨٩١م.
٤٠- ديوان الأعشى الكبير – ميمون بن قيس تعليق محمد محمد حسين – بيروت – ١٩٦٨م.
٤١- ديوان امرؤ القيس – تحقيق أبي الفضل – دار المعارف – مصر.
٤٢- ديوان الحطيئة – شرح أبي سعيد السكري – دار صادر – بيروت – ١٩٨١م.
٤٣- ديوان ذي الرمة – تحقيق كارليل هنري، كمبردج ١٩١٩م، وأخرى تحقيق عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت ط (١) ١٩٨٢م، وثالثة المكتب الإسلامي ط (١) ١٣٨٤م.
٤٤- ديوان الشماخ بن ضرار – تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ط (١) ١٩٦٨م.
٤٥- ديوان العباس بن مرداس – تحقيق د/ يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ –١٩٩١م.
٤٦- ديوان العجاج – تحقيق – د/ عزة حسن – دار الشرق – بيروت.
٤٧- رصف المباني في شرح شروح المعاني – للمالقي – تحقيق – أحمد محمد الخراط – مجمع اللغة العربية – دمشق.
٤٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم – للألوسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
٤٩- شرح ابن عقيل – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان.

٥٠- شرح الاقتراح – لابن علان المسمى: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح – رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية بالقاهرة – تحت رقم ١١٢٩ – إعداد أ.د./ سعد منصور عرفة.
٥١- شرح الاقتراح – لابن الطيب القاسمي المسمى – فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح – تحقيق أ.د/ محمود فجال – نشر: دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث – دبى – ط أولى ٢٠٠٠م.
٥٢- شرح الألفية – لابن الناظم – دار الجيل – بيروت – لبنان.
٥٣- شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق محمد عبد القادر وغيره – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٥٤- شرح التسهيل – لابي حيان – تحقيق – د. مصطفى حبالة.
٥٥- شرح الجمل – لابن عصفور – تحقيق د/ صاحب أبو جناح.
٥٦- شرح الحماسة للتبريزي – تحقيق محي الدين عبد الحميد – مطبعة حجازي – القاهرة.
٥٧- شرح الحماسة للمرزوقي – نشر أحمد أمين – عبد السلام هارون – مطبعة لجنة التأليف.
٥٨- شرح ديوان الحماسة – للأصفهاني – تحقيق غريب الشيخ – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٢٢٤هـ.
٥٩- شرح ديوان المتنبي – للعكبري – تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الإبياري وغيره – دار المعرفة – بيروت.
٦٠- شرح شذور الذهب – لابن هشام – وبهامشه حاشية الدسوقي.

٦١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط – لابن مالك – تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي – نشر لجنة إحياء التراث – العراق ط(١) ١٩٧٧م، وأخرى مخطوط رقم ٤٩ – لاند برج – برلين الغربية.
٦٢- شرح قطر الندى – لابن هشام – تحقيق محي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية.
٦٣- شرح الكافية – لابن جماعة – تحقيق محمد داوود – دار المنار – القاهرة ط(١).
٦٤- شرح الكافية – للرضي – تصحيح يوسف عمر – مؤسسة الصادق – تهران وأخرى غير محققة.
٦٥- شرح الكافية الشافية – لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث – مكة المكرمة.
٦٦- شرح شواهد المغني – للسيوطي – طبعة البهية ١٣٢٢هـ، وأخرى لجنة إحياء التراث العربي.
٦٧- شرح المفصل – لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.
٦٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – لابن مالك – تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقي – مكتبة دار العروبة – مطبعة لحنة البيان العربي –١٣٧٦هـ – القاهرة.
٦٩- صحيح البخاري – تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ وأخرى مطبعة الأميرية – ١٣١٤هـ – القاهرة، وأخرى دار الفكر العربى.
٧٠- صحيح مسلم خادم الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي.

٧١- ضرائر الشعر – لابن عصفور – تحقيق – السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٧٢- علل النحو – لابن الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٧٣- العمدة في محاسن الشعر – لابن رشيق القيرواني الطبعة الثانية – تحقيق محي الدين سنة ١٩٥٥م.
٧٤- فنون الأدب – تأليف هـ ن تشارلين – تعريب الأستاذ زكي نجيب محمود.
٧٥- القاموس المحيط – للفيروز آبادي – دار الحديث – القاهرة.
٧٦- قضية اللفظ والمعني وأثرها في تدوين البلاغة العربية – لمحمد حسن عبد الله العماري.
٧٧- الكتاب – لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة.
٧٨- كشف الظنون – لحاجى خليفة – مكتبة المثني – بغداد.
٧٩- الكشاف للزمخشري – شرح يوسف الحمادي – مكتبة مصر.
٨٠- اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري تحقيق محمد عثمان – مكتبة الثقافة.
٨١- لسان العرب – لابن منظور – دار المعارف – القاهرة.
٨٢- اللغة والنحو بين القديم والحديث – عباس حسن – دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
٨٣- اللمع في العربية – لابن جني – تحقيق – فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت.

٨٤- مجالس ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف طبعة ١٣٧٥هـ.
٨٥- المحتسب – لابن جني – تحقيق على النجدي – المجلس الأعلى – وأخرى تحقيق عبد الفتاح شلبي – مؤسسة دار التحرير ١٣٨٦هـ – القاهرة.
٨٦- المزهر في علوم اللغة – للسيوطي – تحقيق البجاوي – الطبعة الرابعة – ١٩٥٨م، القاهرة.
٨٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق جمال عبد اللطيف وآخرون، مؤسسة الرسالة وأخرى دار الفكر العربى.
٨٨- مشكل إعراب القرآن – لمكي ابن أبي طالب القيسي – تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – ط (٢) ١٤٠٥هـ.
٨٩- معانى القرآن للأخفش – تحقيق – أحمد يوسف نجلتي ومحمد على النجار – مكتبة – المجلد العربي الأزهر ٩١٢٥٢٤.
٩٠- معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار – الدار المصرية.
٩١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق – د/ عبد الجليل شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٩٢- معجم الشعراء للمرزباني – تصحيح كرنكو – مكتبة القدس – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط (٢) ١٤٠٢هـ -١٩٨٣م.
٩٣- مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت.
٩٤- مفاتيح الغيب – للفخر الرازي – مكتبة الإيمان – بالمنصورة – جامعة الأزهر.
٩٥- المفصل – للزمخشري – من خلال شرح المفصل – مكتبة المتنبي.
٩٦- المقاصد النحوية – للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب دار صادر وأخرى المطبعة الأميرية – بالقاهرة.
٩٧- مقاييس اللغة – لابن فارس – مراجعة عبد السلام هارون – دار الفكر – طبعة ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٩٨- المقتصد في شرح الجمل – للجرجاني – تحقيق – كاظم بحر المرجان – المجلد العربي – القاهرة.
٩٩- المقتضب – للمبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٩٩م.
١٠٠-المقدمة الجازولية في النحو – تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب وآخرون – الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
١٠١-المقرب – لابن عصفور – تحقيق – أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري – ط أولى ١٩٧١م.
١٠٢- المنصف – لابن جني – تحقيق إبراهيم مصطفى وغيره – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
١٠٣- منهج السالك – للأشموني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى – البابي الحلبي.
١٠٤- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – للطنطاوي – ط رابعة ١٩٥٤م.
١٠٥- النشر في القراءات العشر – لابن الجزري – دار الفكر – للطباعة والنشر.
١٠٦- هداية العارفين – للعلامة إسماعيل باشا بغدادي – ط استانبول ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى – بغداد.
١٠٧- همع الهوامع – للسيوطي – تحقيق عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ١٩٩٢م.
١٠٨- الوساطة بين المتنبي وخصومه – لعلي الجرجاني – الطبعة الثالثة – طبعة الحلبي.